مُراوحة

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

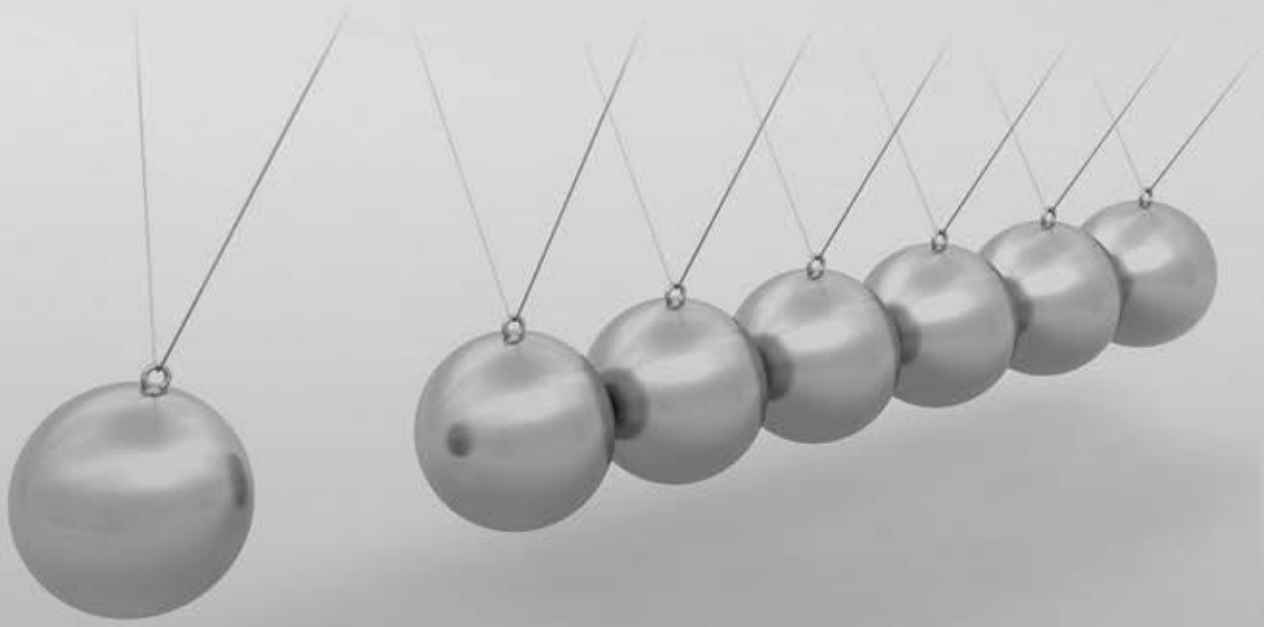

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

فريق إعداد التقرير

الإشراف والمراجعة

نضال منصور/ مؤسس وعضو مجلس إدارة - مركز حماية وحرية الصحفيين

إعداد وكتابة

إسلام البطوش/ مسؤول وحدة الأبحاث - مركز حماية وحرية الصحفيين

استشارات

الباحث وليد حسني زهرة

التصميم والإخراج الفني

عبادة عطا لله/ مركز حماية وحرية الصحفيين

فهرس المحتويات

مراجعات ضرورية	7
أولاً: موجز	8
ثانياً: ما قبل المؤشر (السياق والمشهد العام)	10
ثالثاً: نتائج المؤشر الرقمية	12
رابعاً: قراءة تحليلة للمؤشر	12
1:4 حرية الإعلام	12
2:4 مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي 2023	23
3:4 تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام	28
4:4 الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات	30
5:4 الانتهاكات	33
خامساً: التوصيات	37
مؤشر حالة الإعلام في الأردن 2023	42
الملاحق	95

مراجعات ضرورية

نضال منصور*

في 30 تشرين ثاني من العام الماضي 2023، أكمل مركز حماية وحرية الصحفيين 25 عاما على انطلاقته، وقد حرص منذ البدايات على إصدار تقرير سنوي عن حالة الحريات الإعلامية، كان وثيقة مرجعية ترصد واقع الإعلام، وتشخص التحديات، والانتهاكات التي يواجهها، ويتعرض لها.

والحقيقة أنه بعد مرور 25 عاما كان من الضروري أن نتوقف للمراجعة، ولتقيم التقرير، وندرس مدى ملائمته للمستجدات التي مرت على الإعلام، ونظر إن كانت أدوات القياس، والمنهجيات التي وضعناها تحتاج إلى تدقيق، وإعادة نظر، وهنا لا بد من إبداء الملاحظات التالية:

• الإعلام الذي عرفناه قبل 25 عاما تغير إلى درجة كبيرة، فالصحافة المكتوبة التي سيطرت على المشهد تواجه حالة من الأفول، وكل الإعلام التقليدي بكل أشكاله يواجه تحديات غير مسبوقة للبقاء، والاستمرار بأنماطه السابقة.

• الصحفيون المحترفون ما عادوا وحدهم في صدارة المشهد الإعلامي، ولم يعودوا وحدهم من ينقل المعلومات للجمهور، بل يزاحمهم إلى حد كبير الكثير من النشطاء/الناشطات على منصات التواصل الاجتماعي، بعضهم يقدم محتوى موثوق، وكثير منهم ينقل معلومات تحتاج لمراجعة، وتدقيق، وفي كل الأحوال لم تعد وسائل تستفرد في المشهد وحدها، والخبر لم يعد ينتظر حتى تبثه وسائل الإعلام، والمواطن الصحفي حاضر قبلنا، أو لم نقبل هذه الحقيقة.

• منصات التواصل الاجتماعي أصبحت الوسيلة لمطالعة وسائل الإعلام المحترفة، والنافذة عليها، وقلة تذهب لشراء الصحف المكتوبة، أو تنتظر نشرات الأخبار في الإذاعة، والتلفزيون، أو تبحث عن الأخبار عنها في المواقع الإلكترونية، وباختصار من لا يكون حاضرا، وفاعلا على منصات التواصل الاجتماعي يغيب، ولا يراه أحدا، وهذه استحقاقات خلفت الكثير، وألقت بظلالها، وتداعياتها.

• منافسة منصات التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام لم تضعفها على مستوى الحضور فقط، ولم تصنع بديلا سريعا ينقل المعلومات بغض النظر عن صدقيتها، وإنما وهذا مهم جدا قلل من الموارد المالية لها، فإيرادات الإعلانات للصحافة المحترفة تراجعت جدا، وهي أهم مصدر لاستمرارها، وديمومتها، إن لم تكن هناك دول، أو جهات تدعمها، ولذلك تضعضعت أوضاع المؤسسات الإعلامية الكبرى، وذلك أثر على مهنيتها، واحترافها.

• الشيء المؤكد أن الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات في أسوأ أحواله، فالموارد المالية شحيحة للمؤسسات الإعلامية، والإبقاء، أو تحسين أوضاع الصحفيين بات صعبا، وهذا الواقع عصف بأمنهم المعيشي، والكثير من الالتزامات على المؤسسات الإعلامية التي يجب أن توفرها للصحفيين لا يتم، مثل الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، وأمور أخرى، مثل التأمين ضد المخاطر، اصبحت مفقودة.

• التكنولوجيا أصبحت هي من يحكم قبضتها على المشهد الإعلامي، ولا يمكن قراءة الوضع الإعلامي دون معاينتها، والتكنولوجيا تفعل فعلها، إيجابا، وسلبا، وفي الاتجاهين فوائد وأضرار يجب أن تدرس، فالانعكاسات تركت أثارا بنيوية شديدة، وخلّفت معطيات جديدة.

• في ظل هذه التحولات كثيرة من المسلمات تغيرت، وكثير من القواعد تبدلت، فهشاشة الأمن الوظيفي ربما يسهم في تفشي ظاهرة الاحتواء، وضعف موارد المؤسسات الإعلامية سهل السيطرة عليها، وغيّر من ثوابت ومفاهيم الاستقلالية، وقد يكون بشكل أو بأخر شجع إدارات التحرير للتماهي مع التوجيهات السياسية حتى دون اتصالات، وتدخلات مباشرة، وفي ذات السياق هشاشة الأمن الوظيفي ساهم في زيادة منسوب الرقابة الذاتية لتجنب المشكلات، وضمان لقمة الخبز.

• المتابعة والتدقيق للمشهد الإعلامي في السنوات الماضية أظهرت أن التجاوزات، والضغوطات بدأت تتركز في انتهاكات غير جسيمة بأشكالها، وأنماطها، على سبيل المثال لا الحصر؛ حجب المعلومات، والرقابة المسبقة داخل المؤسسات الإعلامية، وهي انتهاكات غير مرئية، وتوثيقها صعب، إن لم يكن هناك إفصاح من الصحفيين والصحفيات، وتراجعت الانتهاكات الجسمية مثل: حجز الحرية، والتوقيف، والاعتداء بالضرب، وهذا يعود إلى أن «الاشتباك» بين الصحفيين ورجال إنفاذ القانون قد تراجع، واقتراب الإعلاميين من الخطوط الحمراء في كتاباتهم، وتقاريرهم تقلص، والبيئة القانونية أصبحت ضاغطة أكثر، وتركت فاعليتها في التغطيات الصحفية التي انضبطت وفق محددات التشريع، والقانون، وأصبحت القاعدة «سكن تسلم». ومن المهم الإشارة إلى أن البيئة الإعلامية في الأردن لا تعرف الانتهاكات الأكثر خطورة، مثل: القتل، والإخفاء القسري، فقد ظلت في منأى عنها.

• ملخص القول؛ كل هذه التحولات فرضت أن نرى الحريات باعتبارها مفردة ضمن حالة الإعلام باعتبارها المظلة الأوسع، وكل جزئية تؤثر، وتتأثر، وما يصنعه الأمن الوظيفي قد يكون أكثر تأثيرا من العديد من الانتهاكات الجسيمة، وغير الجسيمة، وهو ما سيراعيه، ويهتم به التقرير في عام 2023.

مؤسس وعضو مجلس إدارة مركز حماية وحرية الصحفيين

أولا: موجز

حقق الأردن تقدما إيجابيا في مؤشر حالة الإعلام الذي يصدره مركز حماية وحرية الصحفيين لعام 2023.

وسجل الأردن تقدما بـ 9 درجات بمحور حرية الإعلام ضمن المؤشر، وانتقل من تصنيف «مقيد» إلى «مقيد جزئيا»، وتزامن ذلك مع تراجع للانتهاكات الجسيمة التي وقعت على الصحفيين والصحفيات، حيث أكد 83% من الصحفيين والصحفيات الذين أجابوا على استمارة المؤشر أنهم لم يتعرضوا لأي انتهاكات، أو مضايقات خلال عام 2023.

رغم أن مؤشر حالة الإعلام لعام 2023 أظهر تقدما إيجابيا، فما زالت هناك تحديات، ومشكلات لا يمكن إغفالها، والمرور عنها، فقد نبه المؤشر إلى تفاقم مشكلة الأمن الوظيفي للصحفيين بشكل كبير جدا، حيث أبدى أكثر من 80% من الصحفيين والصحفيات عدم شعورهم بالأمان الوظيفي.

وتمتد، وتتنوع قائمة التحديات في بيئة الإعلام في الأردن، أولها؛ استمرار العقوبات السالبة للحرية (التوقيف، والحبس)، فأكثر ما يُجمع الصحفيون على رفضه، ويعتبرونه مقيدا لحرية الإعلام هي العقوبات السالبة للحرية، فـ 63.4% يرون أنها تحد من حرية الإعلام بشكل كبير، و14.4% يعتقدون أنها تحد من حرية الإعلام بشكل متوسط.

يُضاف إلى قائمة التحديات المتكررة الانتهاكات غير المرئية التي توسعت في السنوات الماضية، وأبرزها تنامي ظاهرة الرقابة الذاتية، والرقابة المسبقة، وحجب المعلومات.

وفي مقابل التحديات تبرز كذلك قصص النجاح، والإيجابيات على لائحة مؤشر حالة الإعلام، ويتقدم هذه الإيجابيات؛ قناعة قطاع واسع من الإعلاميين أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام، وتضمن تنوعها، وتعدديتها، وتعتبر الغالبية التي شاركت في الإجابة على استمارة المؤشر أن استقلالية الإعلام مصانة.

إن تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات عزز الرؤية الإيجابية نحوه، ويرى أكثر من 68% أن الحكومة تطبق قانون حق الحصول على المعلومات بشكل كبير، ومتوسط.

ومن النتائج الإيجابية اللافتة أيضا، تأكيد الصحفيين أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت بتعزيز حرية التعبير، والإعلام.

وفي المستجدات التي عاينها المؤشر لعام 2023، ظهر أن الصحفيين ينظرون إلى أن الإعلام مارس حريته إلى أبعد حدود خلال تغطيته الأحداث، والمواقف المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وأن وسائل الإعلام المحلية كانت مصدرا موثوقا للمعلومات عن حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

اعتمد تقرير حالة الإعلام في الأردن لعام 2023 في منهجيته على 4 أدوات بحثية؛ أولها جمع المعلومات المتعلقة بالبيئة الإعلامية في الأردن، ورصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام، أما الأداة الثانية فإجراء المقابلات المعمقة مع مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، وإعلاميين، وحقوقيين، وخبراء، بالإضافة إلى الأداة الثالثة وهي إجراء 4 جلسات حوار مركزة مع العاملين في قطاع الإعلام، والأطراف ذات الصلة، وأخيرا الأداة الرابعة وهي مؤشر حالة الإعلام الذي يقيس آراء وانطباعات، ورضى الإعلاميين والإعلاميات.

وقد نفذ المركز 26 مقابلة ناقشت، وعاينت محاور التقرير بأدق تفاصيله، بالإضافة إلى أربع جلسات حوار مركزة حملت عناوين؛ «البيئة التشريعية للإعلام»، و«الحالة المهنية وتأثيرات التكنولوجيا والمنصات الرقمية على حرية التعبير والإعلام»، و«الصحفيون وتحديات الأمن الوظيفي والمعيشي»، و«واقع الحريات الإعلامية لعام 2023».

وطور مركز حماية وحرية الصحفيين مؤشره لقياس وتقييم حالة الإعلام في الأردن لعام 2023، من خلال إعداده استمارة أجاب عليها عينة طبقية عشوائية بلغت 254 صحفيا وصحفية، وبنسبة 21.7% من قائمة العاملين

والعاملات في وسائل الإعلام التي ضمت 1169، وتناول المؤشر في استمارته خمسة محاور؛ المحور الأول «حرية الإعلام»، ويشتمل على 20 سؤالا، يقيس وجهات نظر الصحفيين وآرائهم حول قضايا ومواضيع رئيسية تؤثر على حرية الإعلام، والتعبير في الأردن، والمحور الثاني «مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023»، ويحتوي 7 أسئلة، تقيس ما طرأ على بيئة العمل الإعلامي وأثر بها خلال عام إعداد المؤشر 2023، أما المحور الثالث فهو «تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام»، وتضمن 7 أسئلة تقيس انطباعات الصحفيين عن مدى تأثير التكنولوجيا، والتطور الرقمي، والانتشار، والاستخدام الواسعين لمنصات التواصل الاجتماعي، وفي المحور الرابع الذي حمل عنوان «الأمن الوظيفي للصحفيين/ات»، وقاس انطباعات الصحفيين والصحفيات عن الأمن الوظيفي، والمعيشي الذي يمر به الصحفيون والصحفيات، وتأثير تراجع الأوضاع المالية لوسائل الإعلام، وعامليها على حرية الإعلام، وحرفية ومهنية الصحفيين والصحفيات، والمحور الخامس والأخير يقيس الوقائع «المضايقات والانتهاكات»، ويرصد، ويتتبع ما وقع من انتهاكات ضد الصحفيين والصحفيات في عام 2023، وتجدر الإشارة إلى أن المحور الأخير لا يدخل في الحساب الرقمي للمؤشر ودرجاته لأنه يتقصى الوقائع، ويوثقها.

بنية استمارة مؤشر حالة الإعلام لعام 2023، استقر المركز عليها بعد أن عقد اجتماعا تقييميا بتاريخ 2024/1/15، لمجموعة من الخبراء والخبيرات[1]، ناقشوا خلاله أسئلة المؤشر، ومكامن التعديل، وملاحظاتهم على الأسئلة، وماذا يجب أن يقيس المؤشر.

وبعد الأخذ بملاحظات الخبراء، صمم مركز حماية وحرية الصحفيين استمارة مؤشر حالة الإعلام لعام 2023، بإشراف، من قبل مدير دائرة استطلاعات الرأي في مركز الدراسات الاستراتيجية، د. وليد الخطيب، والذي بدوره قام بتحكيم الاستمارة علميا، ووضع الأسس المنهجية، لاختيار العينة، والتأكد من سلامة كل الإجراءات، ومطابقتها لكل المعايير المهنية، والعلمية.

وكما جرت العادة فقد قام المركز برصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصحفيين والصحفيات، والمؤسسات الإعلامية خلال عام 2023، وأسفر ما تمكنت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات «عين» من الوصول إليه عن 7 حالات، تضمنت 9 أشكال من الانتهاكات والتجاوزات. وفي التفاصيل؛ تم منع الوسائل الإعلام من تغطية مناقشات اللجان النيابية لموازنة عام 2023، وتعرض المصور الصحفي في جريدة الغد «أمير خليفة» للضرب، فيما اقتحم مكتب قناة «وسط البلد»، كما حجبت هيئة الإعلام موقع «شبكة الحدود» الساخر، ومنع رجال الأمن العام وصول الصحفيين لتغطية إحدى التظاهرات عند السفارة الأميركية، وتعرض موقع قناة «المملكة» لهجوم سيبراني، وأخيرا؛ تعرض رسام الكاريكاتير «عماد حجاج» لهجمة تشهير، وإساءة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ورصد مركز حماية وحرية الصحفيين 3 حالات أخرى، وقعت بحق صحفيين اثنين، وصحفية واحدة، شملت حالة توقيف، وحكمين بالحبس، وتبين للمركز بعد الاطلاع على الحالات الثلاثة، ورصدها وتوثيقها، أنها لم تكن مرتبطة بالنشر عبر وسائل إعلام محترفة، وإنما مرتبطة بشكل وثيق بحرية التعبير، والنشر على منصات التواصل الاجتماعي، والصحفيون/ات، هم: الإعلامية «هبة أبو طه»، وناشر موقع كل الأردن «خالد المجالي»، وناشر موقع سواليف الصحفي «أحمد حسن الزعبي».

---

1 شارك في الاجتماع كل من:
الدكتور موسى اشتوي.
الأستاذ معاذ المومني.
الدكتورة اريج القديري.
الأستاذ حسين ابو رمان.
الأستاذة روان الجيوسي.
الأستاذة ختام ملكاوي.

ثانيا: ما قبل المؤشر «السياق والمشهد العام»

منذ عودة الحياة البرلمانية عام 1989، وانتهاء حقبة الأحكام العرفية ظلت حالة الإعلام في الأردن لا تتسم بالاستقرار، وتتأثر إلى حد كبير بالمعطيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولم تكن يوما بعيدة عن التجاذبات، والصراعات.

ما يمكن معاينته، والقطع به أن الإعلام في الأردن امتلك هوامش للحرية، والحركة ظل يستخدمها، ويُناور أحيانا لتوسيعها، وطوال أكثر من 3 عقود بقيت الصحافة تحت الضغط، وما بعد عودة الحياة الديمقراطية لم يكن منقطعا عمّا سبقها، فاستقلالية الإعلام بمعناها المطلق لم تكن موجودة، أو متوفرة، وظلت التدخلات قائمة، والمرجعيات الثلاث في الدولة (الديوان الملكي، والحكومة، والمخابرات) بقيت على تماس دائم بالإعلام، تقدم له الدعم أحيانا، وتضغط عليه أحيانا أخرى، مرة تسود توجيهات الديوان الملكي للإعلام، وفي ملفات معينة يصبح الإعلام شأنا أمنيا محضا، وكثيرا ما تسعى الحكومة بقوتها لتمسك خيوط الاتصال.

وفي كل الأحوال حافظت المرجعيات المتعددة على خيط من الاتصال، والتواصل لم ينقطع أبدا، وكانت تُغلّب سياسة الاحتواء في التعامل مع الإعلام على سياسة الإجبار، والضغط، وما يهم الإشارة له أن الأردن بتاريخه المعاصر لم يعرف يوما ظاهرة قتل الصحفيين، أو الإخفاء القسري، أو التعذيب المتعمد والممنهج، وهي انتهاكات جسيمة ليست موجودة في البلاد، ولم تُرصد أو توثق يوما، رغم أنها شاعت، ووقعت في دول الجوار.

وحتى الانتهاكات غير الجسيمة بقيت عرضة للتبدل، ولم يعرف الأردن نمطا سائدا طوال الوقت، فإن شهدت بداية التسعينيات تدخلات فجة للتحكم، والسيطرة على المحتوى، فإنه في السنوات الأخيرة الماضية شهدت تواري هذه الظاهرة بشكل مُعلن، واستُعيض عنها بقيام إدارات المؤسسات الإعلامية بالرقابة المسبقة على المحتوى، والتماهي أكثر مع سياسات الحكومات، وخطوطها الخضراء والحمراء، وما عاد الأمر كما يقول رؤساء التحرير بألسنتهم يعود إلى تدخلات مباشرة، أو توجيهات يومية، فهم أصبحوا يعرفون ما يجب أن يُمرر، وما يجب أن يمنع، ولا ينشر.

وهم يفعلون ذلك طوعا، لأنهم يقدرون مصلحة الدولة، ولا ينكرون أبدا أن وسائل الدعم الرئيسية للإعلام مصدرها الأول هو الحكومة، وبالتالي يحتاجونها، وهامش مناورتهم معها محدود.

إن الضغوطات والتدخلات أخذت عناوين، وأشكالا أخرى، فلم يعد هناك حاجة لتوسع ظاهرة التوقيف للصحفيين، فتجاوز وسائل الإعلام للسقوف، والهوامش بات محدودا، والاعتداءات الجسدية تكاد تتلاشى، فخروج الصحافة للميدان تقلص، وتغطية الاحتجاجات، والتظاهرات التي يحدث خلالها الاحتكاك -في الغالب كما كان الحال فيما سمي بـ «الربيع العربي»- أصبحت حالات محصورة، ربما تكررت بشكل أقل خلال العدوان الإسرائيلي على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

الأنماط السائدة للتجاوزات هي انتهاكات غير مرئية من الصعب رصدها، وتوثيقها ما لم يُفصح الصحفيون عنها، ولا توجد آليات منهجية لتوثيقها، وأبرز تلك التجاوزات والانتهاكات؛ حجب المعلومات، وظاهرة الرقابة الذاتية، يُضاف لها الرقابة المسبقة من إدارات التحرير، والمؤسسات الإعلامية، ويتبعها بشكل أقل أوامر منع النشر التي كانت تصدرها هيئة الإعلام في السابق، وصارت تصدر لاحقا بأوامر قضائية.

المدقق في المشهد الإعلامي منذ عام 1989 يلحظ صعود ظواهر، وخبوها، ففي أوائل التسعينيات من القرن الماضي تصدرت المشهد الإعلامي الصحف الأسبوعية، وعملت على توسيع هوامش الحرية، والنقد، وكانت تستقطب اهتمام الجمهور، ومن السهل القول إنها تحولت لمصدر قلق، وإزعاج للسلطة التنفيذية، والمرجعيات الأخرى.

وظلت التجاذبات بين الصحافة الأسبوعية، بتعددها، وتلونها حاضرة، وهو ما دفع الحكومة إلى استخدام التشريع للحد من تأثيرها، فكان قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام 1997، والذي تسبب بإغلاق معظم الصحف الأسبوعية القائمة، ووضع شروطا مالية صعبة لتأسيسها، واستمرارها، ولولا أن محكمة العدل العليا -آنذاك- أبطلت القانون لعدم دستوريته لبقيت الصحف مغلقة.

ورغم قرار المحكمة بعدم دستورية القانون، فقد عادت الحكومة بقانون معدل بعدها بعام، واستمرت المكاسرة بالقوانين المقيدة، وبتجفيف الموارد المالية حتى تراجعت الصحف الأسبوعية، ثم اختفت من المشهد.

ما أن تصدعت، وانهارت الصحافة الأسبوعية في ظل استمرار حظوة الصحف اليومية بالرعاية، والوفرة المالية نتيجة الإعلانات التجارية، والرسمية، والاشتراكات، حتى بلغت أرباح إحدى الصحف اليومية ما يزيد عن 20 مليون دينار، طفت على سطح المشهد المواقع الإلكترونية، وبدأت الشغل الشاغل، واتجه الجمهور نحوها، فقد أتاحت المواقع الإلكترونية للمتابعين والمتابعات صوتا للمشاركة من خلال التعليقات، وباتت الحكومة منشغلة بالسيطرة عليها، وكان ذلك تحديا أصعب، فهي لا تحتاج إلى تراخيص،

ولا تحتاج إلى طباعة، ولا يحتاج تأسيسها إلى موارد مالية كبيرة، والأهم أنها لا تخضع للسيطرة.

ضاق صدر الحكومة سريعا بهذه الظاهرة المتسارعة في النمو، والخارجة إلى حد ما عن السيطرة، فكان الحل الأسرع العودة لاستخدام التشريع لكبح جماحها، والحد من انفلاتها، وقوننة وجودها، فجاء قانون المطبوعات والنشر المعدل لعام 2012 الذي اشترط تسجيل، وترخيص هذه المواقع، وغلّظ العقوبات، فكانت النتيجة الأولى إغلاق مئات المواقع قبل أن تتجه غالبيتها للتسجيل، والترخيص، متقيدة بالشروط التي وضعت، وكان هذا مدخلا فيما بعد لتقنين مواردها المالية، والسيطرة عليها، وربطها بشروط أولها تجديد الترخيص السنوي، وضرورة وجود رئيس تحرير عضو في نقابة الصحفيين ضمن شروط معينة.

وفي ظل التطورات، والتحولات التكنولوجية، ما هي إلا سنوات قليلة حتى تسيّدت منصات التواصل الاجتماعي المشهد الإعلامي، ونزح الجمهور إليها عازفا عن الصحافة المحترفة، وقليلا، قليلا الصحافة التي لم تحجز موطئ قدم لها على منصات التواصل الاجتماعي ما عادت تُشاهد، وفقدت حضورها، وحتى الصحفيون المحترفون زاحمهم «المؤثرون»، وفي كثير من الأحيان تقدموا عليهم، وأصبحوا مشاهير ذائعي الصيت.

الحالة الجديدة ولّدت تحديات أخرى للسلطة السياسية، ليس في الأردن فحسب، بل في كل مكان بالعالم، والتحكم في المحتوى أصبح مستحيلا، وصار بإمكان كل إنسان أن يصبح ناقلا للمعلومات، وذاع مصطلح «المواطن الصحفي»، وعلى هوامش هذا الوضع الجديد، والمعقد توجهت الحكومة مرة أخرى إلى التشريع لتعيد ضبط الوضع، فأعادت تخليق قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2015، وأقرت المادة (11) التي سمحت بتوقيف، وحبس كل ما يعتبر قدحا وذما عبر المنصات الرقمية (وهذا ينطبق على المواقع الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي).

ورغم الاحتجاج على نص هذه المادة القانونية، وتطبيقها الذي حد من حرية الإعلام والتعبير، فإن سطوة منصات التواصل الاجتماعي، وتوسع هوامش حرية التعبير، وما صاحب ذلك من تزايد للأخبار المضللة، والزائفة، وبروز لخطاب الكراهية، دفع الحكومة مجددا إلى تعديل قانون الجرائم الإلكترونية عام 2023 بتغليظ العقوبات السالبة للحرية، والعقوبات المالية، وهو ما أثار موجة احتجاجات، وجدل ما بين مؤيد ومعارض، وما زال مستمرا حتى اللحظة، والصورة التي خرج بها القانون وحدت المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، والحريات الإعلامية ضده، وجاء حديث الملك عبد الله حاسما بأن القانون سيُراجع على ضوء التطبيق إن وجد أنه يؤثر على الحقوق، والحريات.

بعد مرور 35 عاما على التحولات الديمقراطية لم يثبت المشهد الإعلامي، فهناك تقدم، وقصص نجاح يمكن توثيقها، ورصدها، وفي المقابل هناك تحديات ماثلة لا يمكن إنكارها، أو التغاضي عنها، وكانت هناك وما زالت فرص لتحقيق نجاحات لافتة، وترسيخ واقع إعلامي يكون نموذجا يُميز الأردن.

المشكلة التي لم نتخطاها حتى اليوم أن الأردن لم يُعطِ أهمية لصناعة إعلامية رائدة، وكثيرة هي الأفكار التي طُرحت مثل «المدينة الإعلامية الحرة»، في بداية عهد الملك، رحلت، واستقطبتها دول عربية، وهذا الواقع أبقى وسائل الإعلام تحت الضغط، ولم يطلق العنان للكفاءات المهنية الأردنية، وعمّق أزمة الأمن الوظيفي، فالدولة لم تضخ موارد مالية لمنع «تهاوي» الصحافة القائمة، ولم تبنِ «إعلاما عموميا» قويا، ومتعددا يُبقي الصحافة واقفة على قدميها، ولم تُنجد مبادرات القطاع الخاص الإعلامية.

تحسنت مؤشرات حالة الإعلام، وتراجعت الانتهاكات الجسيمة بشكل ملموس في الأعوام الأخيرة، ومنها عام 2023، ولكنها لم تنتهِ بالمطلق، ولا يعرف إلى أين ستمضي الاتجاهات بعد قانون الجرائم الإلكترونية، ومع تزايد الأزمة المالية الخانقة لوسائل الإعلام، وبعد انصراف المجتمع نحو منصات التواصل الاجتماعي، وإدارة الظهر للإعلام المحترف.

ثالثا: نتائج المؤشر الرقمية

تبلغ الدرجات الكلية لمؤشر عام 2023، (200) درجة موزعة على (40) سؤال بواقع (5) درجات لكل سؤال في المحاور الأربعة الأولى - وهي الخاضعة للقياس الرقمي-، حيث كانت (صفر) دائما هي الدرجة التي تُعبّر عن «الأسوأ»، و(5) هي الدرجة التي تُعبّر عن «الأفضل».

وقُسمت درجات المؤشر الـ (200) إلى خمسة مراتب وصفية، وزن كل منها (40) درجة، وتفاصيلها كالآتي:

I. (صفر- 39) وتعني: أن حالة الإعلام «سيئة جدا».
II. (40 - 79) وتعني: أن حالة الإعلام «سيئة»
III. (80 - 119) وتعني: أن حالة الإعلام «مقبولة».
IV. (120-159) وتعني: أن حالة الإعلام «جيدة».
V. (160-200) وتعني: أن حالة الإعلام «ممتازة».

حازت الأردن على (91) درجة في مؤشر حالة الإعلام لعام 2023، من مجموع درجات المؤشر البالغة (200) نقطة، وحسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشر، فإن هذه النتيجة تقع في تصنيف «مقبولة».

وعند إمعان النظر في نتيجة كل محور على حدة، فإن محور حرية الإعلام سجل تقدما بمقدار 9 درجات، مسجلا 42 درجة مقابل 33 درجة العام الماضي 2022، ويعد ذلك تقدما لافتا ليخرج من تقييم «مقيدة» إلى «مقيدة جزئيا»، وهي أعلى نتيجة يسجلها المؤشر منذ البدء بتنفيذه عام 2020.

أما المحور الثاني مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023 فقد حاز على 20.7 درجة من أصل 35 درجة، وهو ما أعطي وصف «جيد»، ونتيجة المحور الثالث تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام بلغت 16.5 درجة من أصل 35، موصوفة بـ «مقبول»، محور الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات حاز على 11.7 درجة من أصل 30 وهذا يعني أنه «مقبول».

وفي الجدول أدناه تفصيل لنتائج المؤشر العام، والمحاور:

النتيجة العامة لمؤشر حالة الإعلام في الأردن	(0 - 39) سيئة جدا	(80 - 119) مقبولة 91	(120 - 159) جيدة	(160 -200) ممتازة	0: أدنى درجة 200: أعلى درجة
نتيجة المحور الأول: حرية الإعلام	(0 - 19) غير حرة	(40 - 59) مقيدة جزئيا 42	(60 - 79) حرة جزئيا	(80 -100) حرة	0: أدنى درجة 100: أعلى درجة
نتيجة المحور الثاني: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023	(0 - 6) سيئة جدا	(13 - 19) مقبولة	(20 - 26) جيدة 20.7	(27 -35) ممتازة	0: أدنى درجة 35: أعلى درجة
نتيجة المحور الثالث: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام	(0 - 6) سيئة جدا	(13 - 19) مقبولة 16.5	(20 - 26) جيدة	(27 -35) ممتازة	0: أدنى درجة 35: أعلى درجة
نتيجة المحور الرابع: الأمن الوظيفي للصحفيين/ات	(0 - 5) سيء جدا	(12 - 17) مقبول 11.7	(18 - 23) جيد	(24 -30) ممتاز	0: أدنى درجة 30: أعلى درجة

رابعاً قراءة تحليلة للمؤشر

1:4: حرية الإعلام

لا يمكن قراءة واقع حرية الإعلام في الأردن بمعزل عن كثير من المتغيرات، منها السياسي، والأمني، والتشريعي، والاقتصادي، فواقع الحال يشي بأن حرية الإعلام تتفاوت، وتتسع هوامشها، وتضيق وفق المعطيات التي تمر بها البلاد، وسط إقليم لم يشهد استقرارا منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وهي ذات الفترة التي عادت بها الحياة الديمقراطية في الأردن عام 1989.

هذا الأمر جعل حرية الإعلام كسائر الحقوق، والحريات العامة، تشهد تقلبات، فما كان يمكن تناوله في وسائل الإعلام، والصحف الأسبوعية، وحتى في مقالات الرأي إبان فترة التسعينيات، وما بعدها تزامنا مع ما سمي «بالربيع العربي» أصبح محفوفا بالمخاطر، وضاقت المساحات لإبداء الآراء، وتوسعت مروحة التابوهات، وبين مد وجزر بقيت حالة حرية الإعلام تراوح مكانها، وتوفر هوامش معقولة للمناورة.

وفي عام 2023 سجل محور حرية الإعلام تقدما بمقدار 9 درجات، محرزا 42 درجة مقابل 33 درجة العام الماضي 2022، ويعد هذا تقدما لافتا، ليخرج من تقييم «مقيدة» إلى «مقيدة جزئيا»، وهي أعلى نتيجة يسجلها المؤشر منذ البدء بتنفيذه عام 2020.

وكان تصنيف «مقيد» مسيطرا على مؤشر حرية الإعلام للأعوام 2020-2022، حيث حاز المؤشر عام 2020 على (227.3) درجة من أصل (570)، وفي عام 2021 تراجع مؤشر حرية الإعلام بنسبة بلغت (4%)، وحاز على مجموع درجات بلغ (215) من أصل (600) درجة، وفي عام 2022 سجل (33) درجة متراجعا بنسبة بلغت (2.8%) عن نتيجة مؤشر عام 2021، و(6.8%) عن نتيجة مؤشر عام 2020.

ربما نستطيع تفسير التقدم المحرز لعام 2023 في حرية الإعلام لأسباب متعددة، فالعينة التي تجيب على أسئلة استمارة المؤشر، ولا سيما المحور الأول «حرية الإعلام» هي شريحة واسعة من الصحفيين والصحفيات، تضم أطيافا عديدة، فهم يعاينون، ويجيبون بناء على تجاربهم، وما مر بهم من قصص نجاح، أو تحديات، ولذلك فرؤيتهم تبدو أكثر ميدانية، ولا تتسق بالضرورة مع رؤية القيادات الإعلامية، والخبراء الذين يصنعون مواقفهم بناء على معرفتهم لتفاصيل قد تكون غير مرئية، أو معروفة لعموم الصحفيين.

وما لا يمكن إغفاله أن الصحفيين والصحفيات -بشكل عام- ومنهم من أجابوا على استمارة المؤشر لا ينظرون إلى العديد من الضغوط على أنها انتهاكات، فمثلا حجب المعلومات، وتجاهل حق الحصول على المعلومات، ورفض الإجابة على أسئلة الصحفيين لا يعتبرونها حقا مطلقا لهم، وهذا الأمر ينسحب على الرقابة المسبقة التي تمارسها إدارات التحرير، فهم يعتبرونها من صلاحيات رؤساء التحرير، وحق لهم، ويقاس على ذلك الكثير من التجاوزات، والضغوطات.

أضف إلى ذلك أن عام 2023 لم يشهد اشتباكا بين الصحفيين والسلطة التنفيذية حتى بداية شهر أكتوبر، وبعد السابع من ذات الشهر ومع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، توسعت هوامش الحرية في التغطية الإعلامية لحرب الإبادة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وعزز من تلك الحرية تقاطع الموقف الشعبي مع المواقف الرسمية للدولة إلى حد كبير.

عدد من آراء السياسيين، وقيادات الإعلام، والخبراء، والحقوقيين الذين تم مقابلتهم، أو شاركوا في جلسات الحوار المركزة، يرون أن حرية الإعلام تراوح مكانها؛ حيث توافق عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين الذين استطلع هذا التقرير آراءهم حول حالة الحريات الإعلامية لسنة 2023 على التأكيد أنها ظلت في مكانها، فلم تتقدم، ولم تتراجع، وظلت مراوحة مكانها، وفقا لما قاله العديدون ممن تحدثوا لصالح التقرير، منهم عضو مجلس الأعيان، وزير الاعلام الأسبق محمد المومني، الذي قال «إن حالة الحريات الإعلامية بقيت على حالها سنة 2023»، واصفا واقع حرية الإعلام بأنه في المنطقة الرمادية، ومن جانبه يقول وزير الدولة لشؤون الإعلام الأسبق والناطق باسم الحكومة، صخر دودين، إن حالة الإعلام بقيت على حالها، لم تتراجع ولم تتقدم، لكن ظروف العدوان على غزة ساهم بأن يتيح المجال للناس أن يعبروا عن آرائهم. أما رئيس تحرير جريدة الغد اليومية، مكرم الطراونة، يرى أن حالة الحريات الإعلامية لم تتراجع كثيرا، بالرغم من الجدل الكبير حول قانون الجرائم الإلكترونية الذي ثبت - حسب قوله - أنه لا يشكل تهديدا للمؤسسات الإعلامية المهنية التي تبتعد عن اغتيال الشخصية، وعن الإساءة، وتتعامل وفق الأخلاق المهنية للصحافة، فهي قادرة على أن تؤدي رسالتها، وتنتقد ويكون سقفها عاليا وفق القانون. وكذا الأمر يؤكد عليه النائب عمر عياصرة، إذ يقول الوصف الأدق للحريات الإعلامية، وحتى الحريات العامة بشكل عام، هو المراوحة في ذات المكان مقارنة بالسنوات الماضية. وأيضا ترى الإعلامية دانا الصياغ، المدير العام لقناة المملكة، وقت إجراء المقابلة معها، أن حالة الإعلام بقيت على حالها، ولم يطرأ عليها الكثير من التغيير، والشؤون المحلية لم تعد هي المؤشر الوحيد للحريات بسبب انشغال الدولة ككل بالحرب على غزة، الكاتب الصحفي مالك عثامنة، أيضا، يتفق مع أغلب من تم مقابلتهم، فيقول إن حرية الإعلام بقيت على حالها، لأنه لم يكن هناك تطور في الحالة الإعلامية نفسها من الداخل. وهذا ما يقوله عبد الوهاب زغيلات نقيب الصحفيين الأسبق، ورئيس لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب، «لم أرى منذ عام 2008 أي تغير على حريات الصحافة في الأردن».

أما رئيس تحرير جريدة الرأي اليومية، خالد الشقران، يذهب إلى أبعد من ذلك، فبرأيه هناك تقدم نسبي في هوامش حرية الإعلام، بسبب طبيعة الأحداث التي شهدتها المنطقة، وفي مقدمتها الحرب الإجرامية على غزة، شارحا أن هذه الأحداث رفعت من مستوى النقاش العام، وانعكس ذلك على وسائل الإعلام بشكل عام.

المدير العام لمركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، أحمد عوض، يرى أيضا، أنه مع مقارنة حالة حرية الإعلام بسنوات ماضية، فإن التغيرات ليست جوهرية، وأضاف أنه اكتشف مؤخرًا أن الخط الأحمر ليس مرتبطا فقط بالتابوهات المعروفة تقليديا في الأردن، بل هناك خطوط حمراء متعلقة بمؤسسات اقتصادية، وبنوك ممنوع الكلام عنها، وممنوع الكلام عن السياسات النقدية. ويقول عوض إن المساحات في الإعلام المرئي، والمسموع أعلى من المساحات في الإعلام المكتوب.

ولكن لم تغب آراء ترى أن حرية الإعلام قد تراجعت، فوزير الثقافة والشباب الأسبق محمد أبو رمان يقول إن حالة الحرية الإعلامية بشكل عام تراجعت بشكل كبير، ونلاحظ أن السقوف التي كانت متاحة في مراحل سابقة غير متاحة

اليوم، وحتى فكرة تقبل الانتقاد لدى المسؤولين تراجعت بشكل كبير، ويفسر ذلك بأسباب مرتبطة بأكثر من جانب؛ الجانب الأول أن المنظور الأمني هو الطاغي على السياسات الرسمية في التعامل مع الأمور، وبالتالي دائما المنظور الأمني يفضل عدم وجود سقوف عالية من الحرية، والجانب الثاني أن الحكومة الحالية في تعاملها مع الإعلام أقل قدرة على تقبل النقد من الحكومات السابقة، أما الجانب الثالث فيعود لتراجع ملموس في سقف الحريات أثناء التغطية، وممارسة العمل الإعلامي من العاملين بحقل الإعلام أنفسهم، ويختم «منذ 20 عاما لم أرَ الإعلام الأردني في هذه الحالة من الضعف على مستوى الحريات الإعلامية، والتدني في سقوفها». أما مدير مكتب الجزيرة في الأردن، الصحفي حسن الشوبكي يرى أن حالة حرية الإعلام تراجعت نسبيًا، والسبب أنه مع وجود أزمات كبيرة (يقصد الحرب على غزة)، يصبح لدى الدولة هواجس قلق، ويصبح الإعلام عرضة للتضييق.

العين، د. مصطفى حمارنة، الرئيس التنفيذي لمعهد الإعلام الأردني، وقت إجراء المقابلة معه، فله رأي آخر، إذ يرى أن الإعلام المستقل لم يلعب حتى هذه اللحظة الدور المناط به لتعميق الديمقراطية، وتعزيز مكوناتها، معتقدا أن أكبر معضلة تواجه توسيع مساحة الحريات، هي ضعف المهنية، وممارسة الرقابة الذاتية، والمسبقة التي يضعها رئيس التحرير.

ويقول محمد عرسان، مدير تحرير موقع عمان نت، ليس هنالك إرادة سياسية للوصول إلى حرية إعلامية في الأردن، فأساتذة الجامعات يتم تعينهم بملف أمني، وهذا ينعكس على مخرجات التعليم، حتى اختيار الأشخاص في وسائل الإعلام يكون مبرمجا مسبقًا.

ويرى الصحفي خضر مشايخ، المدير العام لقناة اليرموك، أن حالة الصحافة هي جزء من الحالة العامة في البلاد، والحريات العامة، لكن التركيز أكثر على الصحافة لأنها أداة لرفع مستوى الحريات العامة، مشيرا إلى أن هناك مشكلة بتشريع القوانين، فقانون الجرائم الإلكترونية أدى إلى تراجع حالة الحريات، وعزز مصطلح «الذئاب المنفردة»، حيث أعطى مساحة لأشخاص خارج البلد للتعبير عن آرائهم كونهم خارج مظلة القانون.

ويضيف مشايخ أن عام 2023 لم يتعرض فيها الإعلام لانتهاكات، ولكن هناك عقوبات بطرق غير مباشرة مثل الإقصاء، فلا يتم دعوة بعض المؤسسات الإعلامية لمناسبات معينة، ولا يتم تزويدها بالبيانات، ويمتنع المسؤولين عن التصريح لها، مؤكدا أن سقف الحريات يختلف من مؤسسة إلى أخرى.

ويرى محمود حشمة، مدير مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة، أن حرية التعبير والإعلام تراجعت عام 2023، فلا تستطيع كتابة أي شيء يتعارض مع موقف الدولة الرسمي، بالإضافة إلى الاعتقالات بسبب الوقفات المؤيدة لغزة، وبسبب منشورات عن الحرب على غزة.

وتقول المديرة العامة، لمركز العدل للمساعدة القانونية، هديل عبد العزيز في عام 2023 كان هناك أكثر من حدث أثر على حرية التعبير، والإعلام، والقمع لا يأتي دائمًا من الدولة، فهناك جهات داخلية وخارجية تمارس القمع ضد الصحفيين، ومن أبرز الأحداث، مهاجمة كل شخص وقف مع قانون حقوق الطفل، وإقرار قانون الجرائم الالكترونية، رغم أن جميع الصحفيين ضد القانون.

ناقش المركز في هذا المحور عدة قضايا، أبرزها: مدى تدخل السلطة التنفيذية بعمل وسائل الإعلام، وضمان السياسات الرسمية تعددية وتنوع وسائل الإعلام، ومدى حرص الحكومة على صون استقلالية وسائل الإعلام، وتعامل المسؤولين الحكوميين مع وسائل الإعلام، خاصة في إجراء المقابلات والظهور عبر القنوات التلفزيونية.

بالإضافة إلى أثر العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/الحبس) في الحد من حرية الإعلام، وتأثيرات الرقابة المسبقة على عمل الصحفيين/ات من قبل المؤسسات الإعلامية، والسلطة التنفيذية، وتساءل المؤشر في هذا المحور عن استخدام السلطة التنفيذية الإعلانات الحكومية للتدخل في الاعلام.

ولم يُغفل قياس رضى المستطلع آراؤهم عن مدى دعم مجلس النواب، ومؤسسات المجتمع المدني، ونقابة الصحفيين لحرية الإعلام، ومدى صيانة حرية الإعلام على الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي.

كما شمل محور حرية الإعلام أسئلة عن شعور الصحفيين بالقلق من التعرض لمضايقات، أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي، وعن احتمالات تعرض الصحفيات للتحرش الجنسي.

وبعد قراءة نتائج المؤشر، وآراء من تم مقابلتهم، ومن شاركوا في جلسات الحوار المركزة، يمكننا استخلاص الآتي:

1:1:4 الحكومة تقدم دعما لوسائل الإعلام؛ يعتقد 50% من المستجيبين لاستمارة المؤشر أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل متوسط، و24% منهم أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها وبشكل كبير، مقابل 26% يرون أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها إطلاقا. وبحسب الكاتب الصحفي عمر كلاب، فإن الحكومة داعمة للإعلام، وهي الأكثر نجاحًا في التعامل مع الإعلام، لأنها تعرف حدودها، وبنت علاقاتها على أساس «تقديم ما تستطيع تقديمه »، فيما يؤكد الكاتب الصحفي مالك عثامنة أن هناك انفتاحا إعلاميا حكوميا جرى سنة 2023 لكنه جاء متأخرا، وهو ما أشار إليه الصحفي ماهر الشريدة بتأكيده على وجود دعم واضح للمؤسسات، والصحفيين.

2:1:4: تدخل السلطة التنفيذية واقع موجود؛ يعتقد ما نسبته 82.7% من المستطلع آراءهم أن السلطة التنفيذية تتدخل بشكل كبير وبشكل متوسط بعمل وسائل الإعلام، مقابل 17.3% فقط ينفون بالمطلق أي تدخل للسلطة التنفيذية بذلك، وهذه النتيجة تتفق مع رأي للإعلامي، ومقدم البرامج في قناة رؤيا محمد الخالدي، حيث يقول يوجد تدخلات بشكل دائم، ولكن غير مباشر، فلا يتم التواصل بشكل مباشر بل عبر أطراف أخرى، مؤكدا أن الإدارة تتعرض للضغوط سواء إدارة الأخبار، أو إدارة المؤسسة، ويخالفه الإعلامي ومقدم البرامج في قناة المملكة عامر الرجوب؛ إذ يقول لا يوجد أي نوع من التدخل، لم يسبق أن تواصل معي أحد من المؤسسات الأمنية، أو الديوان الملكي، أو الحكومة للتدخل بمسار البرنامج الذي أقدمه، أو حتى باختيار الضيوف. من جانبه ينفي وزير الاتصال الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة، مهند مبيضين، أي تدخل للحكومة في إرادة الصحفيين ومواقفهم، معقبا أنه في بعض الحالات من حق الحكومة الحصول على إيضاحات حول موضوعات، أو تغطيات صحفية تخص العمل الحكومي.

فيما يرى محمد المومني أن التدخل في عمل وسائل الإعلام حالة غير صحية، فالمسؤول الذي يحاول أن يوقف تقرير ما، أو رأي ما لصحفي بطريقة غير مهنية مسؤول ضعيف، والأصل أن يقوم المسؤول بتصحيح الخطأ إن وجد، مؤكدا أنه لسنوات كان وزيرا للإعلام ولم يطلب من أي مؤسسة صحفية أن تزيل خبرا، إلا إذا كان الخبر غير مهني، أما إذا كان الخبر مهنيا، ويستند للمعلومة، فأشكرهم على مراقبة أداء الحكومة.

عمر عياصرة يؤكد التدخلات الحكومية في الإعلام، ويقول بصريح العبارة «استطاعت الدولة الأردنية تاريخيا أن تكون موجودة في الحرية الإعلامية، وموجودة في بنية الصحفي، وأمنه المعيشي، وموجودة في الحالة النقابية، والتنظيم المؤسسي، وهي موجودة أيضا في البعد التكنولوجي، الآن أصبحت نتيجة ذلك جزءا من عقل الصحفي فهي ليست بحاجة لزرع هواجس».

3:1:4: السياسات الرسمية تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام؛ هذا ما كشفت عنه نتائج المؤشر الرقمية؛ إذ أن87% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون بذلك بشكل كبير ومتوسط، مقابل 13% لا يعتقدون بذلك على الإطلاق. لكن تفحص هذه القضية على أرض الواقع يمكن أن يصطدم بحقائق مخالفة نوعا ما، فرغم أن الدستور الأردني في المادة رقم (3/15) كفل حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون، وهذا يفهم منه التعددية والتنوع، إلا أن ملكية وسائل الإعلام تتمركز في يد الحكومة أولاً، إما مباشرة أو من خلال المؤسسات، مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي، وتعد وسائل الإعلام الحكومية، الأكبر من بين وسائل الإعلام في الأردن، من ناحية أعداد العاملين فيها، وتفوق موازنة المؤسسات الإعلامية الحكومية بأضعاف حجم موازنات وسائل الإعلام الخاصة. وتحظى وسائل الإعلام الحكومية بالإعفاء من الرسوم والضرائب المفروضة على بقية وسائل الإعلام الأخرى. أضف إلى ذلك أنه وللحكومة حصريًا حق منح رخص إنشاء وسائل الإعلام في الأردن وتوزيع الترددات (حسب تقرير للزميلة سوسن زايدة منشور على موقع حبر).

الحقيقة أن القوانين لا تحد، أو تمنع من التنوع في وسائل الإعلام، فترخيص وسيلة الإعلام ليس صعبا، أو مرهقا، وإن كانت الممارسة الفضلى تطبيق «نظام الإخطار»، وليس الترخيص، لكن واقع الحال رغم العدد الكبير من المواقع الإلكترونية، والإذاعات، والتلفزيونات، فإنها تبدو متشابهة في المحتوى، فليس هنالك إذاعة للعمال مثلا، أو تلفزيون لحقوق الإنسان، أو لذوي الإعاقة، وقد تكون صعوبة الحصول على تمويل مالي، وضعف سوق الإعلانات، وتحكم الدولة به قلص من مساحات التنوع الإعلامي.

لكن إجابات الصحفيين والصحفيات في المؤشر تتعاطى مع الشكل الذي يُظهر أن السياسات الرسمية داعمة لتنوع، وتعددية وسائل الإعلام.

4:1:4: الحكومة تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام؛ هذا ما يراه بشكل متوسط نحو 43.7% من الصحفيين والصحفيات، بينما يجده 28.7% بشكل كبير، وينفي حرص الحكومة على ذلك بشكل مطلق 27.6%، ويفسر ذلك محمد المومني بأن الحكومة لا تسعى للسيطرة على الإعلام وتدجينه، مشيرا الى أن وجود إعلام على درجة من المسؤولية والحرية جزء من معادلة الأمن الوطني الأردني، فكلما عبّرت الناس عن ذاتها فهذا جيد ويريح المجتمع.

وعند سؤال وزير الاتصال الحكومي، مهند مبيضين إن كانت التشريعات القائمة تحمي استقلالية وسائل الإعلام، وتتلاءم مع المعايير الدولية، كانت إجابته على النحو الآتي: الأردن يعلن أنه بلد ديمقراطي، واتجاهه نحو الديمقراطية، وتحديث المنظومة السياسية يتضمن التركيز على الإعلام، وإذا لم نؤمن بإعلام حر، وإعلام عملي، وموضوعي، مع التركيز على المهنية قليلا، ودعمه من أجل أن يكون مهنياً أكثر، سنخسر، مُعقبا أعرف أننا لسنا الأفضل، لكننا في سياقنا الإقليمي، وفي سياق المنطقة، وفي ظل ظروفنا وإمكانياتنا، لدينا إيمان شديد أن الإعلام ركن أساسي في عملية التحول الديمقراطي، والتغيير.

5:1:4: الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الحصول على المعلومات بشكل فعال؛ إذا يعتقد

46.4% من المستطلع آراؤهم أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال، وبشكل متوسط، و22.9% يعتقدون أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال وبشكل كبير، فيما يعتقد 30.7% منهم أن الحكومة والمؤسسات العامة لا تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال على الإطلاق.

لكن وزير الاتصال الحكومي يعترف بوجود مشكلة في تطبيق قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات في بعض المؤسسات، فبعضها ما زال متحصنًا بأن الإفصاح عن بعض المعلومات غير مسموح، بالإضافة أن بعض المسؤولين لديهم مشكلة في التعامل والتواصل مع وسائل الإعلام، ولذلك قامت الحكومة بتنظيم منتدى التواصل الحكومي ليكون حلقة وصل بين الإعلاميين ووسائل الإعلام، والوزارات والمؤسسات الحكومية.

مديرة المشاريع في مركز تمكين لحقوق الإنسان، رانيا الصرايرة، تقول إن حق الحصول على المعلومة غير متوفر، ليس فقط التشريعات تعيق حصولنا على المعلومة، فكذلك الجهات الحكومي، أو حتى الجهات المدنية لا توفر معلومات على مواقعها الإلكترونية.

ويؤكد رئيس تحرير جريدة الغد، مكرم الطراونة، أن التواصل مع قادة الإعلام، ووضعهم بصورة أهم الملفات غير موجود، وبالنسبة لحق الحصول على المعلومة تجد فقط وزيرين، أو ثلاثة يتفاعلون وما تبقى غائبون.

6:1:4: الأغلبية تُجمع على سلبية أثر العقوبات السالبة للحرية على حرية الإعلام؛ إذ يعتقد نحو ثلثي المستجيبين وبنسبة بلغت 63.4% أن العقوبات السالبة للحرية تُسهم في الحد من حرية الإعلام بشكل كبير، يضاف لهم 14.4% يعتقدون أنها تسهم في ذلك بشكل متوسط، مقابل 12.2% يعتقدون أنها لا تُسهم على الإطلاق.

في غير مرة أورد المركز في تقاريره استقراء، وتتبعا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي حدد الحالات التي يجوز فيها حرمان الأشخاص من حريتهم تحديدا، وحصريا، فلا يجوز التوسع فيه من جانب الدول الأطراف، ولا يجوز حبس الأفراد لممارستهم حقهم في حرية التعبير، والنشر بالمعنى المقرر والمعترف به في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1].

كما لا يحق للدول الأطراف، ومن بينها الأردن بالطبع، أن تفسر الحق الوارد المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بصورة تعرقل التمتع بالحقوق الوارد في المادة 9 من العهد ذاته[2]. والعكس صحيح بالطبع.

إن النصوص التجريمية المعمول بها في الأردن والتي في أكثر من قانون ساري، لا تندرج ضمن الحالات التي يجوز فيها الحرمان من الحرية بحسب المادة 9 من العهد، ذلك أن المادة 19 لا تبيح الأفعال المجرمة بتلك النصوص على اعتبار أنها ممارسة مباحة للحق في حرية التعبير، وهي إلى جانب كونها إخلالا بحرية التعبير، تشكل كذلك صورة متعسفة من صور تجريد الأفراد من حريتهم بالمعنى المعمول به لأغراض المادة 9 من العهد.

يضاف إلى ما سبق أن حرية التعبير والنشر هي من أركان فكرة المجتمع الديمقراطي وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحتى يكون الحرمان من الحرية مشروعا بحسب القانون المذكور ينبغي أن يكون الحرمان من الحرية غير مخل بالقيم والركائز الأساسية لأي مجتمع ديمقراطي بحسب اجتهادات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

رفض العقوبات السالبة للحرية الذي يدافع عنه مركز حماية وحرية الصحفيين يتفق مع التوصية رقم 72 من توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2018 المقبولة من جانب الأردن التي دعت الأردن إلى «ضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام،

1 نص المادة (19): 1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،
(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

2 نص المادة (9): 1. لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.
2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.
3. يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.
4. لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.
5. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

وضمان حرية وسائط الإعلام»، فمن شأن النصوص التجريمية المعمول بها في الأردن أن تجعل بيئة العمل غير مواتية ولا آمنة بالنسبة للصحفيين والمشتغلين في الإعلام.
ويؤكد المركز في هذا الخصوص على أولوية تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عند تعارضها مع القوانين والتشريعات الأردنية، وأن الجهاز القضائي في الأردن بمقدوره الاستناد على أحكام تلك الاتفاقيات لاستبعاد النصوص المتعارضة معه بما في ذلك النصوص التجريمية التي تخل بالحق في حرية التعبير الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، خاصة وأن المحكمة الدستورية في الأردن أكدت على سمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية على القوانين الأردنية المتعارضة معها.

7:1:4: الرقابة المسبقة في المؤسسات الإعلامية واقع مُعاش؛ وفقا للمستطلعين، فإن 60.5% من الصحفيين يعترفون بتعرضهم لرقابة مسبقة من قبل مؤسساتهم بشكل كبير، و28.4% يعتقدون ذلك بشكل متوسط، مقابل 11% فقط أفادوا أنهم لا يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام على الإطلاق.
مركز حماية وحرية الصحفيين، ونتيجة خبراته المتراكمة منذ عام 2001 وقت إصدار أول تقرير سنوي له، عكف على دراسة وتحليل بعض الظواهر، وحاول تفسيرها، ونستطيع القول إن أحد هذه الظواهر القديمة الجديدة؛ هي الرقابة المسبقة، والتي ترتبط حتما بأسباب بنيوية داخل المؤسسات الإعلامية، وداخل البنية المؤسسية للهيئات الحكومية والأمنية في الأردن، تمارس المؤسسات الإعلامية أحيانا عمليات رقابة مُسبقة على ما يكتبه الإعلاميون خارج إطار المعايير المهنية، فيقوم رؤساء التحرير، ومديرو التحرير، ومحررو «الديسك» بعدم نشر أخبار، وتقارير، وتحقيقات، وقصص صحفية ليس لأنها تفتقر للمعايير المهنية الإعلامية، وإنما لأنها لا تحظى بقبول ورضى السلطة التنفيذية، أو الأجهزة الأمنية، والأمثلة كثيرة على قضايا منع النشر بها، حتى دون أوامر قضائية، فالمؤسسات الإعلامية لا تُعلن خططها وسياساتها التحريرية، وتوجد سياسات غير مكتوبة، وخطوط حمراء، وتابوهات لا يُسمح للصحفيين بملامستها، أو الاقتراب منها، ولا يعرف الصحفيون ما هي حدود المسموح، وما هي حدود الممنوع.
هذه الممارسات من الرقابة المُسبقة ربما تحدث يوميا، لكنها لا تُرصد ولا توثق، ويستسلم ويخضع الصحفيون لها، وإذا ما احتجوا قد يتعرضون لعقوبات، ومساءلة من مؤسساتهم أولا، هذا مع الإشارة إلى أن العديد من الإعلاميين والإعلاميات يعتبرون رقابة رئيس التحرير أو من ينوب عنه حق له، حتى وإن كانت خاضعة لحسابات سياسية.
ويقول الصحفي وممثل مراسلون بلا حدود في الأردن، محمد شما، أنه يصعب رصد أشكال الانتهاكات غير الجسيمة، لأن الصحفيين لا يفصحون عن الرقابة المسبقة التي تتم أحيانا من قبل المؤسسات الإعلامية، أو التفاهمات بأن هذا لا يمكن الكتابة عنه، وهذا يمكن الكتابة عنه.

8:1:4: السلطة التنفيذية تمارس رقابة مسبقة على وسائل الإعلام؛ يرى الصحفيون والصحفيات وبنسبة 44.1% أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية وبشكل كبير، فيما 42.2% يعتقدون أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية وبشكل متوسط، مقابل 13% يعتقدون أن وسائل الإعلام لا تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية على الإطلاق.
يقول، محمد أبو رمان، فيما يتعلق بالرقابة المسبقة؛ هناك هندسة للوضع الإعلامي يضمن أن تسير المؤسسات الإعلامية، سواء الخاصة، أو العامة من خلال العديد من الديناميكيات بطريق محددة ومؤطرة السقوف، وباتجاهات معينة، وبالتالي هذا انعكس على مستوى الحرية الإعلامية في الأردن بشكل كبير، ويزيد أبو رمان أنه لم يقرأ منذ فترة طويلة مادة في الإعلام الأردني تتحدث عن قضايا خطيرة وكبيرة كشفها الإعلام، كفساد سياسي، أو فساد اقتصادي، وصارت حالة الإعلام في الأردن على قاعدة «سكن تسلم».

9:1:4: الإعلانات الرسمية والاشتراكات ليست أداة دائمة الاستخدام في التدخلات بعمل وسائل الإعلام؛ حيث كشفت نتائج الاستطلاع أن 31% من الصحفيين يعتقدون أن الحكومة تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير، فيما يرى 43.3% يرون أنها تستخدم ذلك بشكل متوسط، مقابل 25.5% يعتقدون أنها لا تستخدمها على الإطلاق.
يقول مكرم الطراونة رئيس تحرير جريدة الغد، الإعلان الحكومي والقضائي يشكل 80% من إيرادات الصحف، والإعلان التجاري لا يتجاوز 3% فقط، والأونلاين تقريبًا 12%، وهذا يؤثر على استقلالية المؤسسات الإعلامية، وعلى الأمن الوظيفي، وخاصة مع تحول الحكومة إلى الرقمنة، فعند استكمال مشروع الحكومة الالكترونية عام 2025 سنجد صعوبة في تأمين الكلف التشغيلية، وستنتهي الصحف الورقية.
ويتفق، رئيس تحرير جريدة الرأي، خالد الشقران مع ذلك بقوله أغلب الدخل من الإعلانات التجارية، والإعلانات الحكومية، والقضائية وإعلانات النعي، وتشكل الإعلانات الرسمية والقضائية من 50-60% من مجمل الإيرادات، ولكن التوجه للرقمنة، والتبليغات الرقمية أثر على الجريدة،

وكذلك الاشتراكات توقفت وأثر ذلك على الدخل».
اعتراف رؤساء التحرير أن الإعلانات الرسمية، والاشتراكات تشكل النسبة الأكبر من مداخيل الصحف الورقية، يضع المجهر على حجم التدخلات المحتملة مقابل هذا الدعم الذي يعد الحبل السري للمؤسسات الإعلامية.

10:1:4: ضعف الأداء التشريعي لمجلس النواب فيما يتعلق بحرية الإعلام؛ بينت النتائج أن 13% من الصحفيين والصحفيات فقط يعتقدون أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة بشكل كبير، بينما يرى 51.6% أنه يعمل على ذلك بشكل متوسط، و35.4% منهم يعتقدون أن مجلس النواب لا يعمل على ذلك إطلاقا.

ويعتقد بسام بدارين أن مجلس النواب الحالي هو شريك للحكومة، فهو الذي مرر نصوص قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، وهو الذي يهاجم الصحافة بين الحين والآخر دفاعا عن سياساته، ولا يقوم المجلس الحالي بدوره الأساسي والمركزي في مسألة الرقابة تحديدا، وكل جهده منصب على التشريع وفقا للمقياس الذي تريده الحكومة.

11:1:4: مجلس النواب لا يساءل الحكومة في حالة وقوع تجاوزات، أو انتهاكات لحرية الإعلام؛ 44.9% من الصحفيين والصحفيات يرون أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام على الإطلاق، مقابل 43.7% يعتقدون بذلك ولكن بشكل متوسط، و11.4% فقط يرون أنه يدعم حرية الإعلام بشكل كبير. عضو مجلس النواب، ينال فريحات، يؤكد أن البرلمان لا يلعب دورا في مراقبة الحكومة للدفاع عن حرية التعبير وحرية الإعلام، إلا في بعض الجهود الفردية، مشيرا إلى أن العمل الجماعي في مجلس النواب غائب، وبالرغم من نفي الإعلامي عامر الرجوب أن يكون للمجلس أي دور في هذا الجانب، إلا أنه يشير إلى أن هناك أصواتا فردية داعمة، وهذا ما يتعارض تماما مع رأي رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، النائب غازي الذنيبات، الذي يقول، لا يمكن أن تكون السلطة التشريعية غير داعمة لحرية الإعلام لأن هذا يُعتبر فسادا، والسلطة التشريعية حكمًا داعمة لحرية الرأي والتعبير.

لكن وزير الثقافة والشباب الأسبق، محمد أبو رمان، يقول «واضح باستطلاعات الرأي أن هناك أزمة ثقة كبيرة في مجلس النواب، وضعف كبير في الأداء البرلماني، خاصة في الرقابة على الحكومة»، مضيفا أن البرلمان في مراحله الأخيرة كان له تأثير سلبي أكبر، لأن النواب حريصون على عدم إغضاب الدولة حتى لا يفقدوا فرصهم في المنافسة في الانتخابات القادمة.

12:1:4: مؤسسات المجتمع المدني داعمة لحرية وسائل الإعلام ومناصرة لها؛ فـ 33% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد بشكل كبير، و51.2% يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد بشكل متوسط، مقابل 15.7% يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد على الإطلاق.

ومما يؤكد على أراء الصحفيين والصحفيات أن مؤسسات المجتمع المدي عادة ما تشتبك في كل القضايا التي قد تشكل قيدا على حرية التعبير والإعلام، فعدد لا يستهان به من تلك المؤسسات يعمل على تقديم المساعدة القانونية لمعتقلي الرأي، والصحفيين، أضف إلى أن مؤسسات المجتمع تتصدى لمحاولات التضييق على الحريات العامة، ومنها حرية التعبير والإعلام، وقد شهدنا ذلك إبان النقاش الذي أثير حول قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، فقد أصدر عدد من مؤسسات المجتمع المدني مطالعة قانونية تفحصت «مسودة القانون آنذاك»، وبينت كيف يضع قيودا على حرية التعبير، والإعلام، ولا يتواءم مع المعاهدات، والاتفاقيات التي صادق عليها الأردن.

13:1:4: الموقف من دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن حرية الإعلام؛ يفيد 27% من المستطلع آراؤهم أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام بفعالية على الإطلاق، بينما 37.4% يرون أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية بشكل متوسط، مقابل 35.5% يعتقدون أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية بشكل كبير.

لكن آراء من تم مقابلتهم، تختلف مع أرقام المؤشر؛ رانيا الصرايرة، تقول إن الدور الذي لعبته نقابة الصحفيين في القضايا العمالية، أو المطالب العمالية، والدفاع عن حقوق الصحفيين في المؤسسات ضعيف جدًا، ويزداد ضعفًا يومًا بعد يوم.

أما مراسلة CNN العربية في الأردن، هديل غبون، وعضو مجلس نقابة الصحفيين السابق، تؤيد الصرايرة بقولها إن مظلة الحماية غير موجودة أصلا، والنقابة لم توفر الحماية بل على العكس كانت غائبة عن كل قضايا الصحفيين، وتؤكد أن هذا التقييم نابع عن تجربة شخصية، ومن منطلق تجربة عامة، واطلاع عام على كل نشاطاتها، فالنقابة مشغولة ببعض الأمور المالية الداخلية، ولا تقوم بدورها المناط بها، شارحة أنها (أي الزميلة هديل) نفسها كان لها تجربة مع النقابة، وقدمت عدة مراسلات لانتهاكات تعرضت لها، ولم يكن للنقابة أي رد فعل.

وكذا الأمر يراه الصحفي ماهر الشريدة، فيقول إن النقابة غيبت نفسها، أو أنها مغيبة تماماً، وساهمت بترسيخ العمل غير المهني؛ أولا لأن عددا كبيرا من أعضاء النقابة حاليا لا علاقة لهم بالعمل الصحفي، أو العمل المهني، وثانيا أنها غيبت نفسها عن دورها، وعلاقتها بالمؤسسات الإعلامية، أو حتى الإسهام بصناعة إعلام محلي، أو برفد المؤسسات بخبرات، أو برفد المؤسسات بمقترحات، أو خطط.

14:1:4 حرية الإعلام عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي مصانة إلى حد مقبول؛ إذ يرى ما نسبته 46% من الصحفيين والصحفيات أن حرية الإعلام غير مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق، فيما يرى 35.9% أنها مصانة بشكل متوسط، مقابل 18.1% يعتقدون أنها مصانة بشكل كبير.

أصبح الإنترنت أحد أهم الوسائل التي يمارس الأفراد من خلالها حقهم في حرية التعبير والرأي، والحصول على المعلومات، ونشرها، إذ توفر شبكة الإنترنت أدوات أساسية للمشاركة في الأنشطة، والنقاشات المتعلقة بالقضايا السياسية، والشأن العام.

وفي عام 2011، أعتمد عدد من مقرري الأمم المتحدة العاملين في إطار مجلس حقوق الإنسان ممن تمس أعمالهم حرية التعبير والإعلام، إعلانا مشتركا بشأن حرية التعبير والإنترنت تضمن وجوب احترام حرية التعبير والإعلام على الإنترنت بالقدر، والطريقة ذاتها المعمول بها في وسائط الإعلام التقليدية.

يلقي الإعلان على عاتق الدول التزاما إيجابيا بتعزيز وتسهيل ممارسة الحق في حرية التعبير والإعلام على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وتسهيل الوصول إليهم، ويتضمن الإعلان بندا يلزم الدول باحترام وضمان التمتع بحرية الإنترنت والوصول إليه دون اعتبار للحدود، والهدف من هذا الالتزام هو حظر وقف الإنترنت أو حجب المنصات والتطبيقات بحجة الحدود والسيادة الوطنية، فلا يجوز للدول وفق الإعلان المذكور قطع الإنترنت أو حجب التطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي دون هدف مشروع مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، أما القطع والحجب التعسفي أو غير المتناسب فيكون إخلالا – بحسب الإعلان – في حرية التعبير، وحرية الوصول إلى الإنترنت.

حرية الإعلام عبر الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي مثار للجدل منذ عام 2015، بعد تعديلات قانون الجرائم الإلكترونية، وإقرار المادة (11)، التي كانت سببا في توقيف، وحبس صحفيين بذريعة القدح، والذم.

لكن التعديل الأخير زاد من الخطورة بعد تغليظ العقوبات في قانون الجرائم الإلكترونية المعدل لعام 2023.

الانتقادات استمرت مع استمرار حجب تطبيق «تيك توك» بعد أحداث إضراب الشاحنات نهاية عام 2022، ويقول وزير الاتصال الحكومي فيما يتعلق بحجب «تيك توك» إن حجب التيك توك هو تعامل مع النشر غير الموثوق، والنشر غير الدقيق. ومن حق الدولة أن تمارس ضبطا لما ينشر، وما يصل إلى جمهورها، خاصة إذا كان هناك مضار منه، تمس أمن البلاد واستقرارها، وقيمها، وثقافتها. فالتيك توك غير موثوق، ويؤدي إلى نشر معلومات ذات محتوى يمس أمن المجتمع.

ومن الانتقادات أيضاً، قطع الإنترنت عن محافظة معان في جنوب المملكة، وفي تقليص سرعات الإنترنت في مناطق الاحتجاج، وأحيانا عانى الصحفيون من حجب الخدمة، ويؤكد على ذلك مدير مكتب الجزيرة، حسن الشوبكي، إذ يقول بعد أحداث 7 أكتوبر، فرضت الدولة نفسها على الأرض، ومارست التضييق على الإعلام، حيث سمحت للإعلاميين بالتواجد، لكنها ضيقت على ممارستهم لعملهم، فنحن في الجزيرة، مثلا لم نستطع وضع جهاز البث لتغطية مظاهرات وسط البلد أكثر من خمس مرات، ولم نستطع البث المباشر على الهواء، والنقل كان فقط عن طريق الهواتف، وكان يتم إضعاف سرعات الإنترنت أيضًا.

15:1:4 التعرض للانتهاكات مصدر قلق للصحفيين والصحفيات؛ يُفيد 51.2% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير، بينما يعتقد 36.6% أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل متوسط، مقابل 12% فقط يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي على الإطلاق.

يقع الصحفيون والصحفيات تحت طائلة مروحة من الضغوط، أولها: البيئة التشريعية المقيدة، وطوال السنوات الماضية، وحتى عام 2023 كانت القوانين الأداة الأسهل للتضييق على الصحفيين، وجعل مهنة الصحافة محفوفة بالمخاطر، فحين تُراجع العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية المغلظة، ويُضاف لذلك عدم وجود سياسات، واستراتيجيات داعمة للإعلام، وحتى الممارسات، لا تساءل من ينتهك حقوق الصحفيين، يبدو المشهد الإعلامي ضاغطا أكثر في ظل أمن وظيفي غير مستقر.

ويقول أسامة الراميني، ناشر موقع أخبار البلد، لا يوجد انتهاكات جسيمة، ولكن هناك انتهاكات خطيرة تتمثل بالتدخلات، بالإضافة إلى أن هيئة الإعلام أصبحت ترفع قضايا ضد المؤسسات الإعلامية، وأصبحت الدولة تتعامل بطريقة مختلفة، فتحارب الناس بلقمة الخبز.

وتوافقه الرأي، رئيسة تحرير موقع ديرتنا نيوز، الصحفية سوسن مبيضين، بأن حالات الانتهاكات الجسيمة في الأردن ضئيلة جدًا، ولكن هناك انتهاكات غير جسيمة مثل: الخوف، والذي زاد بعد قانون الجرائم الإلكترونية.

16:1:4: الرقابة الذاتية ظاهرة لا تنتهي؛ 96.8% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن الصحفيين/ات يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي بشكل كبير إلى متوسط، وفي التفاصيل أكثر من ثلثي الصحفيين والصحفيات وبنسبة بلغت 74.8% يعتقدون أن الصحفيين/ات يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبشكل كبير، فيما يرى 22% منهم أن الصحفيين/ات يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبشكل متوسط، وبنسبة لا تتجاوز 3.2% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي.

ويمكن القول إن مؤشر الرقابة الذاتية ظل ثابتاً نسبياً على مدار السنوات العشرة الماضية، وفيما يلي جدول يوضح نسبة من أجابوا بـ (نعم) أي أنهم يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية، مع الإشارة إلى أن تقرير عام 2019، لم يتضمن استطلاعا لرأي الصحفيين والصحفيات بسبب أن التقرير أعد في ظروف استثنائية تزامنت مع تفشي جائحة كورونا، وبالتالي ليس هنالك نسبة رقمية محددة للرقابة الذاتية:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة	95.2%	93.2	93.6	94%	92	-	93.6	91.3	96.2%	96.8%

يرى وزير الاتصال الحكومي، مهند ميبضين، أن الرقابة الذاتية تزداد عند الصحفيين ليس بسبب قيود القوانين والتضيق، إنما جزء من الانسحاب من الشأن العام.

لكن الصحفية هديل غبون تعارض هذا الرأي، فتقول إن الرقابة الذاتية هي أكثر ممارسة زادت على الأرض بالنسبة للعاملين في المهنة والصحفيين، وكأنها كانت رد فعل تلقائي، وذلك بسبب الجو العام غير الحر، فالصحفي يخشى من أن يُعرّض نفسه للمساءلة، والعقوبات التي فرضها قانون الجرائم الإلكترونية، وتضيف أن الرقابة الذاتية في أعلى مستوياتها اليوم عند الصحفيين، وأصبح هناك تناغم بين الصحفيين، وأصحاب القرار في المؤسسات لتجنب الخوض في أي قضية من الممكن أن تشكل انتقادا للسلطة.

الكاتب الصحفي مالك عثامنة يصف الواقع بقوله إن الرقابة الذاتية تشكلت عند الصحفي، في وعيه الإعلامي، ووعيه الشخصي، وحتى الوعي الجمعي عند الصحفيين والصحفيات أصبح مشوه منذ فترة، ولم يتم إعادة تأهيله من جديد.

ويقول محمد شما إن الرقابة الذاتية ازدادت كثيرا لدرجة أننا لم نعد نتابع وسائل الإعلام المحلية بما يتعلق ببعض الشؤون باعتبار أنها لن تنشر المحتوى، هذا لم يتغير أبدا.

أما الصحفي أحمد الغلايني فيقول الرقابة الذاتية وصلت حد التقييد، وإذا أردنا كتابة مادة صحفية يجب أن نجمّلها، ونجمّل العنوان حتى تمر.

عبد الوهاب زغيلات يؤكد أن أخطر شيء في العمل الصحفي الرقابة الذاتية، والرقابة المسبقة، فالصحفيون أصبحوا بعد الممارسة اليومية للعمل يحفظون مسار الطريق، وأصبحت هناك أجهزة تحكم داخل الصحفيين حتى لا يتعرضوا للمساءلة.

17:1:4: الرقابة الذاتية تتسلل إلى منصات التواصل الاجتماعي؛ 95.2% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أنهم يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير إلى متوسط، ومرة أخرى يرى أكثر من ثلثي الصحفيين والصحفيات وبنسبة بلغت 73.2% أن الصحفيين/ات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي وبشكل كبير، فيما يرى 22% منهم أن الصحفيين/ات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي، وبشكل متوسط، وبنسبة لا تتجاوز 4.7% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق.

بعد الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي، أصبح من الضروري أن يحجز الصحفيون، والمؤسسات الإعلامية موطأ قدم لهم في هذا الفضاء الرقمي المفتوح، فهو بات الأوسع انتشارا، والأكثر متابعة من قبل الجمهور، والأسرع

في إيصال الأخبار والمعلومات للمجتمعات، وبالفعل دأب الصحفيون والمؤسسات الإعلامية على ذلك، وبدأ الشعور بهامش أوسع من حرية التعبير والإعلام، إلا أن الحكومات شعرت بأنها بدأت تفقد السيطرة على الفضاء الرقمي، فسنت تشريعات أضرت بحالة الانفتاح تلك وأهمها قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2015.

استشعر الصحفيون الخطر، فالقانون وخاصة في مادته (11) فرض عقوبات سالبة للحرية، وهنا بدأت الرقابة الذاتية تتسلل إلى الفضاء الرقمي، ونسخت من الرقابة الذاتية على العمل الإعلامي إلى الرقابة الذاتية على ما يكتبون على منصات التواصل الاجتماعي.

ويؤكد ذلك محمد شما، فيقول لم تختلف الرقابة الذاتية على منصات التواصل الاجتماعي، بل ازدادت سوءا على منصات التواصل الاجتماعي، على اعتبار أن قانون الجرائم الإلكتروني (يعني قانون 2023)، وما حمله من تعديلات زاد الأمر سوءا بممارسة الصحفيين الرقابة الذاتية حتى على آرائهم، وقس على ذلك أيضا النشطاء الحقوقيين والناس المهتمين بالشأن العام أو بالفضاء العام، ويضيف «كما قال - أحد المدعين العامين في لقاء خاص بيننا وبينه - قانون الجرائم الإلكترونية يؤثر على النهج الذي تسلكه الدولة بخصوص العقوبات البديلة، والتخفيف من أعداد الموقوفين، والنزلاء في السجون». ويقول الخبير الحقوقي، رياض الصبح، إن الرقابة الذاتية أصبحت أوسع؛ تحكمها الدولة، والدين، والعشائر، والمجتمع، والصحفي يبتعد عن الكتابة في أي موضوع يعرضه للنقد.

18:1:4: التحرش الجنسي ليس ظاهرة في الوسط الإعلامي؛ يبقى تعرض الصحفيات للتحرش الجنسي «الجسدي واللفظي» في بيئة العمل ليس ظاهرة، أو مصرح بها بشكل علني، وهذا ما أكد عليه 65.2% بنفي وجود التحرش على الاطلاق، بينما يعتقد 23.7% وجوده بشكل متوسط، مقابل 11.1% فقط يعترفون بوجوده بشكل كبير.

إن مسألة التحرش الجنسي تبقى ضمن التابوهات في المجتمع الأردني، لما لها من تداعيات اجتماعية تنعكس سلبا على الضحية (الصحفية)، فتبقى العادات والتقاليد، والخوف من النظرة المجتمعية، ضاغطة لعدم إفصاح الصحفية إن وقعت ضحية للتحرش، أضف إلى ذلك أن الإفصاح عن حادثة التحرش قد يفقد الصحفية وظيفتها، وعملها.

وفي دراسة «تحت المجهر.. تشخيص واقع الإعلام في الأردن»، والتي صدرت عن مركز حماية وحرية الصحفيين، في عام 2015، كانت إجابات المستطلع آراؤهم عن سؤال «هل تتعرض الإعلاميات بحكم عملهن الإعلامي إلى التحرش الجنسي»، بأن 73% من العينة المستجيبة يعتقدون بأن الإعلاميات يتعرضن للتحرش الجنسي، حيث 18% يعتقدون ذلك بشكل كبير، و28% يعتقدون بتعرضهن للتحرش الجنسي بدرجة متوسطة، و27% يعتقدون أنهن يتعرضن للتحرش الجنسي بدرجة قليلة، مقابل 18% لا يعتقدون بتعرض الإعلاميات للتحرش الجنسي، و8% لا يعرفون أو غير متأكدين، و1% رفضوا الإجابة على السؤال. وتجدر الإشارة إلى أن عينة الاستطلاع في هذه الدراسة كانت مكونة من 200 إعلامي وإعلامية.

ومن المهم ربط ظاهرة التحرش الجنسي رغم محدوديتها، والتستر عليها، بإقدام الإعلاميات بالانخراط بالعمل الصحفي، وهذه المخاوف تفرض عليهن التحرك بحذر، وتجنب المشاركة بأنشطة صحفية ليلا، والابتعاد عن السفر خوفا من الشبهات، وعدم القدرة على الانخراط في الصالونات السياسية التي تولّد المعلومات، وكل ذلك يؤثر على قدرتهن على الترقي في وظائفهن.

19:1:4: الأغلبية تعتقد أن أوامر منع النشر تحد من حرية الإعلام: 57.9% من الصحفيين والصحفيات يرون أن أوامر منع النشر القضائية تحد من حرية الإعلام بشكل كبير، فيما يرى 28.7% يرون أن أوامر منع النشر القضائية تحد من حرية الإعلام بشكل متوسط، مقابل 13.2% يعتقدون أن أوامر منع النشر القضائية لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق.

في الحقيقة لم يشهد عام 2023 إلا صدور قرار واحد بمنع النشر، لكن الصحفيين والصحفيات يرون أن قرارات منع النشر في العموم تحد من حرية الإعلام، وذلك بناء على تجاربهم السابقة في السنوات الماضية.

وبمقارنة نتيجة هذا السؤال مع نتائج إجابات الصحفيين في السنتين الماضيتين، نجد تقاربا في نسبة من يرون أن أوامر منع النشر تحد من حرية الإعلام بصورة كبيرة، لكن اللافت أن من يرون أنها لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق ارتفعت نسبتهم هذا العام إلى 13.2% مقابل 6.7% العام الماضي 2022، إلا أنها تبقى أقل من نسبة من رأوا ذات الأمر عام 2021، إذ بلغت نسبة من يعتقدون أن أوامر منع النشر لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق 17%.

إجابات المستطلع أراؤهم	أوامر منع النشر تحد من حرية الإعلام؟			
	بشكل كبير	بشكل متوسط	لا تحد على الإطلاق	السنة
	57.9%	28.7%	13.2%	2023
	58.1%	35.2%	6.7%	2022
	55.6%	27.2%	17%	2021

يرى مركز حماية وحرية الصحفيين أن أوامر منع النشر في قضايا، ووقائع معينة دون مراعاة لمقتضيات المشروعية، والملاءمة، والغاية، بل والشروط أو الضوابط القانونية المتعلقة بذلك، يعد قيدا على حرية الإعلام.

إن حرية التعبير بما في ذلك حرية وسائل الإعلام تستوجب - بحسب التزامات الأردن الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان – أن تضمن الدولة «الحق في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين»، فالاطلاع على المعلومات التي تكون بحوزة الهيئات العامة حق للجمهور وللإعلاميين، خاصة وأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أكدت بوضوح في التعليق العام رقم (34) على أن الحصول على المعلومات «يشمل حصول وسائط الإعلام على معلومات عن الشؤون العامة، وحق الجمهور في تلقي ما تنتجه وسائط الإعلام»، كما أكدت اللجنة على أنه في سبيل إعمال الحق في الحصول على المعلومات يتعين على الدول «أن تُتيح للعموم بصورة استباقية معلومات حكومية عامة، وينبغي أن تبذل الدول الأطراف كل الجهود لضمان الحصول على هذه المعلومات بطريقة سهلة وفورية وفعالة وعملية».

من جهة أخرى، يُشدد مركز حماية وحرية الصحفيين على أن أي أوامر أو قيود تفرض من جانب الدولة على حرية التعبير وحرية الإعلام، فإن على الدولة أن تُثبت - وفقا لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان – في كل حالة من حالات التقييد أو المنع من النشر، طبيعة التهديد الذي يُشكله النشر في تلك الحالة، وأن تُثبت كذلك ضرورة الإجراء التقييدي أو أمر منع النشر، ومدى تناسبه مع الغاية المشروعة التي يسعى القانون لحمايتها من خلال منع النشر، وبالأخص عليها أن تُثبت في هذا السياق وجود صلة مباشرة، وواضحة، ومشروعة بين التعبير أو النشر وبين التهديد الذي ينطوي.

20:1:4 المسؤولون الحكوميون يفضلون غالبا الظهور على وسائل إعلام معينة; يعتقد 51.4% من الصحفيين والصحفيات أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم بشكل كبير، فيما يعتقد 26.2% أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم بشكل متوسط، و12.2% يعتقدون أن المسؤولين الحكوميين لا يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق.

وعند الرجوع لنتائج إجابات الصحفيين في السنتين الماضيتين، نجد أن نسبة من يرون أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم بشكل كبير انخفضت، حيث بلغت 51.4% في عام 2023 مقابل 67.6% عام 2022، لكنها تساوت مع عام 2021 بنفس النتيجة.

أما الذين لا يرون أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق فقد ارتفعت نسبتهم لتبلغ 12.6% عام 2023، مقابل 6.6% عام 2022، ولكن بمقارنتها مع نتيجة عام 2021، فقد كانت النسبة 20.3%.

إجابات المستطلع أراؤهم	المسؤولون الحكوميون يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم؟		
	بشكل كبير	بشكل متوسط	لا يفضلون على الإطلاق	السنة
	51.4%	26.2%	12.2%	2023
	67.6%	25.7%	6.6%	2022
	51.4%	28.4%	20.3%	2021

2:4: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023

شهد عام 2023 متغيرات ومستجدات بارزة في بيئة العمل الإعلامي، فقد أقر قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لعام 2023، بعد موجة من النقاشات، والجدل بين الأطراف ذات الصلة، ودخل حيز النفاذ بتاريخ 2023/9/12.

طرح مشروع لتعديل قانون الجرائم الالكترونية الصادر عام 2015 خلال عقد دورة استثنائية لمجلس النواب، والذي بدوره قام بتحويل مشروع القانون في أولى جلسات دورته الاستثنائية، في 16 يوليو/تموز من عام 2023، إلى لجنته القانونية، رغم مطالب عدة من نواب برده، وإعادته إلى الحكومة.

مقترح القانون الجديد أثار جدلا واسعا، فقد غلظت العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية، وصار مشروع القانون يضم العديد من النصوص والمصطلحات الفضفاضة، كـ اغتيال الشخصية، وإثارة الفتنة أو النعرات، أو ما تستهدف الأمن الوطني.

أما ثاني المستجدات تمثلت بطرح تعديلات على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007، بعد توجيهات من الملك عبد الله الثاني، والذي أقر، ونشر لاحقا في الجريدة الرسمية عام 2024، وسمي بقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 3 لعام 2024.

وثالث المستجدات، وأبرزها عام 2023 أحداث السابع من أكتوبر، وما تبعها من حرب إبادة جماعية يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وعموم فلسطين، التي فرضت تأثيرا على الإعلام، وعمله في الأردن، وذلك بسبب التشابك الأردني الفلسطيني.

هذه المتغيرات والمستجدات فرضت نفسها على فريق إعداد التقرير، وأصبح لزاما على المركز أن يقيس انطباعات، وآراء الصحفيين، والصحفيات عنها ضمن استمارة المؤشر.

وقد حاز المحور الثاني «مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023» على 20.7 درجة من أصل 35 درجة، وهو ما أعطي وصف «جيد»، وهو المحور الذي رفع من درجات المؤشر الكلي، ويعود ذلك لسببين رئيسيين، الأول أن الصحفيين والصحفيات المستجيبين لاستمارة المؤشر اعتبروا أن التعديلات - التي أقرت لاحقا- على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات خطوة بالاتجاه الإيجابي، فمنحوا درجات مرتفعة للسؤال المتعلق به.

والسبب الثاني أن الإعلام الأردني، بوسائله كافة، وبمختلف أشكاله شعر بحرية ذات سقف مرتفع في تغطية الأحداث التي وقعت بعد السابع من أكتوبر، وحرب الإبادة التي تُشن ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، كما أن وسائل الإعلام المحلية شكلت مصدرا موثوقا للمعلومات فيما يخص هذه القضية لدى الجمهور، وهذا ما يتبين معنا خلال تحليل هذا المحور.

وفيما يلي عرض لأبرز إجابات الصحفيين والصحفيات، وآراء من تم مقابلاتهم، ومن شاركوا في جلسات الحوار المركزة:

1:2:4: قانون الجرائم الإلكترونية يفرض قيودا على حرية الإعلام: من يعتقدون أن قانون الجرائم الإلكترونية بشكل عام يفرض قيودا على حرية الإعلام بدرجة كبيرة إلى متوسطة يشكلون ما نسبته 86.3% من العينة الإجمالية، وفي تفاصيل الإجابات يعتقد 44.9% من الصحفيين والصحفيات أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير، فيما يعتقد 41.4% أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي

أقره مجلس الأمة يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل متوسط، و13.7% يعتقدون أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة لا يفرض قيودا على حرية الإعلام على الإطلاق.

2:2:4: نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي: يعتقد 29.5% من الصحفيين والصحفيات أن نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير، فيما يعتقد 25.2% أن نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل متوسط، و45.3% يعتقدون أن نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» لا يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

3:2:4: نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي: يعتقد ما نسبته 33.5% من الصحفيين والصحفيات أن نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير، فيما يعتقد 37.7% أن نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل متوسط، و28.8% يعتقدون أن نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» لا يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

4:2:4: نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» أنها تفرض قيدا على حرية الاعلام: يعتقد ما نسبته 23.2% من الصحفيين والصحفيات أن نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير، فيما يعتقد 37.4% أن نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل متوسط، و39.4% يعتقدون أن نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» لا يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

يقول بسام بدارين إن حرية الإعلام تراجعت بدرجة كبيرة، والسبب الأساسي قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، وما أثاره من تجاذبات ونقاشات، وأعتقد أن كل الإنجازات التي يمكن وصفها بأنها إنجازات في مسألة حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحريات النشر، والطباعة، والنهضة التي تمثلت باهتمام الأردنيين عموما بالصحافة الاجتماعية، والتواصل الاجتماعي قبل 2023، جاء هذا القانون لينهيها في الواقع، وليضع إطارا جديدا، فعبارات القانون تتميز بقدر كبير من المرونة والمطاطية، والإبهام والغموض، وفيها طبعا عقوبات سالبة للحرية.

وتعتقد دانا الصياغ أن قانون الجرائم الالكترونية لم يخضع للنقاش نهائيًا، وهناك كم كبير من الأسئلة المتعلقة بالقانون طرحت على المسؤولين وعلى الهواء مباشرة ولم يكن لديهم إجابات عليها.

وتؤكد رانيا الصرايرة على أن قانون الجرائم الإلكترونية كان العلامة الأبرز في عام 2023، وكل الصحفيين كانوا يشكون من هذا القانون، وخاصة المواد 15، و16، و17 منه، حيث يرونها مقيدة لحرية الإعلام.

أما مكرم الطراونة فيرى أن قانون الجرائم الإلكترونية خلق تخوفات في الوسط الإعلامي، وفي المؤسسات المعنية بالحريات من أن يشكل قيدا على حرية الإعلام، لكن هذه التخوفات تلاشت لأسباب أهمها؛ أن قانون الجرائم الإلكترونية لا يشكل تهديدا على المؤسسات الإعلامية المهنية التي تبتعد عن اغتيال الشخصية، وتبتعد عن الإساءة، وتتعامل وفق القانون.

وتعتقد هديل غبون أن قانون الجرائم الإلكترونية كان له دور كبير بتراجع حرية التعبير، والإعلام، بدليل أن عددا كبيرا من الصحفيين والناشطين عزفوا تقريبا عن التعبير عن أراءهم بشكل صريح وواضح، سواء عبر السوشيال ميديا، أو حتى في التغطيات الصحفية المهنية اليومية، كممارسين للمهنة، مبينة أن الصحفيين انتقلوا من مرحلة نقل الحقيقة إلى مرحلة نقل المعلومة، فقط بغض النظر إذا كانت هذه المعلومة مهمة أم لا.

القاضي السابق، وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، محمد الطراونة يرى أن بعض المواد في القانون تقيد حرية الرأي والتعبير، وبعضها لا يليق بسمعة الأردن،

وأثرت على الأردن في المؤشرات العالمية التي تُعنى بالحقوق، والحريات، في الوقت الذي يعترف فيه مدير التحرير العام في صحيفة الغد، عبد الكريم الوحش، أن القانون دفع بالصحفيين للبحث عن طرق التفافية في الإعلام المحترف، وأصبحنا قبل النشر نفكر لماذا ننشر؟ ومتى ننشر؟ وأين ننشر؟، حتى نتجنب الملاحقة بموجب القانون.

ويُبين المحامي، وأستاذ التشريعات الإعلامية د. صخر الخصاونة أنه توقف عند الجرائم المتعلقة في حرية الرأي والتعبير تحديدًا المواد 15، و16، و17 لأنها جاءت بقيود جديدة شددت العقوبات، مؤكدا أن النقد المباح المنصوص عليه في قانون العقوبات لم يعد مباحا، والصحفي معرض للملاحقة القانونية إذا قام بنشر رأيه على منصات التواصل الاجتماعي.

ويشير د. محمد أبو رمان إلى أن القانون يركز على الجانب السلبي، وليس على الجانب الإيجابي فيركز دائما على العقوبات، والتخويف، والترهيب.

الحكومة ممثلة بوزير الاتصال الحكومي، مهند مبيضين، يقول إن قانون الجرائم الإلكترونية لم يختبر بعد، وجلالة الملك اجتمع مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، ووجه للعمل على دورات تأهيل للقضاة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والحريات، كما وطلب الملك دراسة الأثر التشريعي للقانون، لأنه يحتاج إلى بناء سياسات إعلامية داعمة له، بالإضافة إلى الإفصاح المسبق عن المعلومات، والتفاعل مع المواضيع، والقضايا العامة بشكل صحيح للحد من كتابة الأخبار المضللة، موضحاً أن تدفق الأخبار بشكل عاجل يجعلنا لا نحتاج إلى استخدام القانون بطريقة تؤثر على الحريات.

ويوافقه رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب النائب غازي الذنيبات بقوله البيئة التقييمية غير مناسبة الآن لأننا في ظروف حرب، وانتخابات، وهذه الظروف ليست مقياسا لأي قانون في مجال حريات الرأي والتعبير، لكون هذه البيئة مسرحا لكل من هب ودب.

ويضيف الذنيبات «من الناحية التشريعية أنا راضٍ عما تم إنجازه، ولا أجد أي غضاضة بالقول رغم كل الضجة وكل الحديث الذي أثير حول بعض القوانين وبعض التشريعات، إنها حققت نتائج ملموسة على الأرض، لكن في مجال التقليل من الجريمة، وفي مجال ضبط الفضاء الرقمي من المهاترات، والسب، والشتم، والابتزاز، وما إلى ذلك، فلقد أصبح هناك بعض الضوابط للحد منها بقانون الجرائم الإلكترونية».

فيما، يقول الرئيس التنفيذي لمعهد الإعلام الأردني، مصطفى حمارنة، وهو عضو في مجلس الأعيان، أنا صوتت ضد مشروع قانون الجرائم الإلكترونية، فالحريات الشخصية تم التضيق عليها كثيرًا، ويجب أن نضمن عدم الاعتداء على الحريات الشخصية، والتضييق على المجال العام.

ويؤكد د. محمد المومني أن قانون الجرائم الإلكترونية ساهم بتراجع محتوى خطاب الكراهية إلى حد كبير على الفضاء الإلكتروني، مبينا أن انطباعه العام أنه كان له أثر بتخفيف الأخبار الكاذبة، بينما رأى وزير الإعلام الأسبق المهندس صخر دودين أن الجزء الأكبر من قانون الجرائم الالكترونية له علاقة بالقرصنة الإلكترونية، والابتزاز الإلكتروني، والاحتيال الإلكتروني، والتشهير الإلكتروني، أكثر من علاقته بحرية التعبير، بينما يرى النائب عمر العياصرة أن قانون الجرائم الإلكترونية قلل الغوغاء على السوشيال ميديا، والانتقادات أصبحت أكثر عقلانية وابتعدت عن الشتائم، ولم يغير شيء على الإعلاميين، وتوافقه النائب أسماء الرواحنة، إذ تقول نجحنا جزئيًا بضبط الفضاء العام، يوجد حرية تعبير ولكن مضبوطة، والآن تستطيع التعبير عن رأيك دون تجريح.

ويؤكد د. خالد الشقران أن الإعلام المهني لن يتأثر لا من قريب ولا من بعيد في هذا القانون، مشيرا إلى أن المواد (15، و16، و17، و20) من القانون فيها درجة عالية من عدم الانضباط والمبالغة في العقوبات السالبة للحرية، لكنها لن تؤثر على الإعلام المهني والمتوازن، وهو ما وافقه عليه م. صخر دودين.

كما ينفي مدير هيئة الإعلام الأسبق، والمحامي الخبير في قضايا الإعلام، محمد قطيشات، أن يكون لقانون الجرائم الالكترونية الأثر المتوقع على حرية التعبير والإعلام قريبا، ويتوقع ازديادا في عدد القضايا التي ستحال إلى القضاء، وفقا لهذا القانون لوجود جرائم مستحدثة، وصيغت بقوالب لفظية مرنة، وغير متسقة مع قواعد التشريع، أما الأثر البعيد، سيجعل هذا القانون الرقابة المسبقة والذاتية مرتفعة بشكل مفرط، وسيكون هذا القانون مثل الفزاعة أمام ممارسة حرية الرأي والتعبير، مما سيزيد عدد الجرائم الأخرى.

ويضيف قطيشات أن المواد (15، و16، و17، و20) من قانون الجرائم الإلكترونية احتوت على جرائم مستحدثة لا يوجد لها أصل في الفقه القانوني، أو القضاء، وسيكون هناك صعوبات نتيجة فضفاضية هذه العبارات، تتمثل في فهم هذه الجرائم، وتحديد أركانها.

مؤكدا أن هذه النصوص صيغت بمنهج أخلاقي، وليس كقواعد موضوعية تصلح للتجريم، فتلعب الثقافة الشخصية، والأيديولوجية المتعلقة بشخص منفذ هذا القانون، ومطبقه دورا كبيرا في وضع إطار قانوني واضح لتحديد الركن المادي، والركن المعنوي للجريمة، مضيفا

أن السياق التشريعي العام في ظل تعدد القوانين الأخرى، سيدفع باتجاه تجريم أفعال لم يرد المشرع أن يجرمها، ولكن سيتم تجريمها استنادا إلى هذه النصوص المرنة، والفضفاضة، والواسعة.

ويستدرك قطيشات بقوله هناك إيجابيات لهذا القانون، تتمثل بالنصوص التي تتعلق بالحماية، منع الجريمة الواقعة على الأموال، وفي منع الجرائم الواقعة على الأمن الدولي، والأمن الوطني، وحماية الأطفال من خلال توفير الحماية القانونية لهم في الفضاء الرقمي.

وترى، رئيسة مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، سمر الحاج حسن، أن قانون الجرائم الإلكترونية خطوة إيجابية لأن الفضاء الرقمي أصبح فضاء أساسيا في حرية التعبير عن الرأي، وأساسي لممارسة الديمقراطية، مبينة أن هناك نصوص إيجابية في هذا القانون لتحمي الناس في تعبيرها عن الرأي، ولكن هناك تحفظ واضح لدى المركز على بعض النصوص الموجودة في هذا القانون.

وتضيف أن الجدل حول قانون الجرائم الإلكترونية كان في محله، لأن هناك نصوص مثل: الذم، والقدح، والتحقير وردت في قانون العقوبات، ولا داعي لتكرارها في هذا القانون، ويجب النظر للقوانين كمنظومة متكاملة، وليست قوانين منفردة.

ولاحظ عبد الرحمن الحسامي، مؤسس «مكانة 360» تراجعا في المحتوى السلبي في صفحات الفيسبوك، وخاصة الصفحات الإعلامية، ونفى مالك عثامنة أن يكون الإعلام مستهدفا بحد ذاته، أو المستهدف الوحيد، بل بالعكس فالإعلام هو الناجي الوحيد، والقانون لم يلجم الرأي، ولكنه لجم الإساءات، والشتيمة.

وحول تطبيق القانون وعلاقته بأحداث السابع من أكتوبر، والعدوان الاسرائيلي على غزة، قال بسام بدارين إن أحداث السابع من أكتوبر، وما يجري في فلسطين المحتلة ساهم بشكل كبير بعدم تطبيقه حتى الآن على الأقل، وهو ما أكد عليه محمد الخالدي قائلا إن لا أثر للقانون حتى اللحظة لأن الحرب على غزة خلقت حالة من عدم القدرة على تفعيله، وهو ما وافقه تماما عليه الصحفي نور الدين خمايسة قائلا لم يكن للقانون أي أثر بسبب تزامنه مع أحداث غزة، فلم يكن هناك وقت لاختباره.

ويقول المحامي، والخبير في قضايا الإعلام، خالد خليفات، يجب أن يكون هنالك قانون واحد يلاحق فيه الصحفيون، ويجب أن نتحيز لمهنة الصحافة، وما لم يكن هنالك قانون واحد ينظم العمل الإعلامي، سيبقى الصحفيون عرضة للملاحقة القضائية بموجب قوانين عدة، مثل قانون العقوبات، وقانون حماية وثائق وأسرار الدولة، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون انتهاك حرمة المحاكم. وما دام هناك تعدد في التشريعات، فهذا يشكل قيد على حرية الرأي والتعبير.

ويوضح خليفات أن أي شيء له علاقة بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) خاضع لقانون الجرائم الإلكترونية، والمنفذ الوحيد، أو المهرب الوحيد للصحفي الذي يتخوف من نشر مواد صحفية في الفضاء الرقمي، هو أن يبقيها على الورق حتى تخضع لقانون المطبوعات والنشر، ويتفادى قانون الجرائم الإلكترونية.

5:2:4 الأغلبية تعتقد أن تعديلات قانون ضمان حق الوصول للمعلومات تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام: 56.7% منهم يرونها ستسهم بشكل متوسط في تعزيز مساحة حرية الإعلام، 24.2% يرونها ستسهم بشكل كبير في تعزيز مساحة حرية الإعلام، مقابل 16% فقط من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لن تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق.

الشيء المؤكد أن تعديلات قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، خطوة بالاتجاه الصحيح، فقد وسعت عضوية مجلس المعلومات، وتقلصت مدة الإجابة على طلب المعلومات، وتم ضبط بعض الاستثناءات الواردة في المادة 13 من القانون قبل التعديل.

ومع ذلك كان يمكن أن يخرج القانون المعدل بصورة أفضل لو أقرت الحكومة تصور المشروع الذي قدمته اللجنة التي شُكلت بقرار من وزير الثقافة، رئيس مجلس المعلومات، آنذاك، محمد أبو رمان، والتي ركزت على أن تتماهى الاستثناءات مع المعايير الدولية، وأن يخضع تصنيف المعلومات، والوثائق السرية إلى اختباري؛ الضرر، والمصلحة العامة.

إلا أن الحكومة لم تأخذ بمسودة القانون التي أرسلت لها من اللجنة العليا المشكلة، وأدخلت تعديلاتها مع ديوان التشريع والرأي، بالرغم من إدراكها أن تلك التعديلات الحكومية إلى جانب القانون الأصلي نفسه لا يلبي المعايير الدولية، وأفضل الممارسات، والتطبيقات الدولية، وبقي القانون في أدراج مجلس النواب إلى أن نوقش، وأقر في شهر أذار/ مارس 2024.

يرى د. صخر الخصاونة أن تعديلات قانون حق الحصول على المعلومات جاءت بمصلحة المواطن، ولكن حتى الآن لم نشهد تطبيقا للقانون، وهو فرصة كبيرة أمام الصحفيين لاستغلاله والتطبيق العملي يثبت مدى نجاح هذا القانون، إلا أن الصحفي عبد الكريم الوحش أكد على وجود معوقات

كثيرة تحول دون الحصول على المعلومات الفورية، أو المعلومات من المصادر، وأحيانا مرور الزمن على بعض المعلومات قد يؤدي في النهاية إلى تغير الكثير من الأشياء، وبالتالي ممكن عدم الوصول للحقيقة.

ويقول النائب غازي الذنيبات، بخصوص التعديلات على قانون ضمان حق الحصول على المعلومة، «لقد قدمنا هدية للوطن في هذا القانون، والقانون موجود من 2019، وكان يعلوه الغبار في أدراج مجلس النواب، وربما كان قانون الجرائم الإلكترونية هو الشعرة التي حركت هذا القانون، فحتى لا يُفهم أن قانون الجرائم الإلكترونية يهدف إلى إخفاء المعلومات، أو التكتم على الفساد، أو ما إلى ذلك، كان التوجه من جلالة الملك شخصيا أنه لا بد من الإفراج عن هذا القانون، ومناقشته، وإقراره، وهو ما تم فعلا».

وتعتقد سمر الحاج حسن، أن تعديلات قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومة هو أيضا خطوة مبدئية، وتوجه للإيجابية في موضوع حرية التعبير، لأن حق الحصول على المعلومة من الأسس التي يستند إليها الناس في التعبير عن رأيها.

6:2:4 وسائل الإعلام المحلية غطت العدوان على غزة بحرية ودون قيود: عملت وسائل الإعلام المحلية على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود بشكل كبير هذا ما يعتقده 73.6% من الصحفيين والصحفيات، و18.6% يرون ذات الأمر ولكن بشكل متوسط، مقابل 7.8% فقط يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية لم تعمل على الإطلاق على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود.

ويصف د. مهند مبيضين تغطية الإعلام الأردني للعدوان الإسرائيلي على غزة بأنها قصة نجاح، قائلا إن جميع الآراء والأصوات ظهرت، سواء معارضة، ام مولاة، ولم يمنع أحد من الظهور في لقائات او مقابلات على شاشات القنوات والفضائيات ما دامت الحالة تستوجب ذالك، وتؤكد الصحفية هديل غبون على ذلك إذ تعتبر أحداث 7 أكتوبر، والحرب الشعواء على غزة قد فتحت مجالا جديدا للتعبير، لكن في مسار معين.

ويؤيد ذات الرأي، صخر دودين، إذ يقول العدوان على غزة، وعلى أهلنا في فلسطين ساهم بإتاحة المجال للناس أن يعبروا عن رأيهم إعلاميا، من خلال السوشيال ميديا، وحتى المقالات العادية كانت ذا سقف عالٍ.

ويؤكد عمر كلاب على ذلك بقوله «تاريخيًا الشأن الخارجي في الأردن أقل حساسية من الشأن الداخلي، وتاريخيا الشأن الفلسطيني الأعلى سقفا في الشأن الخارجي، فبالتالي إن أحداث السابع من أكتوبر بالضرورة رفعت من سقف حرية التعبير، والإعلام، ولكنها اصطدمت بمسألة أكثر خطورة وهو الخشية من تنامي روح المجابهة، والقدرة على تحقيق الأحلام الكبرى، والبعيدة».

رئيس تحرير جريد الرأي، خالد الشقران، يتبنى ذات الرأي أيضا فيقول هناك تقدم نسبي في حرية الإعلام لعام 2023، بسبب طبيعة الأحداث التي شهدتها المنطقة، وفي مقدمتها الحرب الإجرامية على غزة، هذه الحقيقة رفعت من مستوى النقاش العام على المستوى الكلي في البلد، وانعكس ذلك على الإعلام بشكل عام، حتى على سقوف الحوار، والنقاش السياسي.

ويرى الإعلامي عامر الرجوب أن الحرب على غزة عززت حرية الإعلام بصورة غير مسبوقة، يوافقه الرأي، نائب رئيس تحرير جريدة الغد، نور الدين خمايسة، قائلا بنهاية عام 2023، ومع أحداث السابع من أكتوبر، والحرب الإسرائيلية على غزة كان هناك تغير واضح على مستوى الحريات، ومستوى التعبير، وارتفع بدرجات واضحة، والسبب أن المسألة تمس القضية الفلسطينية، وبنفس الوقت كان هناك تقارب بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي، إذا أردنا أخذها بإطار سياسي، فإن قرب الموقفين الرسمي والشعبي أدى إلى تحسن في مستوى الحريات.

7:2:4 وسائل الإعلام المحلية مصدرا موثوقا للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة: 65.8% من الصحفيين والصحفيات يرون أن وسائل الإعلام المحلية شكلت مصدرا موثوقا للمعلومات بشكل كبير، و26.8% يرون ذات الأمر بشكل متوسط، مقابل 7.5% فقط يعتقدون أن وسائل الإعلام الأردنية لم تشكل مصدرا موثوقا للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة على الإطلاق.

وفي استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية بتاريخ 2023/11/26، حلت 3 قنوات أردنية في المركز الثاني والثالث والرابع كمصدر للجمهور في تلقي المعلومات عن الحرب على غزة، وهي: رؤيا، والمملكة، والتلفزيون الأردني على الترتيب.

تحررت بعض وسائل الإعلام من القيود، ولجأت جريدة الغد، مثلا، إلى طرح أسئلة معاكسة لما هو سائد في الإعلام، فبدل أن تقول ماذا بعد غزة؟، سألت ماذا بعد إسرائيل، إشارة إلى هزيمة الاحتلال الإسرائيلي وزواله، والأهم أنها وضعت العنوان بالعربية، واللغة العبرية

3:4: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام

لا تزال حرية الإنترنت واستخدامه في المعايير الدولية إحدى النقاط الرئيسية التي تقاس بها مدى حرية الإعلام، وحرية التعبير، وحرية الوصول الى المعلومات في البلدان، لقد أصبح حق الوصول إلى الإنترنت أحد الحقوق الإنسانية، فالإنترنت بات أهم أداة لنقل المعلومات، وتداولها.

وفي الأردن ووفقا للتقارير التي تعاين حجم استخدام الأردنيين للإنترنت في عام 2023، بلغ عدد المستخدمين 9.95 مليون مستخدم، أي ما يعادل 88% من إجمالي السكان، حيث تكشف المعطيات عن النمو الكبير والمتزايد في استخدام الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي.

في حين وصل عدد مستخدمي الهواتف المحمولة والذكية إلى 8.61 مليون مستخدم، أي ما يعادل 76.1% من إجمالي السكان، كما بلغ عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي إلى 6.61 مليون مستخدم، أي ما يعادل 66.4% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في الأردن، وبنسبة 54.6% للذكور، و45.4% للإناث، وتعتبر منصة فيسبوك الأكثر شعبية في الأردن، حيث يضم 49.2%، ويوتيوب بنسبة 66.4%، والتيك توك «المحجوب رسميا» بنسبة 44.5%، وسناب شاب بنسبة 32.7 %، وانستغرام بنسبة 28.6 %، ولينكد ان بنسبة 14.1%، وأخيرا منصة X «تويتر سابقا» بنسبة تصل إلى 9.3%.

ووفقا لنتائج تقرير صادر عن وحدة دراسة الأسواق في جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات «إنتاج»، فإن نسبة الأشخاص الذين يتصلون بالإنترنت في الأردن للعام 2023 قد وصلت إلى 91%، مع تفضيل كبير للاتصال عبر الأجهزة الخلوية بنسبة 77%، مقارنة بـ 22% يستخدمون أجهزة اللاب توب، وأجهزة أخرى.

وذكر التقرير إلى أن 76% من المستخدمين يفضلون استخدام متصفح غوغل كروم، في حين بلغ حجم مستخدمي نظام أندرويد في الأردن 79%، وفيما يتعلق بمنصات التواصل الاجتماعي، فإن عدد الأشخاص في الأردن الذين لديهم حسابات على منصات مختلفة حوالي 6.4 ملايين، بنسبة استخدام تصل إلى 56% من سكان الأردن، في حين تصدر فيسبوك القائمة بـ 5.3 ملايين مستخدم، يليه يوتيوب بـ 6.4 ملايين مستخدم، ثم إنستغرام بـ 3.7 ملايين، وتيك توك بـ 1.7 مليون، وتويتر بـ 1.1 مليون مستخدم، في حين يبلغ عدد مستخدمي سناب تشات 3.4 ملايين.

ومن مبدأ «من لا يقبل التجديد سينقرض» سعت وسائل الإعلام المحلية، بأن تنخرط في عجلة هذا التطور الرقمي الهائل، وأن تتواجد على منصات التواصل الاجتماعي، وليس فقط وسائل الإعلام، بل إن الصحفيين والصحفيات باتوا ناشطين على منصات التواصل الاجتماعي حتى لا يخسروا جمهورهم، ومتابعيهم الذين يعتمدون بشكل رئيس على منصات التواصل الاجتماعي في تلقي المعلومات، وتصفح الأخبار.

وحرص مركز حماية وحرية الصحفيين أن يتضمن مؤشره أسئلة لقياس رضى الصحفيين والصحفيات، ورصد انطباعاتهم عن منصات التواصل الاجتماعي وأثرها على حرية الإعلام، والتعبير، وانتشار ظاهرة التضليل الإعلامي. وبلغت نتيجة المحور الثالث «تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام»، 16.5 درجة من أصل 35، موصوفة بـ «مقبول»، وفيما يلي عرض لتفاصيل إجابات الصحفيين والصحفيات:

1:3:4: منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية التعبير في الأردن; يعتقد 58.2% من الصحفيين والصحفيات أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية التعبير في الأردن بشكل كبير، و35.5% يرون أنها ساهمت في تعزيز حرية التعبير في الأردن بشكل متوسط، مقابل 6.2% فقط يعتقدون أنها لم تُساهم في تعزيز حرية التعبير في الأردن على الإطلاق. ويرى د. محمد أبو رمان أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت برفع سقف الحرية إلى حد ما في الأردن.

2:3:4: منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية الإعلام; 55.2% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير، و37.4% يرون أنها ساهمت في تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل متوسط، مقابل 7.5% فقط يعتقدون أنها لم تُساهم في تعزيز حرية الإعلام في الأردن على الإطلاق.

يقول بهذا الخصوص، نور الدين خمايسة بأن منصات التواصل الاجتماعي هي داعم ومساند، وعامل يساعد في رفع مستوى حرية التعبير، وحرية الإعلام. ويؤيده خالد الشقران فهو يرى أيضا أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت إيجابا وليس سلبا، فهي أتاحت أدوات مساعدة لانتشار الإعلام، ووصوله بشكل أوسع إلى جمهور.

وتؤكد هديل غبون على أن المؤسسات بإمكانها أن تستفيد من منصات التواصل الاجتماعي، إذا طورت من نفسها، وطورت من محتواها بدون الرقابة الموجودة، ستصبح بالتأكيد متقدمة، وستحصل على متابعة الناس إذا كان لديها مصداقية، وكان لديها محتوى جيد يمكن تقديمه بشكل حديث، ورقمي، ومنافس.

الخبير الرقمي، رائد سمور، يقول هناك خلل في تعريف الإعلام الجديد، فالإعلام الجديد هو اشتباك منصات التواصل الاجتماعي مع الإعلام التقليدي، فهما يتغذيان من بعضهما، وهناك علاقة تكاملية بينهم، ولا يمكن استمرار أحدهم دون الأخر.

3:3:4: منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية; الصحفيون والصحفيات يعتقدون أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية وبنسبة بلغت 51.5%، ويرى ما نسبته 36.2% أنها لم تؤثر لا سلبا ولا إيجابا على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، مقابل 12.5% يعتقدون أنها أثرت بشكل إيجابي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية.

وتشير رانيا الصرايرة إلى أن السوشيال ميديا أصبحت مصدرا أساسيا للأخبار، وأثرت سلبا على العمل الصحفي الاحترافي.

عامر الرجوب يقول إن منصات التواصل الاجتماعي أثرت إيجابًا على وسائل الإعلام، وكل ما يواكب الإعلام الرقمي أقره إقرارًا كاملًا، ومن يقول إنها أثرت سلبيا لم يستطع مواكبة السوشيال ميديا.

ويتفق مع هذا الرأي عمر كلاب إذا يؤكد أن هذه المنصات كانت فرصة تاريخية للصحفيين، لكن جزءا كبيرا منهم وقف ضدها بشكل أعمى دون أن يقرأ، وأصبح يرى في هذه المنصات منافسا مهنيا له، وليست أداة يمكن أن يستفاد منها.

وكذا الأمر، فإن نور الدين خمايسة يؤكد أن منصات التواصل الاجتماعي لن تؤثر إلا على المؤسسات التي ستتعامل معها بدون ضوابط، وبدون معايير، فهناك محددات لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عموما، مبينا أن الإشكالية بأخذها مكان مؤسسات إعلامية، فالناس أصبحت تصدقها أكثر مما تصدق الإعلام الرسمي من صحف، وإذاعات، وإعلام المحترف.

أما حسن الشوبكي فيقول إن الإعلاميين ليسوا على صلة مع التطور، فلغاية اللحظة الإعلاميون في الأردن يتحركوا في هوامش الإعلام التقليدي ولم يغادروا مربع الصحف اليومية والنص، والتقرير الإخباري التقليدي.

لكن المستشارة الإعلامية، بيان التل ترى التطور التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي قفزة إلى الأمام في الإعلام، ولا أحد بالعالم مستعد للتعامل معه، ولا أحد قادر على التنبؤ كيف ممكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على الإعلام، أو على التعليم، ولكن الجميع يدرك أنها نقلة نوعية، وإذا تمت إدارتها بالاتجاه الصحيح ستكون ثورة في الإعلام، مؤكدة على أنه لا يشكل خطرا على مهنة الإعلام، والكثير من وسائل الإعلام العالمية تستخدمه منذ وقت طويل، ولا يمكن للذكاء الاصطناعي أن ينتج مادة بدون محتوى، والمحتوى يصنعه الصحفي.

وتوافق معها الصحفي طلال غنيمات، ناشر موقع صحيفة أخبار الأردن الإلكترونية، بقوله إن الصحفيين في مؤسسته يستخدمون الذكاء الاصطناعي، ويساعدهم بوضع عناوين، وتعليقات على الفيديوهات، منوها إلى أن الفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي تجلب مشاهدات أكثر وهذا يجلب دخل إضافي للمؤسسة.

وكذلك الصحفي شادي سمحان، ناشر وكالة عمان جو الإخبارية، يُقر بأن الإعلام استفاد من برامج، وتطبيقات متعددة من التكنولوجيا، ويقول «أصبحنا نمتلك برامج أسرع بكثير، وأصبحنا نوفر وقتا كبيرا في إنتاج الفيديوهات، مؤكدا أن العنصر البشري لا يمكن أن يختفي تمامًا لأن وجوده ضروري جدًا في العمل الإعلامي».

4:3:4: منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في ترويج الأخبار المضللة، والكاذبة، وأثّرت على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية; يرى 35.1% من المستطلع آراؤهم أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير، وما نسبته 40.9% يرون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل متوسط، مقابل 24% يعتقدون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر إطلاقا على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية.

وهنا يشير الصحفي محمد عرسان أن المعايير المهنية اختلفت في السوشيال ميديا، وعامل السرعة في نقل المعلومات والأخبار، أدى إلى وقوع وسائل إعلامية كبيرة في خطأ عدم التحقق من المعلومات.

5:3:4: ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية تلك المنصات; ويرى 60% من المستطلع آراؤهم أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وما نسبته 36.2% يرون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على منصات التواصل الاجتماعي بشكل متوسط، مقابل 11.8% يعتقدون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر إطلاقا على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال؛ ففي عام 2023 سجل في الأردن 385

إشاعة، 98 منها انتشرت عبر وسائل الإعلام، وتشكل 25.5% من مجموع الإشاعات المرصودة، فيما كانت 287 منها عبر منصات التواصل الاجتماعي وبنسبة 74.5%[1].

يقول نور الدين الخمايسة إن الكارثة الحقيقية اعتقاد وسائل الإعلام بأن السرعة أولى من الدقة، هذا الاعتقاد كان منفذ لكل الفتن، وكل التجاوزات التي نراها على السوشيال ميديا، وأوصلتنا إلى كل حالة التردي هذه، لأن الحقيقة تعلو على السرعة، وهي لن تتغير مهما كانت وسائل الإعلام.

6:3:4: تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثّر على مكانة وسائل الإعلام المحلية; يعتقد 43.3% من الصحفيين والصحفيات أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثّر على مكانة وسائل الإعلام المحلية بشكل كبير، و47.6% يرون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثّر على مكانة وسائل الإعلام المحلية بشكل متوسط، مقابل 9.1% يعتقدون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر إطلاقا على مكانة وسائل الإعلام المحلية.

ووفقا للناشط على منصات التواصل الاجتماعي، أحمد علاونة، فإن نشطاء السوشيال ميديا أثروا على الإعلام بشكل سلبي ٪100، فهم يساعدوا في نشر الأخبار دون التأكد من صحة الخبر وهدفهم فقط الترند، ولا يهمهم استخدام القواعد المهنية في الإعلام التقليدي مثل: الدقة، والرأي الآخر

ويؤكد المحامي في مركز العدل للمساعدة القانونية، علي الصليبي، على أن المعايير المهنية تتراجع بسبب دخول نشطاء السوشيال ميديا إلى الإعلام، وبدأوا يعرفوا عن أنفسهم أنهم إعلاميين، وناقلين للخبر، وهم لا يعلمون شيئًا عن المعايير المهنية، والمشكلة أن بعض الأشخاص بالدولة بدأوا يتعاملوا معهم على أساس أنهم ناقلين للأخبار، وبدأوا يعتمدوا عليهم بنقل الأخبار.

ويقول محمد شما إن أثار منصات التواصل الاجتماعي سلبية بالتأكيد، وأثرت على كل سياسات المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بالمعايير، والأخلاقيات التي كانت تتمسك بها، أو تضعها على منصاتها الإلكترونية، مبينا أن هذه التجاوزات في سبيل ضمان وصولها إلى جمهور أوسع، بغض النظر عن أخطاء وتجاوزات على مفاهيم أساسية متعلقة الجمهور.

7:3:4: الصحفيون/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي;

يعتقد 44.9% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير، و38.6% يرون أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل متوسط، مقابل 16.5% يرون أن الصحفيين/ات لا يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق.

وتشير دراسة أجرتها شبكة مناهضة العنف الرقمي ضد الصحفيات في الأردن، إلى أن 54.7% من الصحفيات الأردنيات تعرضن للعنف الرقمي، وتعددت أشكال هذا العنف ما بين إرسال تعليقات، أو رسائل تحتوي على شتم، أو إهانة، أو إرسال صور تحمل رموزا، أو دلالات جنسية.

ولا يقف الأمر عند ذلك فحسب، بل يتعدى إلى إرسال روابط تحتوي على برامج خبيثة لسرقة الحسابات، أو إرسال صور، أو رموز عنيفة، أو مهينة للنساء، أو عرض علاقة جنسية، أو مواصلة الاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها.

ويرى مركز حماية وحرية الصحفيين أن الأمر لا يقف عند الصحفيات فقط، بل يتعدى ليشمل الإساءة للصحفيين، خاصة من يكتبون تقارير معمقة، أو تحقيقات استقصائية، أو قضايا تهم الرأي العام، فقد يتعرضون للتهديد، أو الإساءة، أو التحريض.

4:4 الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات

مشكلة الأمان الوظيفي أحد أبرز التحديات التي تواجه الصحفيين الأردنيين، وفي ظل ما نشهده من أزمات في صناعة الإعلام في الأردن، فإن مشكلة الأمان الوظيفي تشكل رعبا حقيقيا، وتهديدا حاضرا لدى الصحفيين بشكل يومي، خاصة في ظل اهتزاز الاستقرار، واستدامة العمل في المؤسسات الإعلامية التي أصبح معظمها يعاني من أزمات مالية بسبب ضعف سوق الإعلان، والتوزيع والاشتراكات.

أكثر آراء الصحفيين تشاؤما كانت متعلقة بالأمان الوظيفي، فالغالبية لا تشعر بتوفره، وهذا يعني فقدان الأمان المعيشي، فالواقع أن سنوات ازدهار الصحافة في الأردن قد تراجعت، وأفلت، وصناعة الإعلام لم تتطور، وانكفأت المؤسسات الإعلامية الكبرى (الصحف اليومية) التي كانت بيئة آمنة للصحفيين، لم تعد كذلك، وتريد التخلص من العبء الكبير من الصحفيين، وتقدم حوافز للاستقالة.

التطورات التكنولوجية، وضعف التدريب، والتأهيل دفعت العديد من الصحفيين خارج السوق، ونزوح الإعلانات التجارية إلى السوشيال ميديا، ولوحات الشوارع «Out Door»، جعلت الوضع المالي لوسائل الإعلام عسيرا.

1 هذه الإحصائيات من دراسة مما زالت قيد الإعداد، ستصدر قريبا عن مركز حماية وحرية الصحفيين.

هذه المعطيات ساهمت بتعزيز ظاهرة احتواء الإعلاميين، وتجنبهم نقد السلطة، وعملت على تراجع الحالة المهنية، والابتعاد عن الكتابة في القضايا العامة، والإشكالية، والبحث عن مصادر أخرى للدخل، فكان فقدان الأمان الوظيفي أقوى ضربة وجهت للإعلام، وساهمت بتراجعه.

عمد المركز في مؤشره لعام 2023 على إدراج أسئلة لقياس آراء وانطباعات الصحفيين والصحفيات عن الأمان الوظيفي والمعيشي، وحاز محور الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات حازعلى 11.7 درجة من أصل 30 وهذا يعني أنه «مقبول» تبعا لأوصاف المؤشر.

وفيما يأتي تفاصيل إجابات الصحفيين والصحفيات:

1:4:4: الصحفيون/ات يشعرون بعدم وجود أمان وظيفي؛ يعتقد 46% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيين/ات يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل بشكل كبير، و40.1% يرون أن الصحفيين/ات يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل بشكل متوسط، مقابل 13.8% يرون أن الصحفيين/ لا يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل على الإطلاق.

وتقول هديل غبون لا أعتقد أن الشعور بالأمان والوظيفي راسخ عند العاملين في المهنة، بالعكس هو شعور يخضع دائما لحالة قلق، ودائما هناك قلق عند الصحفيين من إمكانية فقدان عمله في أي لحظة من اللحظات، لأن المؤسسات دائما تقول إن لديها عجز في الموازنات، وعجز بتغطية الكلف، وهذا الأمر مستمر، خاصة أنه لا يوجد نمو داخل هذه المؤسسات لا على مستوى الكوادر، ولا على مستوى الأجور، ولا على مستوى الحوافز، أو التطور في السلم الوظيفي.

ويؤكد محمد الخالدي على هذه النتيجة بقوله لا يوجد صحفي في الأردن يشعر أنه حر، ويشعر بالأمان الوظيفي، فيما يصفها محمد المومني بأنها «حالة غير صحية».

وتقول رضا عليان ناشرة موقع أنباء الوطن الإخباري «لا يوجد أمن وظيفي نهائيًا للصحفي، ولا يوجد تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، لوضع حلول قد تساعد على إيجاد الأمن الوظيفي للصحفيين».

مدير الأخبار في قناة رؤيا، سعد حتر، يرى أن التغيرات التي حدثت في الـ 20 سنة الماضية، كانهيار الصحف الورقية، وصعود منصات التواصل الاجتماعي، جعل الصحفيين لا يشعرون بالأمان وظيفي، فالصحفيين لا يتقاضون رواتب ثابتة للأسف، ومعدلات الدخل تدنت جدا، وليس لديهم استمرارية في العمل.

ناشر موقع الشاهين الإخباري، داوود شاهين، يرى من الضروري أن يشعر الناشر بالأمن الوظيفي حتى يؤمن الأمن الوظيفي للعاملين معه، فالناشرون في القطاع الخاص ليس لديهم مظلة رسمية تدافع عنهم، وتعمل لمصلحتهم، كما أنه لا يوجد اعتراف رسمي من الحكومة بهم إلا بالمزاجية.

ويقول ناشر موقع ديرتنا نيوز، الصحفي توفيق مبيضين، إن هناك عدة نقاط تؤثر على الواقع المعيشي، وهي:

- أن الوضع الاقتصادي بالمجمل يتراجع في البلاد، والصحفيون جزء من الأزمة الاقتصادية.
- مواقع التواصل الاجتماعي أثرت على المؤسسات الصحفية المحترفة، وبالتالي أثرت على إيراداتها، وأضعفتها، وتسببت بالاستغناء عن كثير من موظفيها، وتحولت عقود عمل الصحفيين إلى عقود مقاولات.
- القوانين والتشريعات طاردة للعمل الصحفي.

رئيس تحرير موقع عمان نت، الصحفي وليد حسني، يعتقد أن مشكلة عدم الشعور بالأمن الوظيفي مشكلة متجذرة، وهي بثلاثة رؤوس: الناشرين، والدولة وسياساتها، والإعلاميين أنفسهم؛ فالناشرين أنواع، هناك ناشرون طارئون لا علاقة لهم بالمهنة، يأكلون حقوق الصحفيين، وهناك ناشرون لهم علاقة بالمهنة، ولكن أيضًا أكلي لحقوق الصحفيين لديهم، أما السياسات الحكومية اتجاه الإعلام فهي غير داعمة، وفي النهاية الصحفيين بحاجة لهوية، ويجب أن نتخلص من إلزامية العضوية بالنقابة.

وتعقب الصحفية بموقع سواليف الإخباري، أحكام الدجاني، أن الصحفيين القدامى انهضم حقهم، وجميع الصحفيين يواجهون مشكلات في تأخير الرواتب، وانخفاض الرواتب، منوهة إلى أن غياب الاستقلالية تؤثر على الأمن الوظيفي، وكذلك عدد العاملين الكبير في القطاع الإعلامي الذي سببه «دخلاء الصحافة» أثر على الأمن الوظيفي لصحفيين.

2:4:4: فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام؛ يرى 45.7% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير، و60.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 9.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يُساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق.

ويقول، مدير التحرير الأسبق في جريدة الدستور، حمدان الحاج، الصحفيون مثقلون بالمشاكل اليومية مما ينعكس سلبًا على أدائهم في إعداد القصص الإخبارية، والدعم يذهب

للإعلام الرسمي أو شبه الرسمي، والآخرين يعيشون على الفتات.

3:4:4: فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام؛ وبنسبة 39% يرى الصحفيون والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام بشكل كبير، و48.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام بشكل متوسط، مقابل 12.6% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع حرية الإعلام على الإطلاق.

يرى د. محمد المومني تشابكا بين حرية الإعلام والأمان الوظيفي، ويقول لا بد لأي منصف أن يدرك تأثير استقرار المؤسسات، والأمن الوظيفي، والأمن المعيشي للصحفيين على حرياتهم وممارستهم، لأن الرقابة الذاتية، وقدرتهم على أن يقوموا بالتغطية بشكل حر بعيدا عن أي تأثيرات مرتبطة في البعد الاقتصادي لعملهم، معتقدا أن استقرار المؤسسات الإعلامية المالي يجب أن يكون جزءا أساسيا، ومفصليا من تقرير حالة الإعلام في بلادنا.

ويذهب عمر عياصرة للتأكيد أن حالة الحريات ليست بمعزل عن وضع المؤسسات، وصناعة الإعلام، وواقع الأمن الوظيفي للصحفيين، والحالة المهنية، والتطورات التكنولوجية خاصة الأمن المعيشي للإعلاميين. ويقول مكرم الطراونة «لا يمكن فصل حرية الإعلام عن الأمان الوظيفي نهائيًا».

4:4:4: فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام؛ يعتقد 32.2% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام بشكل كبير، و47.6% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام بشكل متوسط، مقابل 15% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر على اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام على الإطلاق.

وشدد العين د. مصطفى حمارنة على أنه لا يمكن عزل الحريات الصحفية، وحرية التعبير عن قضية الأمن المعيشي، وبناء المؤسسات الإعلامية، والتطور التكنولوجي، وأكد على أهمية المهنة الإعلامية، وعلاقتها بالحريات لأنها كفيلة بأن لا يضع الصحفي على نفسه قيودا، أو خطوطا حمراء.

أما محمد شما فيقول إن الوضع صعب على المستوى الاقتصادي، ونشهد تراجع الاستقرار المالي والاقتصادي، وهذا أثر على جميع فرق العمل داخل غرف الأخبار، وعلى الموظفين حتى في هذه المؤسسات، ويضيف أن المشهد تغير، فالمؤسسات الإعلامية فقدت كوادر لها، إما اتجهت لأعمال خارج إطار الإعلام، أو أنها ذهبت إلى للعمل في منظمات مجتمع مدني محلية، أو دولية، مؤكدا أن الوضع الاقتصادي أفقد الصحفيين الإبداع.

ويرى مكرم الطراونة أن الصحفي يشعر بهزيمة داخلية، ولديه استسلام نتيجة عوامل كثيرة، أبرزها عدم قدرة المؤسسات على توفير وسية للتطوير في وضعهم المعيشي، فأصبح الصحفي مستسلم للطريقة التقليدية في كتابة الخبر.

5:4:4: فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة؛ يعتقد 37.4% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير، و53.1% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل متوسط، مقابل 9.5% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق.

ويرى محمد الخالدي أن هناك تلازما كبيرا جدًا بين فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات والمساهمة في تجنب انتقاد الحكومة، فالموازنات مبنية على السوق، والسوق تتحكم فيه الدولة، وكل المفاتيح بيده، فإذا كانت الدولة راضية عنك تترك الأبواب مفتوحة، وإذا لم ترضَ تغلق الأبواب في وجهك، وتضعك في أزمة.

ويشير بسام بدارين إلى أن المؤسسات الإعلامية مهتمة بتدبير الرواتب للموظفين، وليس بالمهنة وتطوير الأداء الإعلامي، بينما يصف د. محمد ابو رمان الحالة الاعلامية المهنية بالمتردية، قائلا أن الأمن المعيشي للصحفيين متردٍ، ولا توجد صناعة إعلام حقيقة.

6:4:4: فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين؛ يعتقد 37.4% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات بشكل كبير، و52.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات بشكل متوسط، مقابل 10.3% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات على الإطلاق.

يقول عامر الرجوب في الأردن الصحافة وظيفة، ولكن لا يوجد أمن معيشي حتى لو كانت الرواتب مرتفعة، ويجب إعطاء الصحفيين حقوق، مثل النواب لأنها سلطة رابعة، كما يجب التمييز بين الناشط على السوشيال ميديا، والصحفي.

وتقول الصحفية أحكام الدجاني، إن الصحفي مثل أي مواطن يحتاج لمصدر رزق ثابت، وهناك نوعين من الاحتواء: احتواء الدولة للصحفي، واحتواء المؤسسة الإعلامية للصحفي العامل بها.

5:4: المضايقات والانتهاكات:

إن من أكثر التحديات التي تواجه الصحفيين والصحفيات أثناء ممارستهم العمل الصحفي ما قد يتعرضون له من انتهاكات وتجاوزات على حقوقهم; وتتعدد أشكال الانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين والصحفيات، فمنها ما يهدد سلامتهم الجسدية، ومنها ما يعرقل عملهم الصحفي، ويشكل قيدا عليه.

تتنوع أشكال الانتهاكات، وتنقسم حسب الأثر إلى انتهاكات جسيمة (وهي الانتهاكات التي تعرض حياة وسلامة الصحفيين للخطر، أو تسلبهم حريتهم)، أما الانتهاكات الأخرى فهي انتهاكات تتعلق بعملهم الصحفي، كمنعهم من التغطية، أو مصادرة أدوات عملهم، أو الرقابة المسبقة، أو حجب المعلومات.

في الأردن، وخلال السنوات الخمسة الماضية تراجعت الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين والصحفيات إلى حد ملحوظ، ولكن وفي ذات الوقت انتشرت انتهاكات تمس حرية العمل الإعلامي بشكل مباشر، وتؤثر فيه، مثل حجب المعلومات، والرقابة المسبقة، واللاحقة، وهذا النمط من الانتهاكات لا يفصح عنه الصحفيون، فهم لا يعتبرونها انتهاكات أو تجاوزات.

1:5:4: الانتهاكات في المؤشر

ومع ذلك فعند سؤال الصحفيين والصحفيات فيما إذا كانوا يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي; كانت إجاباتهم على النحو التالي؛ يعتقد 51.2% أنهم يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات، أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير، بينما يعتقد 36.6% أنهم يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات، أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل متوسط، مقابل 12% فقط يعتقدون أنهم لا يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي استمارة المؤشر لعام 2023، وضع المركز محورا يختص باستجلاء حالة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والصحفيات، وفيما يلي تفاصيل إجابات الصحفيين.

2:5:4: نتائج إجابات الصحفيين والصحفيات على محور الانتهاكات

أفاد ما نسبته 17% من الصحفيين وصحفيات المستجيبين لاستمارة المؤشر بتعرضهم إلى شكل واحد، أو أكثر من أشكال المضايقات، أو الانتهاكات خلال عام 2023، بينما أفاد 83% بأنهم لم يتعرضوا للمضايقات، أو الانتهاكات.

تنوعت أشكال المضايقات والانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون الذين أجابوا بتعرضهم لانتهاكات خلال عام 2023، وهم فقط 17% من العينة، حيث كان أكثر شكل من أشكال المضايقات التي تعرضوا لها، هو «الضغوط والمضايقات» بنسبة 21%، وكان منع النشر في المرتبة الثانية بنسبة 12%، تلته الرقابة اللاحقة في المرتبة الثالثة بنسبة 11%، والقدح والذم في المرتبة الرابعة بنسبة 10%، أما التهديد فجاء في المرتبة الخامسة بنسبة 8%، والرقابة المسبقة على المواد المنشورة بنسبة 7%، وجاء حجب المعلومات، وحذف المادة المكتوبة أو المصورة في المرتبة السابعة بنسبة 5% لكل منهما.

ويجب التنويه إلى أن عدد الانتهاكات في الجدول أدناه هو عدد التكرارات وليس عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاك، وكان متاحا للصحفي/ـة أن يختار أكثر من انتهاك واحد.

وفي الجدول على الصحفة المقابلة تفاصيل انتهاكات المؤشر، ونسب تكرارها:

نوع الانتهاك	التكرار	النسبة
مضايقة وضغوط	21	21%
منع من النشر	12	12%
رقابة لاحقة	11	11%
القدح والذم	10	10%
تهديد	8	8%
رقابة مسبقة	7	7%
حجب المعلومات	5	5%
حذف المادة المكتوبة أو المصورة	5	5%
المنع من البث	3	3%
منع تغطية	3	3%
اعتداء بالضرب	2	2%
الحض على الكراهية والعداوة	2	2%
منع من السفر	2	2%
نقل تعسفي	2	2%
الحرمان من محاكمة عادلة	1	1%
أخرى	1	1%
حبس (بعد صدور حكم قضائي قطعي)	1	1%
حجب موقع	1	1%
حجز حرية (الصحفي/ة دون قرار قضائي)	1	1%
قرصنة الصفحات الشخصية على الإنترنت	1	1%
مصادرة بعد الطبع	1	1%
نشر الأسرار الشخصية أو التهديد بنشرها	1	1%
مجموع `	101	100%

وأفاد حوالي ثلث الصحفيين 29.6% بأنهم سمعوا عن صحفيين تعرضوا لانتهاك أو مضايقة أثناء أداء عملهم الإعلامي، بينما أكد حوالي 65% من الصحفيين أنهم لم يسمعوا عن أي حالات انتهاك أو مضايقة تعرض لها زملاؤهم في المجال الإعلامي.
كما أن 6.6% من الصحفيين قالوا بأنهم تعرضوا لرفع قضايا قانونية نتيجة للمحتوى الذي نشروه أو بثوه خلال عام 2023، بينما لم يواجه 93% من الصحفيين أي اتهامات قانونية، وكانت نسبة رفض ي الإجابة 0.4%.

3:5:4: رصد وتوثيق الانتهاكات

كشفت سجلات الرصد والتوثيق للانتهاكات التي توثقها وحدة «عين » في مركز حماية وحرية الصحفيين سنويا عن 7 حالات انتهاك، تضمنت 9 أشكال من الانتهاكات، كما هو مبين في الجدول أدناه.
1:2:5: حالات الانتهاكات

نوع الانتهاك	التكرار	النسبة المئوية
الاعتداء على أدوات العمل	2	22.2%
المنع من التغطية	2	22.2%
الإضرار بالأموال	2	22.2%
القرصنة والاستهداف السيبراني	1	11.1%
حجب المواقع الإلكترونية	1	11.1%
الإساءة وتشويه السمعة	1	11.1%
المجموع	**9**	**100%**

1:3:5:4: بتاريخ 2023/01/10، أصدر رئيس مجلس النواب أحمد الصفدي، قراراً يقضي بمنع وسائل الإعلام من حضور وتغطية جميع جلسات اللجنة البرلمانية التي تناقش الموازنة العامة للعام 2023، ولم يُصدر الصفدي أي تبرير لقراره، ونفذت وسائل الإعلام وقفة احتجاجية أمام مجلس النواب بسبب منعهم من تغطية اللجان النيابية، القرار الذي يعرقل عملهم والذي لم يبرّر، وقد صرّح الأمين العام لمجلس النواب لـ «قناة المملكة» أن بحث قرار إغلاق جلسات اللجان النيابية أمام وسائل الإعلام، أو إعادة فتحها بعد عودة رئيس مجلس النواب، أحمد الصفدي، من زيارته الرسمية إلى العراق، مؤكدًا إلى أن المكتب الدائم سيسعى إلى حل الخلاف، وتسهيل عمل وسائل الإعلام والصحفيين.

2:3:5:4: تعرّض المصور الصحفي في جريدة الغد «أمير خليفة»، بتاريخ 2023/01/12، إلى اعتداء بالضرب من قبل عدد من أعضاء نقابة أصحاب استقدام واستخدام العاملين في المنازل، ألحق به العديد من الكدمات والرضوض بالإضافة إلى تكسير الكاميرا، ومنعه من إكمال تغطية اجتماع النقابة. وفي التفاصيل؛ قال الزميل أمير خليفة «ذهبت بتغطية أعمال الاجتماع الذي أعلنت عنه نقابة استقدام الأيدي العاملة في مقرّها، وأثناء تصويري لقطات ثابتة للاجتماع، حجب شخص من النقابة الرؤية عن عدسة الكاميرا أكثر من مرة، فطلبت منه أن يُغيّر مكانه حتى أستطيع التقاط الصور، الأمر الذي أزعجه وأدى إلى حدوث تلاسن بينه وبيني».
وأضاف خليفة «خلال المشادة الكلامية بيننا، وجدت نفسي فجأة تحت أقدام العشرات من الذين تواجدوا في الاجتماع وأغلبهم من أصحاب مكاتب استقدام العاملات، الذين انهالوا عليّ بالضرب وقاموا بتكسير كاميرتي، إلا أن شخصا من الخارج تدخل إثر سماعه صوت الشجار، وقام بإخراجي من المكان»، مبينا أنه ذهب إلى المستشفى للمعالجة بسبب التورمات في وجهه من شدة الضرب».

3:3:5:4: تعرّض مكتب قناة «وسط البلد» في العاصمة عمّان إلى اقتحام من قبل مجهولين بتاريخ 2023/2/21، حيث قاموا بتكسير وتحطيم محتوياته من أثاث، ومعدّات وفق الفيديو الذي يبين حجم الخراب الذي لحق المكتب، ولم يكن أحد من فريق عمل القناة متواجد أثناء الاعتداء على المكتب، وبلغ القائمون على القناة الاجهزة الأمنية التي حضرّت إلى المكتب وباشرت التحقيق في الواقعة. ووفق ما أعلن عنه الصحفي جهاد أبو بيدر مالك ومدير القناة، لوسائل الإعلام المحلية أن الأجهزة الأمنية حضرت إلى الموقع وعاينت الوقائع، وباشرت تحقيقها للوصول إلى الفاعلين، مبينا أن قناة وسط البلد تقع في منطقة تجارية حيوية جدًا، وتتوافر كاميرات مراقبة احتياطًا ضد السرقات، أو علميات التخريب، أو أي مسبب قد يؤذي أعمال المحال والشركات التي تتخذ الجاردنز مقرًا لها خاصة.

4:3:5:4: حجبت هيئة الإعلام 2023/6/26، موقع «شبكة الحدود» الساخر، عن منصّات الإنترنت في الأردن، من دون الإدلاء بأي تعليق أو تبرير عن سبب الحجب. وقال مسؤول في مكتب «شبكة الحدود» في تصريحات صحفية إن «كثيرا من الرسائل بدأت تصلنا رسائل من قرّاء ومتابعي الحدود في الأردن، بأنهم يواجهون مشكلات في كتابة التعليقات على أخبارنا التي ننشرها، وتطوّرت تلك المشكلات إلى ملاحظتنا حدوث مشكلات تقنية في موقع الشبكة في الأردن، إلى أن انتهى الأمر بالحجب الكلّي للموقع»، مضيفا: «لا أستطيع أن أجزم حول السبب الحقيقي لحجب السلطات الأردنية لموقعنا في الأردن، لكنّ أحدث مواد نشرناها على الموقع وتخصّ الشأن الأردني هي عرس ولي العهد الأمير حسين بن عبد الله، ومع ذلك ليس هناك ما يؤكد أن هذا السبب الفعلي، لأننا نغطّي في أخبارنا كافة الشؤون السياسية العربية، ومن الوارد أن تكون هناك ملاحظات عليها من الجانب الأردني».

لم تُعلن الحكومة، أو هيئة الإعلام رسمياً حجب «الحدود»، بينما أكدت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا) حجب موقع «الحدود» في الأردن منذ 26 يونيو 2023، وقالت الجمعية عبر حسابها في تويتر إنه «على غرار حالات حجب سابقة في الأردن، تستخدم شركتا زين وأورانج للاتصالات تقنية الفحص العميق للحزم (DPI)، لمنع حركة المرور إلى الموقع الإلكتروني».

5:3:5:4: منع رجال الأمن العام بتاريخ 2023/10/18 الصحفيّين ومراسلي الوكالات العربية والأجنبية، من الوصول إلى محيط السفارة الأميركية في عمّان، لتغطية التظاهرات التي كان من المفترض إقامتها في المكان، احتجاجاً على المجزرة التي حدثت في المستشفى المعمداني في غزة، لكن سرعان ما منعت الأجهزة الأمنية الأردنية إقامتها، حيث أبلغت الأجهزة الأمنية الصحفيين بأنه يُمنع وصولهم إلى أمام السفارة لدواعٍ «أمنية».

6:3:5:4: بتاريخ 2023/11/03، تعرّض الموقع الإلكتروني لقناة «المملكة»، لهجوم سيبراني عنيف بغية تعطيل أنظمة النشر، والبثّ، وذلك تزامناً مع تغطية القناة للعدوان الإسرائيلي على غزة منذ بدايته. وأشارت القناة في بيان نشرته على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى أنه «بعد تتبّع القسم الفنّي للهجمات السيبرانية التي تعرّض لها الموقع تبيّن أنها انطلقت من عناوين رقمية موجودة خارج الأردن» نجحت الفرق الهندسية بالتصدي للهجوم الذي حدث قرابة الساعة الثانية من مساء الجمعة 2023/11/3.

وتطرق البيان إلى أن «حجم الهجوم السيبراني الأعنف وغير المسبوق وسلوكه المتصاعد والمتواصل، يكشف تعمّد الجهات المهاجمة التي تقف وراء الاستهداف إلحاق الضرر وتعطيل التغطية المستمرة للعدوان على غزة»، اختتم البيان بأن القناة ستحتفظ بحقها القانوني في ملاحقة ومحاسبة الجهات التي تقف وراء الاستهداف».

7:3:5:4: بتاريخ 2023/11/27، تعرّض رسّام الكاريكاتير «عماد حجاج»، لهجمة إلكترونية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي، بذريعة «خدمة الرواية الغربية» في تعاطيها مع الحرب على غزة، بسبب بعض الرسومات الكاريكاتيرية عن تبادل الأسرى والحرب على غزة.

ونشر الحجاج بياناً على حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي مفاده «متابعي الأعزاء، نعم أنا اجتهد وقد أصيب وقد أخطئ، من لم تعجبه رسمة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل المترجمة، أو رسمة مقارنة إسرائيل بالجماعات الجهادية المنشورة سابقا، أو رسمة الاحتلال الإسرائيلي على شكل ملثم إرهابي، فلا يحكمن علي من رسم واحد أو اثنين، وإنما من سياق كامل وتاريخ معروف من الرسومات المنحازة للمقاومة الفلسطينية، والمعادية للاحتلال بلا أدنى شك، هي أوقات عصيبة نحاول فيها إيصال صوت غزة وأهلها لكل العالم، وبكل اللغات، وبكل الخطوط والألوان، واجتهد واتفنن في ذلك نعم، من يشاهد أعمالي في الإعلام، والمواقع الغربية أدعوه أن يطالع

أعمالي كاملة فيها ليعرف أين أقف، دون اجتراء واجتزاء وتخوين وافتراء، إذا لم تعجبكم رسوماتي تلك سامحوني، وأعدكم بمزيد الإبداع في خدمة كل قضايا الأمة كما عهدتموني، وإنه اجتهاد .. رسم على الأيياد».

ورصد مركز حماية وحرية الصحفيين 3 حالات انتهاكات أخرى، وقعت بحق صحفيين اثنين، وصحفية واحدة، شملت حالتي توقيف، وحالة حكم بالحبس، وتبين للمركز بعد الاطلاع على الحالات الثلاثة، ورصدها وتوثيقها، أنها لم تكن مرتبطة بالنشر عبر وسائل إعلام محترفة، وإنما مرتبطة بشكل وثيق بحرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي، وتفاصيلها على النحو التالي:

- أوقفت الأجهزة الأمنية الكاتب الصحفي، وناشر موقع كل الأردن «خالد المجالي» فجر يوم 2023/07/26، وقد جاء التوقيف إثر قرار محكمة بداية عمان بصفتها الاستئنافية المتضمن إدانة الإعلامي المجالي بجرم ذم هيئة رسمية بحدود المادة (191) من قانون العقوبات، وبدلالة المادة (15) من قانون الجرائم الإلكترونية، وعملاً بأحكام المادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر، مع الرسوم. وقد رفضت المحكمة بتاريخ 2023/08/09، طلب استبدال عقوبة الحبس بالغرامة بعد محاولات هيئة الدفاع إيجاد مخرج قانوني للكاتب، ونفذت القرار بحبس الكاتب خالد المجالي لمدة ثلاثة شهور، وعلّلت المحكمة قرارها بأن المجالي «ذمّ هيئة رسمية»، وبأنه خاطب الحكومة بشكل «غير لائق»، على خلفية نشره على حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، خلال فترة إضراب الشاحنات نهاية عام 2022، وكان نص المنشور: «لا بديل عن تخفيض حقيقي لكل المحروقات وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، يكفي مسخرة ومهزلة على الشعب، لن تتراجع بعد اليوم».
- بتاريخ 2023/08/08، أوقفت الأجهزة الأمنية الإعلامية هبة أبو طه، أثناء عودتها من محافظة جرش إلى عمّان، وحوّلتها للمركز الأمني، إثر قرار قضائي سابق بحبسها ثلاثة شهور، قبل أن يفرج عنها بعد يوم واحد من التوقيف، وكان قد صدر بتاريخ 2022/06/09 حكم قضائي غيابي بحقها قابل للاعتراض يقضي بإدانتها بجرم ذم هيئة رسمية بحدود المادة (191) من قانون العقوبات، وبدلالة المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية، وحكم عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر مع الرسوم، وقد كان حكم المحكمة بعد قرار الإحالة الصادر عن مدعي عام عمان في القضية التحقيقية التي تم تحريكها بناء على الإخبار المقدم من قبل الدوريات الإلكترونية التابعة لوحدة مكافحة الجرائم الالكترونية، بأنه تم مشاهدة المنشور المرفق الذي تم نشره على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك يحمل الاسم (هبة ابو طه)، ومضمونه عن الأحداث في المسجد الأقصى، وتضمن الإساءة للملك عبد الله الثاني، واتهامه بالتطبيع، وإرفاق صورة للملك مع علم الكيان الإسرائيلي.
- بتاريخ 2023/08/09 قرّرت محكمة صلح جزاء عمّان بصفتها الاستئنافية الحكم بحبس مالك وناشر موقع سواليف الكاتب الصحفي «أحمد حسن الزعبي» سنة مع الغرامة، على خلفية دعوى رفعها ضدّه «الحقّ العام»، وتعود القضية إلى منشور كتبه الزعبي على صفحته إبان إضراب الشاحنات، نهاية عام 2022، وجاء هذا القرار بعدما كانت محكمة الصلح قد قرّرت حبس الزعبي مدة شهرين، لكنّ النيابة العامة طعنت في الحكم، وتمّ قبول الطعن و«تغليظ العقوبة» على الزعبي. وقد جاء في المنشور الذي كتبه الزعبي (نقلا عن قرار المحكمة للقضية رقم 2023/2694) «كم تحتاجون من دماء أبنائنا حتى ترتوون؟ (لو بنزل الدم ما بنزل البترول) قد نزل الدم يا معالي الوزير، نحن الحطب لمدافئكم»، وقد تم توجيه تهمتين للكاتب الزعبي هما «القيام بفعل أدى إلى إثارة النزاع بين عناصر الأمة»، و«التحريض على الكراهية». وبتاريخ 2023/09/23، أعلنت هيئة المحامين الموكلة في الدّفاع عن الزعبي، رفض التمييز بإذن خطي المُقدم لوزير العدل، وبقي الزعبي حرا طليقا دون تنفيذ قرار الحبس بحقه حتى تاريخ 2024/7/2، حيث أوقف لتنفيذ العقوبة، ورُفض طلب هيئة الدفاع عنه باستبدال الحبس بالعقوبة المجتمعية.

خامساً: التوصيات

يحرص مركز حماية وحرية الصحفيين منذ إطلاقه لتقرير مؤشر حالة الإعلام في الأردن، منذ أكثر من 20 عاما، على أن يقدم لصانعي القرار في الدولة توصيات لتحسين بيئة الإعلام في سياق التشريعات، والسياسات، والممارسات.

ويتعمد في كل سنة تكرار بعض التوصيات التي يجد المركز أن من الضروري النظر بها، والتعامل معها كأولوية للتقدم خطوات نحو الأمام.

وفيما يلي توصيات المركز لعام 2023:

1:5: مراجعة التشريعات

1:1:5 تعديل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، والتخلص من العقوبات السالبة للحرية، والغرامات المالية المغلظة: تعد منظومة التشريعات، والأنظمة، والتعليمات المرتبطة بالإعلام مقيدة جزئيا، ولا تلتزم، أو تتواءم مع الاتفاقيات، والمعاهدات التي صادق عليها الأردن، ومن الضروري التذكير أن الحكومة شكلت لجنة وزارية لمراجعة التشريعات، ومدى اتساقها مع المعاهدات، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

تتأثر حالة الإعلام بمنظومة قانونية، لا يمكن عزلها عن بعضها البعض، وتؤثر في حرية الصحافة، والمشهد الإعلامي، وقد يكون قانون الجرائم الإلكترونية يتصدر قائمة الأولويات، ولكن هذا لا يعني إغفال قوانين أخرى، منها: قانون العقوبات، وقانون وثائق وأسرار الدولة، وقانون محكمة أمن الدولة، وقانون نقابة الصحفيين، وقانون الإعلام المرئي والمسموع، وقانون المطبوعات والنشر، وغيرها.

أثار قانون الجرائم الإلكترونية جدلا واسعا بعد تعديله عام 2023، حيث وسع، وغلّظ العقوبات السالبة للحرية، إضافة إلى الغرامات المالية، وتعرض هذا القانون لحملة وطنية، ودولية من النقد لمخاطره على حرية التعبير، والإعلام، خاصة في الفضاء الرقمي، ومن الضروري بعد مضي فترة على اختباره، الاستجابة لدعوة الملك عبد الله الثاني بمراجعته على ضوء التطبيق، وأثره على الحقوق، والحريات.

وأي مراجعة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

- التخلص من العقوبات السالبة للحرية، وتخفيف الغرامات المالية، وضمان حرية التعبير، والإعلام، وذلك على النحو التالي:
- مراجعة المواد القانونية رقم (15، و16، 17، و20، و24، و25، و31، و32، و37) والتي تعتبر قيدا على حرية التعبير، والإعلام.
- مراجعة الشروط، والتدابير التي منحها القانون للتعامل مع منصات التواصل الاجتماعي.
- تعديل وإلغاء المواد القانونية التي تحمل وسائل الإعلام، بما يشمل مواقعها الإلكترونية، وصفحاتها على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك مستخدمي السوشيال ميديا، المسؤولية القانونية على أي محتوى ينشر على صفحاتهم دون إرادتهم، فهم ليسوا الجهة التي تجيز، أو تتحكم بالنشر.
- تعديل المصطلحات غير المنضبطة، والفضفاضة الواردة في القانون، والتي تتيح تفسيرات متعددة قد تستخدم على نحو يشكل قيدا على حرية التعبير، والإعلام.
- مراجعة النصوص القانونية التي أباحت الملاحقة القانونية في جرائم القدح، والذم دون الحاجة إلى تقديم شكاوى، أو ادعاء بالحق الشخص.
- ضرورة عقد مشاورات وطنية عامة عند مراجعة القانون لأنه يمس الحريات الشخصية، ومنظومة حرية التعبير، والإعلام، وحقوق الإنسان.

2:1:5 إلغاء إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين: يتعارض مبدأ إلزامية العضوية في النقابات مع المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والأصل طوعية الانتساب للنقابات، وتعددها، ويجب على الحكومة موائمة التشريعات مع المعاهدات، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.

2:5: السياسات

1:2:5 تبني الحكومة استراتيجية، وخطط تدعم حرية التعبير والإعلام مرتبطة بمؤشرات قياس وإطار زمني: أخر استراتيجية وضعتها الحكومة الأردنية لتطوير الإعلام، ودعمه، كانت عام 2011، ولمدة 5 سنوات، وكانت بدعم من الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة اليونسكو، ومنذ ذلك التاريخ، لم تضع الدولة تصوراتها الاستراتيجية للتعامل مع الإعلام.

بعد التطورات التكنولوجية، وسيطرة منصات التواصل الاجتماعي، والتحولات التي تواجه الصحافة التقليدية، من الضروري تشكيل خلية عمل تعكف على مشاورات وطنية لإعداد استراتيجية إعلامية عابرة للحكومات.

2:2:5 إيجاد آليات فاعلة لإنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات: عدّل الأردن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات باتجاه إيجابي، ورغم وجود ملاحظات لو أخذ بها سيتحول القانون لرافعة لضمان حق الحصول على

المعلومات، إلا أن المشكلة التي تحتاج إلى معالجة، وتدخل حكومي هي الاهتمام بإنفاذ القانون داخل المؤسسات العامة، وضرورة وجود هيئات مكلفة بمراقبة إنفاذ القانون، وآليات المساءلة.

وفي هذا السياق أقرت الحكومة منذ عام 2020، ثلاثة بروتكولات متعلقة بحق الحصول على المعلومات، الأول لآليات الإنفاذ، والثاني لتصنيف المعلومات، والثالث لإدارة المعلومات وأرشفتها، وحفظها، وقد نشرت بالجريدة الرسمية، ولا يوجد أي تقارير عن الالتزام بها. والمطلوب خطة فعالة لتنفيذ هذه البروتكولات دون إبطاء.

3:2:5: إنشاء صندوق وطني لدعم وسائل الإعلام: تعاني المؤسسات الإعلامية من أزمة موارد متفاقمة بعد تراجع الإعلانات التجارية في الصحف، والإعلام التقليدي، واتجاهها لمنصات التواصل الاجتماعي. وينمو توجه عالمي لدعم وسائل الإعلام باعتبارها ركيزة لترسيخ الديمقراطية، ومنابر ضرورية لضمان حق المعرفة للناس، وتعزيز التنوع في الآراء، ولذلك فالمطالب بتخصيص موارد مالية من الموازنة العامة للدولة، على أن تودع بصندوق مستقل، يكون له إدارة مستقلة تضم ممثلين عن أصحاب المصلحة، ويمكن تعزيز موارده من مصادر أخرى وطنية، وكذلك المباشرة في مفاوضات مع محركات البحث، للمطالبة بتعويضات، ورسوم عن استخدام المحتوى الإعلامي مجانا، وأيضا مطالبة منصات التواصل الاجتماعي بضريبة عن الإعلانات التي تحصل عليها من المستخدمين في الأردن.

4:2:5: الأمن الوظيفي: أصبح التهديد الأكبر للصحفيين والصحفيات، فالعديد من وسائل الإعلام تواجه خطر الإغلاق، والكثير من المؤسسات الإعلامية الصغيرة لا تحكمها معايير العمل اللائق، فالرواتب محدودة، ولا تُدفع بانتظام، ولا توجد حماية (ضمان اجتماعي، وتأمين صحي)، هذا الوضع بتطلب خطة إنقاذ عاجلة، مرتبطة بفكرة صندوق وطني لدعم الإعلام، ومساعدة وسائل الإعلام في التدريب، والتأهيل للانخراط في حقبة الإعلام الرقمي، وتوفير الإعفاءات الضريبية، وأهم خطوة هو تشجيع صناعة الإعلام بعيدا عن الهواجس السياسية، والأمنية، وتذليل العقبات البيروقراطية.

5:2:5: وضع بروتكول للتغطية المستقلة في الأزمات: إقرار بروتكول يحمي حق الصحفيين والصحفيات في التغطية المستقلة في مناطق التوتر، والأزمات، يستند في مبادئه إلى مدونة السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

3:5: الممارسات

1:3:5: مواجهة الانتهاكات والحد منها: يتعرض الصحفيون والصحفيات لتجاوزات، وانتهاكات، خاصة في مناطق الأزمات، والاحتجاجات، وهذا يؤثر على صورة، ووضع الأردن في التقارير، والمؤشرات الوطنية، والدولية، ورغم الإقرار بأن الانتهاكات الجسيمة تراجعت، فوقف هذه الانتهاكات، والحد منها يتطلب إجراءات منها:

2:3:5: تأسيس مرصد للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام، والتعبير، خاصة ما يقع منها على منصات التواصل الاجتماعي.

3:3:5: زيادة الاهتمام بتقديم المساعدة، والعون القانوني لضحايا الانتهاكات من الصحفيين والصحفيات، وتوفير هذه الخدمات للنشطاء، والناشطات على منصات التواصل الاجتماعي، والمدافعين عن حرية الإعلام والتعبير.

منع الإفلات من العقاب ومساءلة الجهات التي تنتهك حرية الإعلام، والتعبير، ومن ينتهك حقوق الصحفيين والصحفيات المرتبطة بعملهم الإعلامي، والصحفي، وإنصاف كل من يقع بحقه انتهاك نتيجة ممارسته لحرية التعبير، والإعلام.

دعوة الحكومة إلى التوقف عن الحد من الوصول إلى الإنترنت بشكل فعال للتعبير عن آرائهم، خاصة أن الشكاوى تزايدت عن محاولات الحكومة بممارسة ضغوطات على مزودي خدمات الإنترنت، بغية إضعاف السرعات في أمكان التوتر، والأزمات، لتقييد الصحفيين، والمحتجين، والنشطاء من نقل ما يجري في التجمعات، والاحتجاجات، خاصة عبر خاصية البث المباشر.

أجرى مركز حماية وحرية الصحفيين مقابلة معمقة مع وزير الاتصال الحكومي، الناطق الإعلامي باسم الحكومة الدكتور مهند مبيضين، بتاريخ 2024/3/31 لغايات مؤشر حالة الإعلام في الأردن للعام 2023.

السؤال الأول: كيف تقيم مساحة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2023، وما هي أبرز التحديات وأبرز قصص النجاح؟

الإجابة

- مساحة الحريات تكون سيئة وسلبية عندما تضغط جهة ما على الصحفيين، وكتاب المقالات لتوجيه إرادتهم، أو مواقفهم، أو التدخل في عملهم.
- لا أعتقد أن هناك أي تدخلات من الحكومة، أو جهة ما للضغط على أي إعلامي، أو كاتب مقال فيما يتعلق بالخطاب الصادر عنه، أو عن المؤسسات الإعلامية.
- الحكومة قد تبدي رأيًا فيما يكتب، أو ينشر، وقد تتواصل الحكومة أحيانًا مع بعض كتاب المقالات تعقيبًا على ما ينشرونه، وهذا تبعا للدور الحكومة التواصلي.
- قد تطلب الحكومة بعض الإيضاحات من الكتاب عن آرائهم، لكن الحكومة لا تعد هذ الإجراء تدخلًا، وإنما تغذية راجعة عن أداء الحكومة.
- تعتبر الحكومة أي رأي معارض، أو نقد بناء دورا مطلوبا من المؤسسات الإعلامية، والإعلاميين.
- أما قصص النجاح، على سبيل المثال فيما يتعلق بأحداث السابع من أكتوبر، والعدوان على قطاع غزة، فإن جميع الآراء، والأصوات ظهرت سواء كانت معارضة، أم موالاة، ولم يمنع أحد من الظهور في اللقاءات والمقابلات على شاشات القنوات ما دامت الحالة تستوجب ذلك. وهذه الحالة لا تعني أننا في بعض الأزمات الداخلية المفصلية، غابت التصريحات،والإجابات عن بعض الأسئلة، ربما بسبب تأخر القرارات المتعلقة بالأزمة، ولكن بالنهاية تم الإجابة عن كل الأسئلة لأن حق المواطن أن يعرف، وهذه الحالة الصحية من تدفق المعلومات «يقصد أحداث غزة» سينسحب ويستمر في كل الحالات التي تهم الرأي العام.

السؤال الثاني: هل تعتقد أنه لا قيود أو محددات على وسائل الإعلام في القطاع الخاص أو الرسمي؟

الإجابة

بما أن المحتوى الإعلامي لهذه المؤسسات وخطابها ينسجم مع رؤى الدولة، وثوابتها الوطنية، وقيمها، وعاداتها، وتقاليدها، فلا حاجة للتدخل في عملها.

السؤال الثالث: من خلال المقابلات التي أجراها المركز للغايات مؤشر عام 2023 وجدنا أن أغلب الآراء تقر بعدم وجود تدخلات مباشرة ويومية في عمل المؤسسات الإعلامية، ولكنهم يفصحون بأنهم أصبحوا على علم بما يصلح للكتابة والنشر، وما لا يصلح، كيف تعلقون على ذلك؟

الإجابة

أعتقد أن هذا التوجه يعد نظاماً قديمًا «عقليات قديمة»، ولذلك مهما كانت عملية إصلاح الإعلام ناجزة فإنها تتحطم أمام جدار هذه العقليات، ولدينا أزمة حقيقية في ذلك.

السؤال الرابع: هل تعتقد أن التشريعات تضع قيود على وسائل الإعلام وعملها، أم أنها تحمي استقلاليتها وتتواءم مع المعايير الدولية الواردة في المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها الأردن؟

الإجابة

الأردن يعلن أنه بلد ديمقراطي واتجاهه نحو الديمقراطية، وتحديث المنظومة السياسية يتضمن التركيز على الإعلام، وإذا لم نؤمن بإعلام حر، وإعلام عملي، وموضوعي مع التركيز على المهنية قليلًا ودعمه من أجل أن يكون مهني أكثر سنخسر.

وأعرف أننا لسنا الأفضل لكننا في سياقنا الإقليمي، وفي سياق المنطقة، وفي ظل ظروفنا، وإمكانياتنا، لدينا إيمان شديد أن الإعلام ركن أساسي في عملية التحول الديمقراطي والتغيير.

السؤال الخامس: قانون الجرائم الإلكترونية بما في ذلك المواد (15-16-17) اعتبرها الصحفيون والحقوقيون أداة ضاغطة على حرية التعبير وحرية الإعلام، كيف تقيمون هذه المواد خاصة بعد توجيهات الملك بأن يتم دراسة أثر تطبيق القانون كي لا يحد من الحقوق والحريات؟ وهل ترى أن القانون حد من الأخبار الكاذبة والمضللة؟

الإجابة

قانون الجرائم الإلكترونية لم يختبر بعد، وجلالة الملك اجتمع مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، ووجه للعمل على تنفيذ دورات تأهيل للقضاة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والحريات، كما طلب الملك دراسة الأثر التشريعي للقانون لأنه يحتاج إلى بناء سياسات إعلامية داعمة له، بالإضافة إلى الإفصاح المسبق عن المعلومات والتفاعل مع المواضيع والقضايا المهمة بشكل صحيح للحد من كتابة الأخبار المضللة، وكذلك تدفق الأخبار بشكل عاجل يجعلنا لا نحتاج إلى استخدام القانون بطريقة تؤثر على الحريات.

السؤال السادس: هل تم ملاحقة النشطاء والمتظاهرين في الاحتجاجات بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة بالاستناد للمادة المتعلقة بالتصوير بدون إذن؟

الإجابة

جميع من تم اعتقالهم تجاوزوا القانون وشتموا رجال الأمن، والأردن، وطالبوا بحرق عمّان، ولا يوجد أي حالة اعتقال لمجرد التظاهر، والتضامن مع غزة.

السؤال السابع: هل ستقوم وزارة الاتصال الحكومي بإعداد دراسة للأثر التشريعي لقانون الجرائم الإلكترونية؟

الإجابة

سنطلب من القضاء عدد الحالات التي طبق عليها القانون، ونقيم أثر تطبيق القانون على حرية التعبير والإعلام، وندرس الإجراءات التي تساعد على تقليل المخاطر على الحريات.

السؤال الثامن: هل تعتقد أن لدينا صناعة إعلام؟

الإجابة

لا، لأن صناعة الإعلام بحاجة لتمويل، ومعايير صحيحة، وسياسات نشر.

وإذا أردنا النهوض بالقطاع الإعلامي يجب أن نفكر بشكل شمولي وإبداعي، وتطوير حقيقي لمسار الإعلام.

السؤال التاسع: هل تعتقد أن حجب التيك توك تضييق وتقييد لحرية الرأي؟

الإجابة

حجب التيك توك هو تعامل مع النشر غير الموثوق، والنشر غير الدقيق. ومن حق الدولة أن تمارس ضبطا لما ينشر وما يصل إلى جمهورها، وخاصة إذا كان هناك مضار، تمس أمنها، واستقرارها، وقيمها، وثقافتها. فالتيك توك غير موثوق، ويؤدي إلى نشر معلومات ذات محتوى يمس أمن المجتمع.

السؤال العاشر: قانون حق الوصول إلى المعلومات؟ هل تعتقد بعد التعديل سيسهم في تدفق المعلومات للجمهور والإعلاميين بشكل منتظم؟

الإجابة

يوجد مشكلة في تطبيق قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات في بعض المؤسسات، فبعضها ما زال متحصنًا بأن الإفصاح عن بعض المعلومات غير مسموح، بالإضافة أن بعض المسؤولين لديهم مشكلة في التعامل والتواصل مع وسائل الإعلام، ولذلك قامت الحكومة بتنظيم منتدى التواصل الحكومي ليكون حلقة وصل بين الإعلاميين ووسائل الإعلام، والوزارات والمؤسسات الحكومية.

السؤال الحادي عشر: كيف تقوم الحكومة آليات التواصل مع وسائل الإعلام والعمل على الافصاح عن المعلومات بشكل جيد؟

الإجابة

قامت وزارة الاتصال الحكومي بتدريب 100 ناطق إعلامي للوزارات، والمؤسسات الحكومية، والعامة، ضمن خطة لتعزيز مهارات التواصل والاتصال لديهم، ونحن بصدد إعداد تقرير عن حالة التواصل الحكومي.

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

مركز حماية وحرية الصحفيين

منهجية المؤشر

طور مركز حماية وحرية الصحفيين مؤشرا ضمن تقريره لعام 2023، يهدف إلى قياس حالة الإعلام في الأردن رقميا ضمن منهجية علمية، وأعد الباحثون استمارة المؤشر بناء على المعايير الدولية الناظمة لحرية الإعلام والتعبير، بالإضافة إلى مخرجات جلسات عصف ذهني مع الصحفيين، والحقوقيين، والخبراء، واستنادا إلى الخبرات المتراكمة لدى المركز من خلال إصداره تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن منذ عام 2001.

وكان مركز حماية وحرية الصحفيين بدأ في بناء مؤشر رقمي لحالة حرية الإعلام في الأردن منذ عام 2020، واستمر يقيس حرية الإعلام لعام 2021، و2022، وبعد مراجعات علمية، ومنهجية، واجتماعات مع خبراء، وباحثين، وقادة إعلاميين، ارتأى المركز إعادة النظر باستمارة المؤشر، وماذا تقيس، واستقر على أنه لا يمكن قياس حرية الإعلام بمعزل عما يوثر بها وتتأثر به من عوامل محيطة، فالتحولات الرقمية والتكنولوجيا، ومنصات التواصل الاجتماعي أثرت وتأثرت بالإعلام، وحريته، ومصداقيته، وكذا المستجدات والمتغيرات الطارئة على بيئة العمل الإعلامي، ففي الأردن تأثر الإعلام وحريته بتداعيات الحرب على غزة، وهذا ينسحب أيضا على الأمن المعيشي والوظيفي للصحفيين، والحالة الاقتصادية التي تؤثر حتما على هوامش حرية الإعلام، وجودة المحتوى الإعلامي.

وبناء على ما ورد سابقا فإن «مؤشر حالة الإعلام في الأردن» تناول خمسة محاور؛ المحور الأول «حرية الإعلام»، ويشتمل على 20 سؤالا، يقيس وجهات نظر الصحفيين وآرائهم حول قضايا ومواضيع رئيسية تؤثر على حرية الإعلام والتعبير في الأردن، والمحور الثاني «مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023» ويحتوي 7 أسئلة، تقيس ما طرأ على بيئة العمل الإعلامي وأثر بها خلال عام إعداد المؤشر 2023، أما المحور الثالث فهو «تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام» وتضمن 7 أسئلة تقيس انطباعات الصحفيين على مدى تأثير التكنولوجيا، والتطور الرقمي، والانتشار والاستخدام الواسعين لمنصات التواصل الاجتماعي، وفي المحور الرابع الذي حمل عنوان «الأمن الوظيفي للصحفيين/ات» قاس انطباعات الصحفيين والصحفيات عن الأمن الوظيفي والمعيشي الذي يمر به الصحفيون والصحفيات، وتأثير تردي الأوضاع الاقتصادي لوسائل الإعلام، وعامليها على حرية الإعلام، وحرفية ومهنية الصحفيين والصحفيات، والمحور الخامس والأخير يقيس الوقائع «المضايقات والانتهاكات» ويرصد ويتتبع ما وقع من انتهاكات ضد الصحفيين والصحفيات في عام 2023، وتجدر الإشارة إلى أن المحور الأخير لا يدخل في الحساب الرقمي للمؤشر ودرجاته لأنه يتقصى الوقائع ويوثقها.

وتبلغ الدرجات الكلية لمؤشر عام 2023، (200) درجة موزعة على (40) سؤال بواقع (5) درجات لكل سؤال في المحاور الأربعة الأولى - وهي الخاضعة للقياس الرقمي-، حيث كانت (صفر) دائما هي الدرجة التي تُعبّر عن «الأسوأ»، و(5) هي الدرجة التي تُعبّر عن «الأفضل».

وقُسمت درجات المؤشر الـ (200) إلى خمسة مراتب وصفية، وزن كل منها (40) درجة، وتفاصيلها كالآتي:

1. (صفر- 39) وتعني: أن حالة الإعلام «سيئة جدا».
2. (40 - 79) وتعني: أن حالة الإعلام «سيئة»
3. (80 - 119) وتعني: أن حالة الإعلام «مقبولة».
4. (120-159) وتعني: أن حالة الإعلام «جيدة».
5. (160-200) وتعني: أن حالة الإعلام «ممتازة».

وللحصول على أوصاف أكثر دقة وموضوعية، فإن الباحثين اتفقوا على أن توزيع علامات كل سؤال (صفر5-) على ثلاثة شرائح تعطي وصفا دقيقا في تحليل إجابات الصحفيين والصحفيات (عينة المؤشر) على أسئلة الاستمارة بشكل فردي، وهي كالآتي:

- (صفر، 1) تعني: الأسوأ.
- (2، 3) تعني: متوسط.
- (5،4) تعني: الأفضل.

منهجية العينة

سعى مركز حماية وحرية الصحفيين لتطوير قاعدة بيانات الصحفيين والصحفيات، والإعلاميين والإعلاميات الذين يعملون في المؤسسات الإعلامية في الأردن، ولتحقيق هذه الغاية عمل المركز على كل مما يلي:

- توجيه رسائل للمؤسسات الإعلامية طلب من خلالها أن تقوم تلك المؤسسات بتزويده بأسماء العاملين والعاملات لديها.
- مراجعة البيانات القديمة الخاصة بالصحفيين والصحفيات والمتوافرة لدى المركز.
- التأكد من أرقام هواتف (موبايلات) الصحفيين والصحفيات الواردة من كل مؤسسة.
- مقارنة ما توفر لدى المركز من بيانات خاصة بالصحفيين والصحفيات بكشف الهيئة العامة لنقابة الصحفيين.

• استبعاد كل من تثبّت المركز من عدم ممارسته لمهنة الصحافة وهم (تاركو المهنة، والمتقاعدون، والمقيمون خارج البلاد).

وبلغ عدد الصحفيين والصحفيات الذي حصل المركز على معلوماتهم، وضّمن أسماءهم/ن في الكشف الكامل الذي ستأخذ منه العينة (1169) صحفيا وصحفية، ووزعت المؤسسات الإعلامية في الكشف بناء على أعداد الصحفيين العاملين بها من الأعلى إلى الأقل، وكل مؤسسة يقل عدد موظفيها عن 10، باستثناء جوردان تايمز، وضعوا في قائمة واحدة تحت مسمى «مواقع إلكترونية وفضائيات وإذاعات خاصة»، وجمع كل الصحفيين المستقلين والمستقلات في قائمة واحدة أيضا، ونعني بالصحفي المستقل «الذي يعمل بشكل جزئي سواء مع مؤسسة إعلامية واحدة أو أكثر، أو من يُقدم خدمة صحفية لمؤسسة أو أكثر (Free-lancer)، دون أن يكون موظفا رسميا في تلك المؤسسة، أو تحت مظلتها». وقد رُتبت الأسماء في كل قوائم المؤسسات الإعلامية، وقائمة المستقلين هجائيا حسب اسم الصحفي.

واعتمد المركز اختيار عينة الدراسة على أساس العينة العشوائية الطبقية، والتي تضمن احتمال اختيار أي فرد من (مجتمع الدراسة) بيانات الصحفيين والصحفيات، وتراعي جميع الطبقات في مجتمع الدراسة من حيث مكان العمل (خاص، حكومي، خدمة عامة)، والجنس، وعضوية نقابة الصحفيين، وبلغ عدد عينة الدراسة 254 صحفي وصحفية من أصل 1169، أي بنسبة بلغت 21.7%.

وحرص مركز حماية وحرية الصحفيين على الوصول إلى أدق الإجابات من الصحفيين والصحفيات على استمارة المؤشر عبر اتباعه أسلوب الاتصال المباشر عبر الهاتف لتعبئة الاستمارة، ونفذ هذه الاتصالات 4 باحثات يمتلكن خبرات كافية في مجال تعبئة الاستبانات، وخضعن لـ 8 ساعات تدريبية على تعبئة استمارة المؤشر المتخصصة في المجال الإعلامي، ولم يكتفِ المركز بذلك، بل أنه كان يراجع الاستمارات المعبأة أولا بأول ويدقق بالإجابات، ونتيجة لذلك لم يتم استبعاد أي استمارة نتيجة خطأ من الباحثات، أو سوء فهم للأسئلة من قبل المستطلع آراؤهم.

وجدير بالمركز الإشارة إلى أن عدد العينة ازداد على مدار الخمس سنوات الماضية، حيث كان عدد العينة في عام 2020 لا يتخطى الـ 110، وارتفع عام 2021 إلى 150، ليصل عدد المشاركين والمشاركات في الإجابة على استمارة مؤشر عام 2022، إلى 210 صحفي وصحفية، وبلغ 254 في مؤشر عام 2023.

خصائص المستجيبين

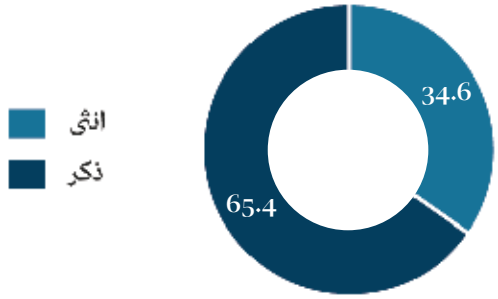

هل أنت عضو في نقابة الصحفيين

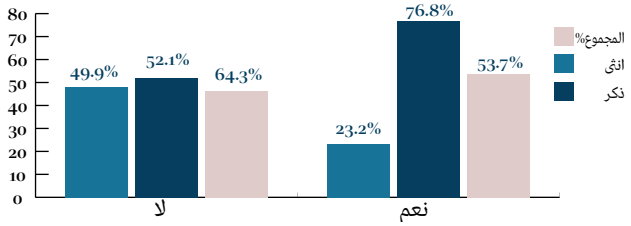

هل سبق أن عملت في مؤسسات إعلامية خارج الأردن؟

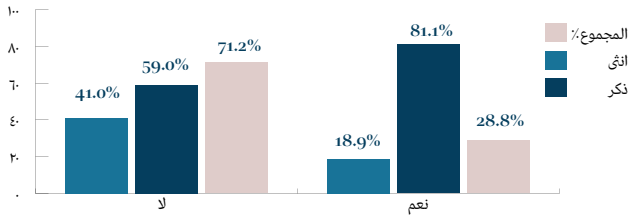

فئات سنوات الخبرة
(متوسط عدد سنوات الخبرة 16.5 سنة)

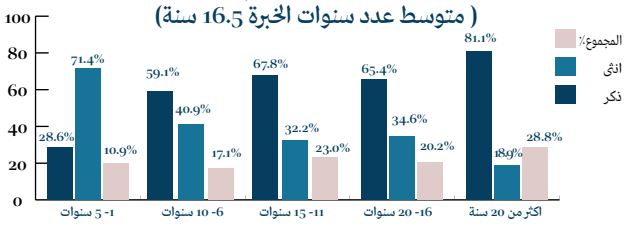

فئات العمر
(متوسط عدد سنوات الخبرة 43.3 سنة)

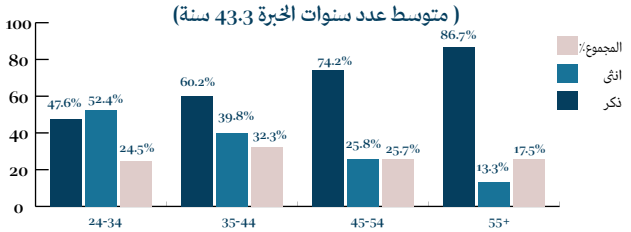

نتائج المؤشر الرقمية

حازت الأردن على (91) درجة على مؤشر حالة الإعلام لعام 2023، من مجموع درجات المؤشر البالغ (200) نقطة، وحسب المعايير المعتمدة في حساب المؤشر، فإن هذه النتيجة تقع في تصنيف «مقبولة».

وعند إمعان النظر في نتيجة كل محور على حدة، فإن محور حرية الإعلام سجل تقدما بمقدار 9 درجات، مسجلا 42 درجة مقابل 33 درجة العام الماضي 2022، ويعد ذلك تقدما لافتا ليخرج من تقييم «مقيدة» إلى «مقيدة جزئيا»، وهي أعلى نتيجة يسجلها المؤشر منذ البدء بتنفيذه عام 2020.

أما المحور الثاني مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023 فقد حاز على 20.7 درجة من أصل 35 درجة، وهو ما أعطي وصف «جيد»، ونتيجة المحور الثالث تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام بلغت 16.5 درجة من أصل 35، موصوفة بـ «مقبول»، محور الأمن الوظيفي للصحفيين والصحفيات حاز على 11.7 درجة من أصل 30 وهذا يعني أنه «مقبول». وفي الجدول أدناه تفصيل لنتائج المؤشر العام، والمحاور:

النتيجة العامة لمؤشر حالة الإعلام في الأردن	(39 - 0) سيئة جدا	(119 - 80) مقبولة 91	(159 - 120) جيدة	(200 -160) ممتازة	0: أدنى درجة 200: أعلى درجة
نتيجة المحور الأول: حرية الإعلام	(19 - 0) غيرة حرة	(59 - 40) مقيدة جزئيا 42	(79 - 60) حرة جزئيا	(100 -80) حرة	0: أدنى درجة 100: أعلى درجة
نتيجة المحور الثاني: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام ٢٠٢٣	(6 - 0) سيئة جدا	(19 - 13) مقبولة	(26 - 20) جيدة 20.7	(35 -27) ممتازة	0: أدنى درجة 35: أعلى درجة
نتيجة المحور الثالث: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام	(6 - 0) سيئة جدا	(19 - 13) مقبولة 16.5	(26 - 20) جيدة	(35 -27) ممتازة	0: أدنى درجة 35: أعلى درجة
نتيجة المحور الرابع: الأمن الوظيفي للصحفيين/ات	(5 - 0) سيء جدا	(17 - 12) مقبول 11.7	(23 - 18) جيد	(30 -24) ممتاز	0: أدنى درجة 30: أعلى درجة

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

المحور الأول

حـــريـــة الإعـــلام

مـــركـــز حمـــايـــة
وحـــريـــة الـــصـــحـفـيـن

01 - باعتقادك؛ تدعم الحكومة وسائل الإعلام بما يعزز حريتها؟

(حيث 0 تعني أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام إطلاقا.. و5 تعني أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل كبير)

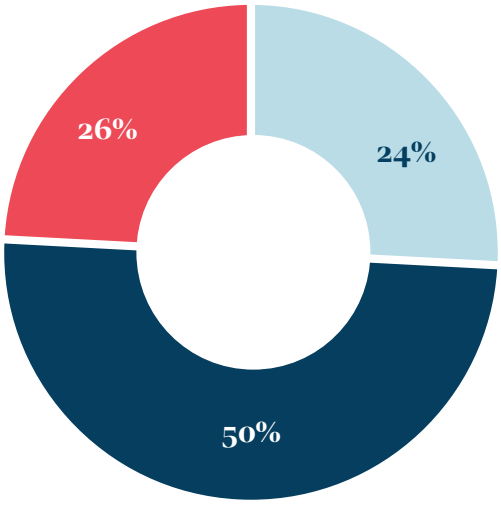

يعتقد 26% من الصحفيين والصحفيات أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها إطلاقا، فيما يرى 50% منهم أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 24% يرون أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بما يعزز حريتها وبشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	47	18.5%	سيء جدا
1	19	7.5%	سيء
2	60	23.6%	مقبول
3	67	26.4%	متوسط
4	38	15%	جيد
5	23	9%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

02 - باعتقادك؛ تتدخل السلطة التنفيذية بعمل وسائل الإعلام؟

(حيث 0 تعني أن السلطة التنفيذية غالبا ما تتدخل - بشكل كبير - بعمل وسائل الإعلام.. و5 تعني أن السلطة التنفيذية لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام على الإطلاق)

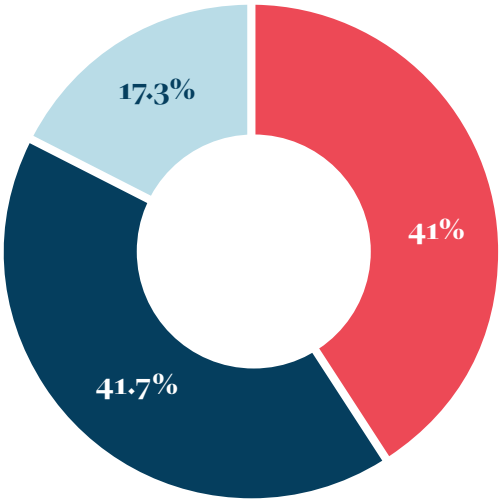

يعتقد 41% من الصحفيين والصحفيات أن السلطة التنفيذية تتدخل بعمل وسائل الإعلام بشكل كبير، ويرى 41.7% منهم أن السلطة التنفيذية تتدخل بعمل وسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 17.3% يرون أن السلطة التنفيذية لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	57	22.4%	سيء جدا
1	47	18.5%	سيء
2	40	15.7%	مقبول
3	66	26%	متوسط
4	29	11.4%	جيد
5	15	5.9%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

03 - باعتقادك؛ تضمن السياسات الرسمية تعددية وتنوع وسائل الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن السياسات الرسمية لا تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أنها تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام بشكل كبير)

13% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن السياسات الرسمية لا تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام على الإطلاق، ويعتقد 39% منهم أن السياسات الرسمية تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام بشكل متوسط، والنسبة الأعلى 48% يعتقدون أن السياسات الرسمية تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام بشكل كبير.

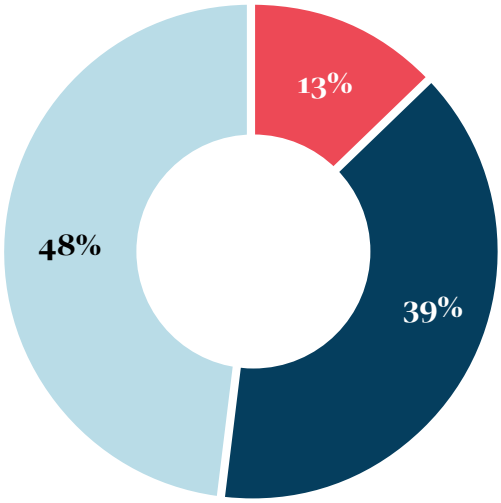

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	14	5.5%	سيء جدا
1	19	7.5%	سيء
2	36	14.2%	مقبول
3	63	24.8%	متوسط
4	59	23.2%	جيد
5	63	24.8%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

04 - باعتقادك؛ تحرص الحكومة على صون استقلالية وسائل الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن الحكومة تصون استقلالية وسائل الإعلام بشكل كبير)

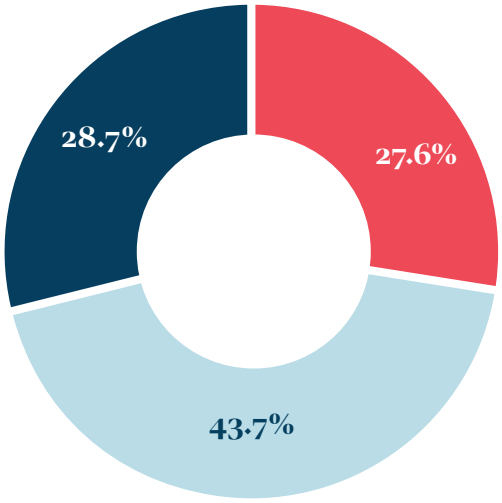

يرى ما نسبته 27.6% من المستجيبين/ات لاستمارة المؤشر أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق، و43.7% يعتقدون أن الحكومة تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام بشكل متوسط، فيما يرى 28.7% أن الحكومة تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	33	13%	سيء جدا
1	37	14.6%	سيء
2	40	15.7%	مقبول
3	71	28%	متوسط
4	50	19.7%	جيد
5	23	9	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

05 - باعتقادك؛ تطبق الحكومة والمؤسسات العامة قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال؟

(حيث أن 0 تعني أن المؤسسات الحكومية العامة لا تطبق قانون حق الحصول على المعلومات على الإطلاق.. و5 تعني أن المؤسسات الحكومية تطبق القانون بشكل كبير)

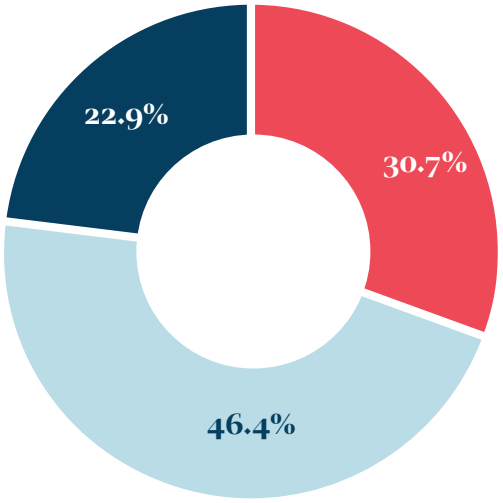

يعتقد 30.7% من الصحفيين والصحفيات أن الحكومة والمؤسسات العامة لا تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال على الإطلاق، بينما يعتقد 46.4% أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال وبشكل متوسط، و22.9% يعتقدون أن الحكومة والمؤسسات العامة تطبقان قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال وبشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	29	11.4%	سيء جدا
1	49	19.3%	سيء
2	56	22%	مقبول
3	62	24.4%	متوسط
4	36	14.2%	جيد
5	22	8.7%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

06 - باعتقادك؛ تسهم العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) في الحد من حرية الإعلام؟

(حيث 0 تعني أن العقوبات السالبة للحرية تسهم في الحد من حرية الإعلام بشكل كبير.. 5و تعني أن العقوبات السالبة للحرية لا تسهم في الحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

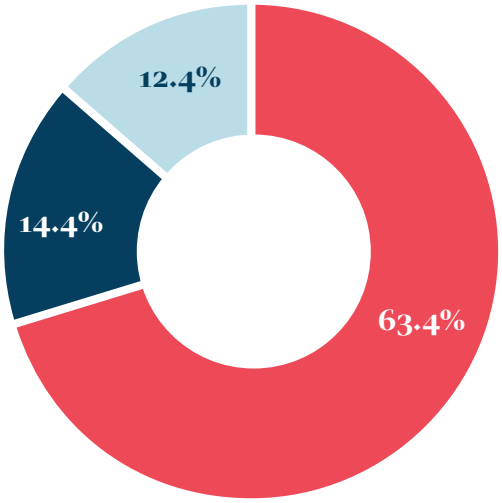

نحو ثلثي الصحفيين والصحفيات وبنسبة بلغت 63.4% يعتقدون أن العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) تُسهم في الحد من حرية الإعلام بشكل كبير، فيما 14.4% يعتقدون أنها تسهم في الحد من حرية الإعلام بشكل متوسط، مقابل 12.2% يعتقدون أن العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) لا تُسهم في الحد من حرية الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	104	41%	سيء جدا
1	57	22.4%	سيء
2	28	11%	مقبول
3	34	13.4%	متوسط
4	19	7.5%	جيد
5	12	4.7%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

07 - باعتقادك؛ يتعرض الصحفيون/ات لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات عادة ما يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام على الإطلاق)

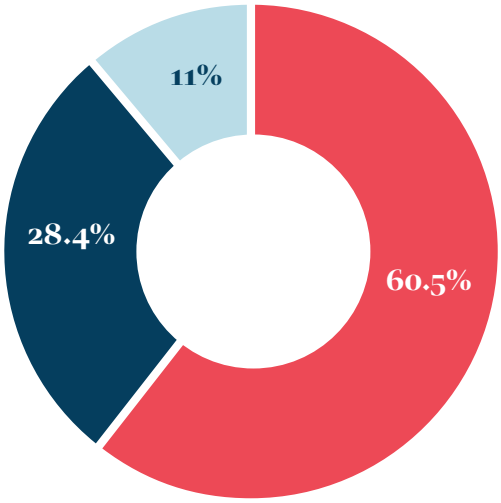

60.5% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون بتعرض الصحفيين/ات لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام بشكل كبير، فيما 28.4% يعتقدون أن الصحفيين/ات يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 11% يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	82	32.2%	سيء جدا
1	72	28.3%	سيء
2	34	13.4%	مقبول
3	38	15%	متوسط
4	17	6.7%	جيد
5	11	4.3%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

08 - باعتقادك؛ تتعرض وسائل الإعلام لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية؟

(حيث أن 0 تعني أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية بشكل كبير.. و5 تعني أن وسائل الإعلام لا تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية على الإطلاق)

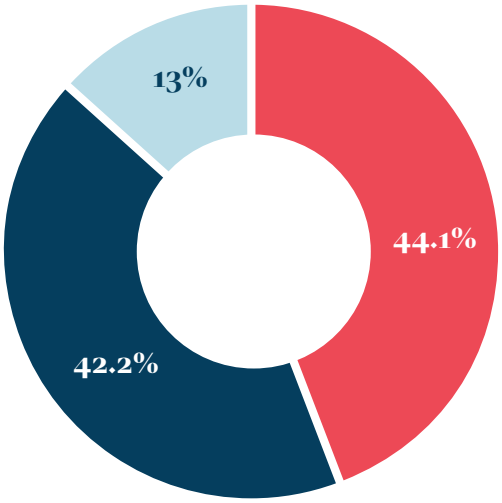

يرى الصحفيون والصحفيات وبنسبة 44.1% أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية وبشكل كبير، فيما 42.2% يعتقدون أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية وبشكل متوسط، مقابل 13% يعتقدون أن وسائل الإعلام لا تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	48	18.9%	سيء جدا
1	64	25.2%	سيء
2	54	21.3%	مقبول
3	53	20.9%	متوسط
4	23	9	جيد
5	12	4.7%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

09 - باعتقادك؛ يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة؟

(حيث أن 0 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

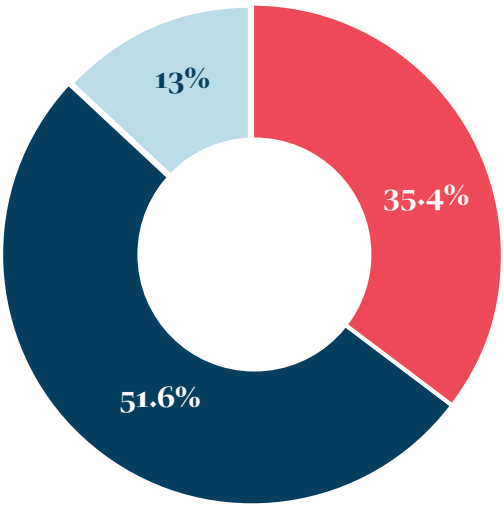

يعتقد 35.4% من الصحفيين والصحفيات أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة على الإطلاق، فيما 51.6% يعتقدون أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة بشكل متوسط، مقابل 13% يعتقدون أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	56	22%	سيء جدا
1	34	13.4%	سيء
2	44	17.3%	مقبول
3	87	34.3%	متوسط
4	26	10.2%	جيد
5	7	2.8%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

10 - باعتقادك؛ يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

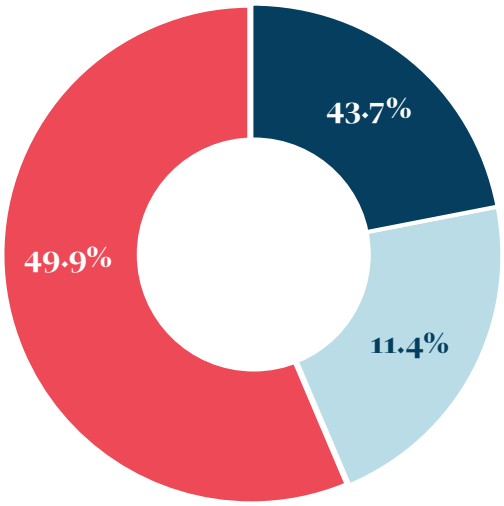

يعتقد 44.9% من الصحفيين والصحفيات أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام على الإطلاق، فيما 43.7% يعتقدون أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 11.4% أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	76	29.9%	سيء جدا
1	38	15%	سيء
2	48	18.9%	مقبول
3	63	24.8%	متوسط
4	24	9.4%	جيد
5	5	2%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

11 - باعتقادك؛ تدعم مؤسسات المجتمع المدني حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد؟

(حيث أن 0 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بشكل كبير)

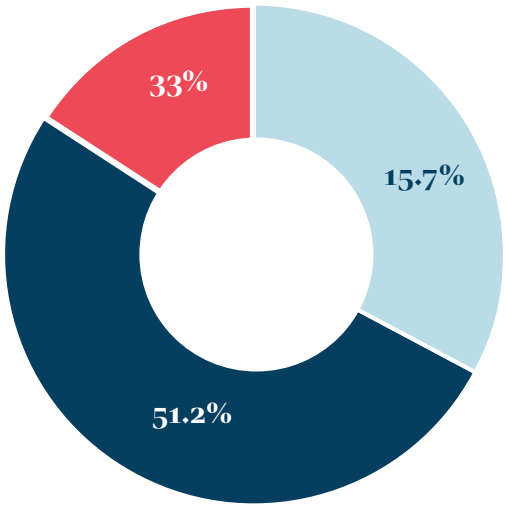

يعتقد 33% من المستطلع آراؤهم أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد بشكل كبير، و51.2% يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد بشكل متوسط، مقابل 15.7% يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	17	6.7%	سيء جدا
1	23	9%	سيء
2	39	15.4%	مقبول
3	91	35.8%	متوسط
4	59	23.2%	جيد
5	25	9.8%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

12 - باعتقادك؛ تدافع نقابة الصحفيين عن حرية الإعلام بفعالية؟

(حيث أن 0 تعني أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام إطلاقاً.. 5 تعني أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية وبشكل كبير)

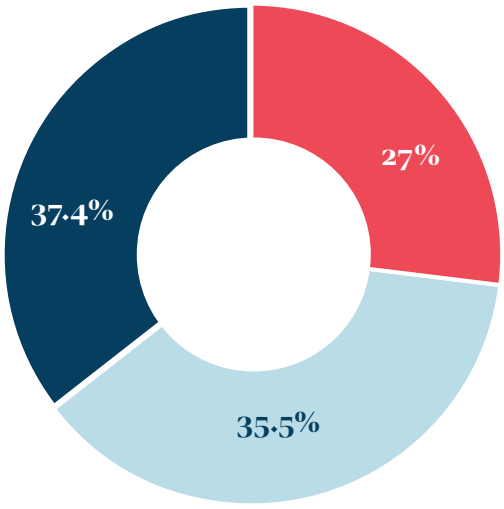

يعتقد 27% من المستطلع آراؤهم أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام بفعالية على الإطلاق، بينما 37.4% يرون أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية بشكل متوسط، مقابل 35.5% يعتقدون أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	44	17.3%	سيء جدا
1	25	9.8%	سيء
2	36	14.2%	مقبول
3	59	23.2%	متوسط
4	51	20.1%	جيد
5	39	15.4	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

13 - باعتقادك؛ تستخدم الحكومة (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن الحكومة عادة ما تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الحكومة لا تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في وسائل الإعلام على الإطلاق)

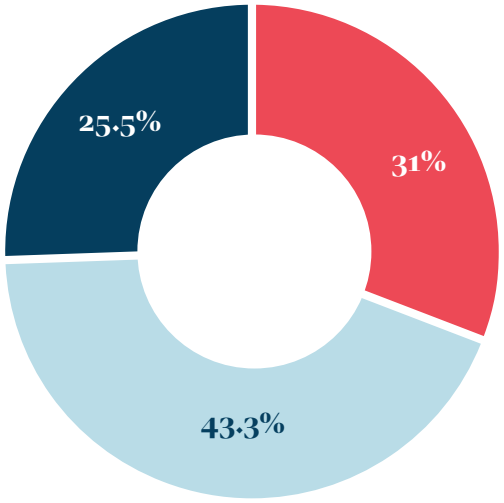

يعتقد 31% من الصحفيين والصحفيات أن الحكومة تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل كبير، فيما يرى 43.3% يرون أن الحكومة تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 25.5% يعتقدون أن الحكومة لا تستخدم (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	42	16.5%	سيء جدا
1	37	14.6%	سيء
2	43	16.9%	مقبول
3	67	26.4%	متوسط
4	46	18%	جيد
5	19	7.5%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

14 - باعتقادك؛ يفرض الصحفيون/ات رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات عادة ما يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم أثناء قيامهم بواجبهم المهني على الإطلاق)

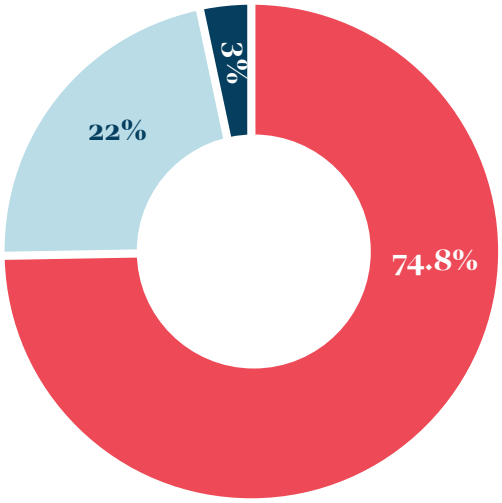

أكثر من ثلثي الصحفيين والصحفيات وبنسبة بلغت 74.8% يعتقدون أن الصحفيين/ات يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبشكل كبير، فيما يرى 22% منهم أن الصحفيين/ات يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي وبشكل متوسط، وبنسبة لا تتجاوز 3.2% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي على الإطلاق، وهذا يعني أن 96.8% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي بشكل كبير إلى متوسط.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	140	55.1%	سيء جدا
1	50	19.7%	سيء
2	37	14.6%	مقبول
3	19	7.5%	متوسط
4	6	2.4%	جيد
5	2	0.8%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

15 - باعتقادك؛ يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي منصات التواصل الاجتماعي؟

(حيث (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية على الإطلاق)

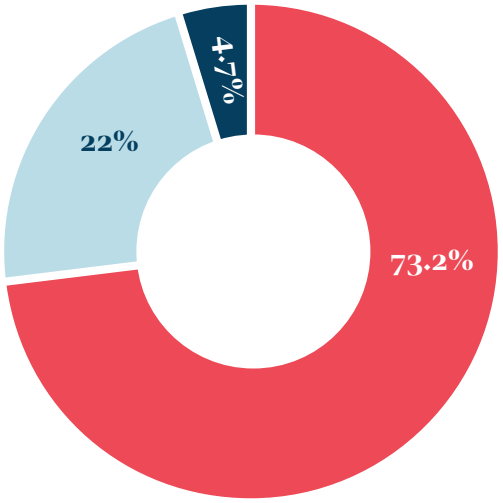

ومرة أخرى يرى أكثر من ثلثي الصحفيين والصحفيات وبنسبة بلغت 73.2% أن الصحفيين/ـات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي وبشكل كبير، فيما يرى 22% منهم أن الصحفيين/ـات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي، وبشكل متوسط، وبنسبة لا تتجاوز 4.7% من المستطلع آراؤهم يعتقدون أن الصحفيين/ـات لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق، وهذا يعني أن 95.2% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي على منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير إلى متوسط.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	98	38.6%	سيء جدا
1	88	34.6%	سيء
2	27	10.6%	مقبول
3	29	11.4%	متوسط
4	11	4.3%	جيد
5	1	0.4%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

16 - باعتقادك؛ تحد أوامر منع النشر القضائية من حرية الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن أوامر منع النشر القضائية تحد من حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن تلك الأوامر لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

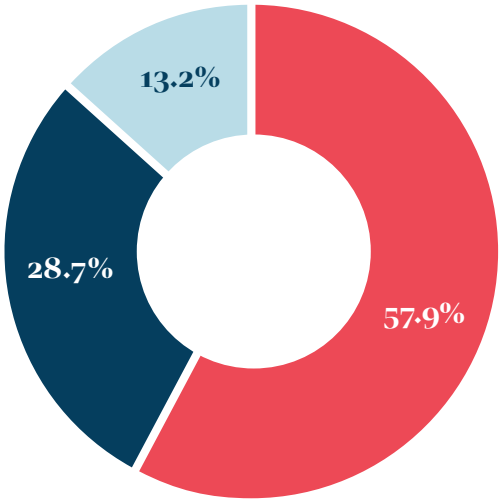

57.9% من الصحفيين والصحفيات يرون أن أوامر منع النشر القضائية تحد من حرية الإعلام بشكل كبير، فيما يرى 28.7% يرون أن أوامر منع النشر القضائية تحد من حرية الإعلام بشكل متوسط، مقابل 13.2% يعتقدون أن أوامر منع النشر القضائية لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	83	32.7%	سيء جدا
1	64	25.2%	سيء
2	45	17.7%	مقبول
3	28	11%	متوسط
4	26	10.2%	جيد
5	8	3%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

17 - باعتقادك؛ حرية الإعلام مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟

(حيث أن 0 تعني أن حرية الإعلام والتعبير غير مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق.. و5 تعني أنها مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير)

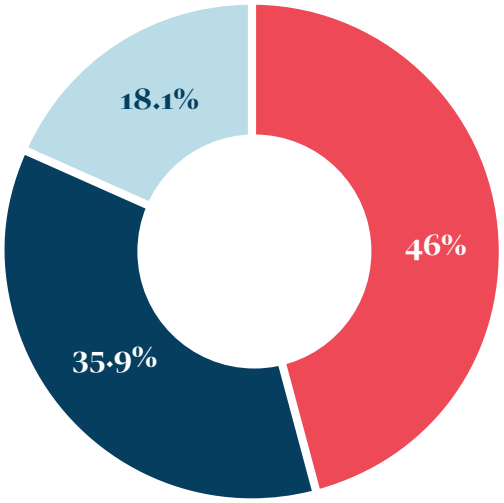

يرى ما نسبته 46% من الصحفيين والصحفيات أن حرية الإعلام غير مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق، فيما يرى 35.9% أنها مصانة بشكل متوسط، مقابل 18.1% يعتقدون أنها مصانة بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	69	27.2%	سيء جدا
1	48	18.9%	سيء
2	38	15%	مقبول
3	53	20.9%	متوسط
4	40	15.7%	جيد
5	6	2.4%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

18 - باعتقادك؛ يشعر الصحفيون/ات بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يشعرون بذلك على الإطلاق)

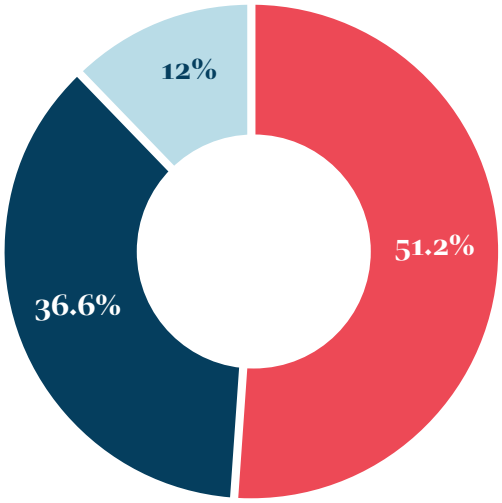

يعتقد 51.2% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير، بينما يعتقد 36.6% أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل متوسط، مقابل 12% فقط يعتقدون أن الصحفيين/ات لا يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	75	29.5%	سيء جدا
1	55	21.7%	سيء
2	50	19.7%	مقبول
3	43	16.9%	متوسط
4	22	8.7%	جيد
5	9	3.5%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

19 - باعتقادك؛ يشعر الصحفيون/ات بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير.. 5 تعني أنهم لا يشعرون بذلك على الإطلاق)

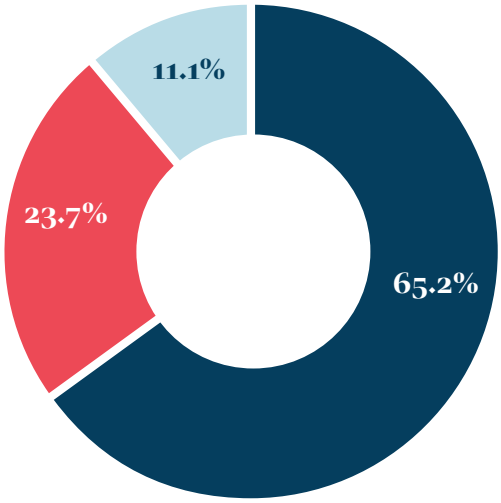

يعتقد 65.2% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيات لا تتعرضن للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية على الإطلاق، بينما يعتقد 23.7% أنهن يتعرضن للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية بشكل متوسط، مقابل 11.1% فقط يعتقدون أنهن يتعرضن للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية بشكل كبير.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	6	2.4%	سيء جدا
1	22	8.7%	سيء
2	21	8.3%	مقبول
3	39	15.4%	متوسط
4	59	23.2%	جيد
5	107	42%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

20 - باعتقادك؛ يفضل المسؤولون الحكوميون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم؟

(حيث (حيث أن 0 تعني أن المسؤولين الحكوميين عادة ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم.. و5 تعني أن المسؤولين الحكوميين لا يفضلون إجراء المقابلات في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق)

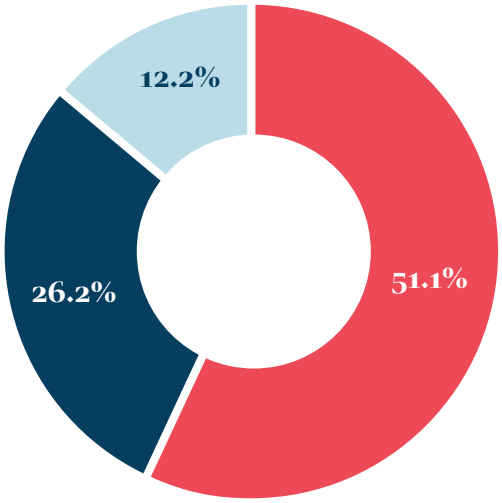

يعتقد 51.4% من الصحفيين والصحفيات أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم بشكل كبير، فيما يعتقد 26.2% أن المسؤولين الحكوميين يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم بشكل متوسط، و12.2% يعتقدون أن المسؤولين الحكوميين لا يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	90	35.4%	سيء جدا
1	41	16%	سيء
2	36	14.2%	مقبول
3	56	22%	متوسط
4	26	10.2%	جيد
5	5	2%	ممتاز
الدرجة	254	100%	

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

المحور الثاني

مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023

مركز حماية وحرية الصحفيين

01 - باعتقادك؛ يفرض قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة قيودا على حرية الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 يفرض قيودا إضافية على حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 لا يفرض قيودا إضافية على حرية الإعلام بشكل كبير على الإطلاق)

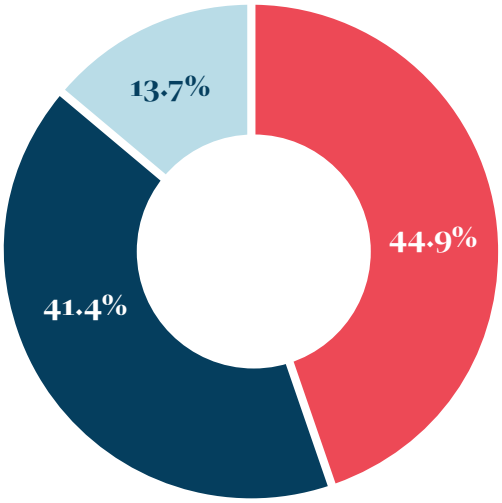

يعتقد 44.9% من الصحفيين والصحفيات أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل كبير، فيما يعتقد 41.4% أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة يفرض قيودا على حرية الإعلام بشكل متوسط، و13.7% يعتقدون أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة لا يفرض قيودا على حرية الإعلام على الإطلاق؛ وهنا نوه إلى أن من يعتقدون أن قانون الجرائم الإلكترونية بشكل عام يفرض قيودا على حرية الإعلام بدرجة كبيرة إلى متوسطة يشكلون ما نسبته 86.3% من العينة الإجمالية.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	36	24.8%	سيء جدا
1	51	20.1%	سيء
2	53	20.9%	مقبول
3	52	20.5%	متوسط
4	24	9.4%	جيد
5	11	4.3%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

02 - باعتقادك؛ يفرض نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» قيدا على حرية العمل الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

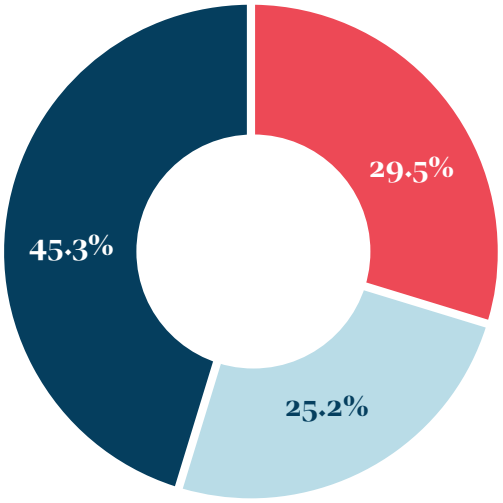

يعتقد 29.5% من الصحفيين والصحفيات أن نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير، فيما يعتقد 25.2% أن نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل متوسط، و45.3% يعتقدون أن نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة» لا يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	32	12.6%	سيء جدا
1	43	16.9%	سيء
2	30	11.8%	مقبول
3	34	13.4%	متوسط
4	52	20.5%	جيد
5	63	24.8%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

03 - باعتقادك؛ يفرض نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» قيدا على حرية العمل الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

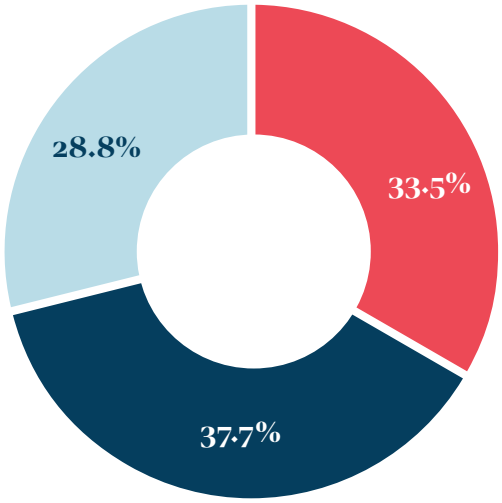

يعتقد ما نسبته 33.5% من الصحفيين والصحفيات أن نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير، فيما يعتقد 37.7% أن نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل متوسط، و28.8% يعتقدون أن نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية» لا يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	39	15.4%	سيء جدا
1	46	18.1%	سيء
2	40	15.7%	مقبول
3	56	22%	متوسط
4	37	14.6%	جيد
5	36	14.2%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

04 - باعتقادك؛ يفرض نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» قيدا على حرية العمل الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

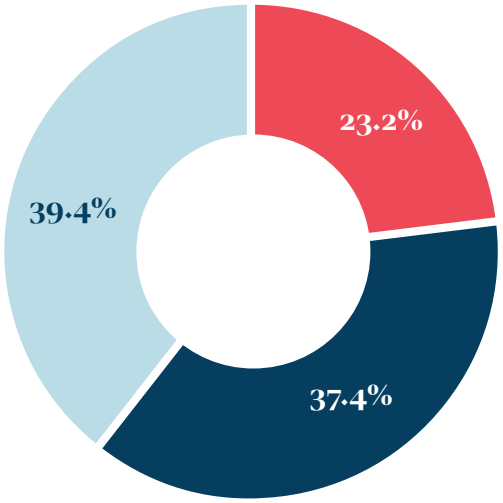

يعتقد ما نسبته 23.2% من الصحفيين والصحفيات أن نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير، فيما يعتقد 37.4% أن نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل متوسط، و39.4% يعتقدون أن نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي «تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة» لا يفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	26	10.2%	سيء جدا
1	33	13%	سيء
2	52	20.5%	مقبول
3	43	16.9%	متوسط
4	45	17.7%	جيد
5	55	21.7	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

05 - باعتقادك؛ تسهم التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات في تعزيز مساحة حرية الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لا تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق..

و5 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام بشكل كبير)

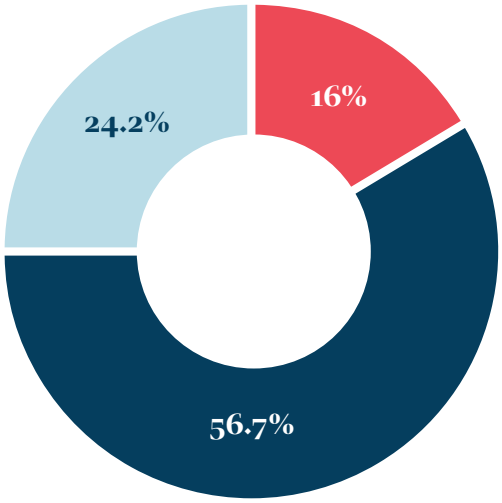

16% فقط من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات لن تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق، مقابل 56.7% منهم يرونها ستسهم بشكل متوسط في تعزيز مساحة حرية الإعلام، و24.2% يرونها ستسهم بشكل كبير في تعزيز مساحة حرية الإعلام.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	15	5.9%	سيء جدا
1	26	10.2%	سيء
2	34	13.4%	مقبول
3	110	43.3%	متوسط
4	48	18.9%	جيد
5	21	8.3%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

06 - باعتقادك؛ عملت وسائل الإعلام المحلية على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود؟

(حيث أن 0 تعني أن وسائل الإعلام لم تعمل على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام عملت على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود بشكل كبير)

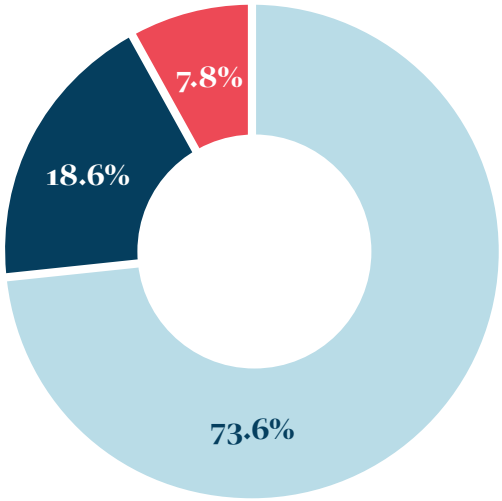

عملت وسائل الإعلام المحلية على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود بشكل كبير هذا ما يعتقده 73.6% من الصحفيين والصحفيات، و18.6% يرون ذات الأمر ولكن بشكل متوسط، مقابل 7.8% فقط يعتقدون أن وسائل الإعلام المحلية لم تعمل على الإطلاق على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	9	3.5%	سيء جدا
1	11	4.3%	سيء
2	11	4.3%	مقبول
3	36	14.2%	متوسط
4	77	30.3%	جيد
5	110	43.3%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

07 - باعتقادك؛ شكلت وسائل الإعلام الأردنية مصدرا موثوقا للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة؟

(حيث أن 0 تعني أن وسائل الإعلام لم تشكل مصدرا مهما للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام مصدرا مهما للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة بشكل كبير)

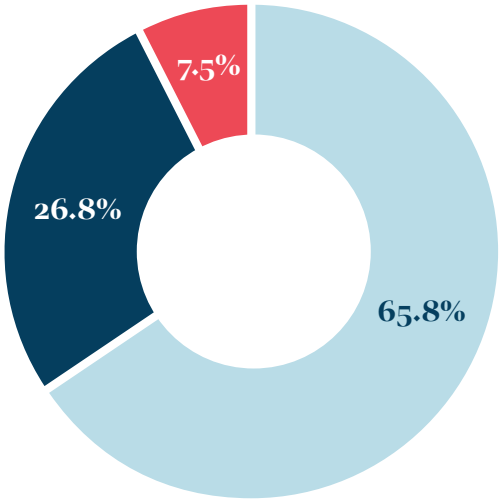

شكلت وسائل الإعلام الأردنية مصدرا موثوقا للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة باعتقاد 65.8% من الصحفيين والصحفيات بشكل كبير، و26.8% يرون الأمر ذاته ولكن بشكل متوسط، مقابل 7.5% فقط يعتقدون أن وسائل الإعلام الأردنية لم تشكل مصدرا موثوقا للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	7	2.8%	سيء جدا
1	12	4.7%	سيء
2	18	7.1%	مقبول
3	50	19.7%	متوسط
4	83	32.7%	جيد
5	84	33.1%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

المحور الثالث

تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام

مركز حماية وحرية الصحفيين

01 - باعتقادك؛ ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية التعبير في الأردن؟

(حيث أن 0 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على تعزيز حرية التعبير في الأردن على الإطلاق... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت منصات التواصل الاجتماعي على تعزيز حرية التعبير في الأردن بشكل كبير)

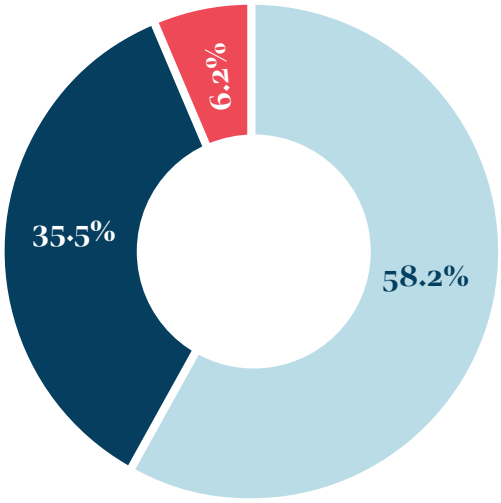

يعتقد 58.2% من الصحفيين والصحفيات أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية التعبير في الأردن بشكل كبير، و35.5% يرون أنها ساهمت في تعزيز حرية التعبير في الأردن بشكل متوسط، مقابل 6.2% فقط يعتقدون أنها لم تُساهم في تعزيز حرية التعبير في الأردن على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	8	3.1%	سيء جدا
1	8	3.1%	سيء
2	35	13.8%	مقبول
3	55	21.7%	متوسط
4	75	29.5%	جيد
5	73	28.7%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

02 - باعتقادك؛ ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية الإعلام في الأردن؟

(حيث أن 0 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على تعزيز حرية الإعلام في الأردن على الإطلاق... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت منصات التواصل الاجتماعي على تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير)

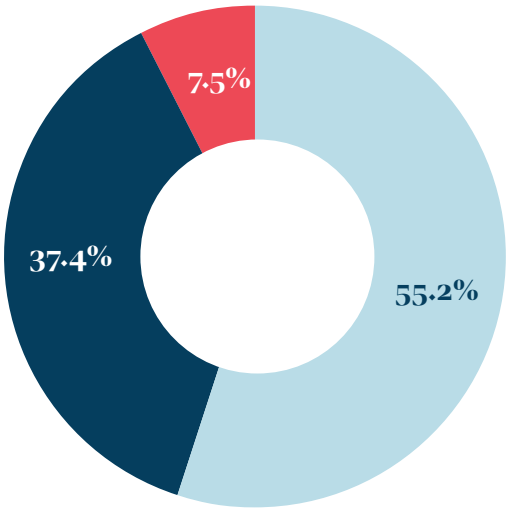

55.2% من الصحفيين والصحفيات يعتقدون أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت في تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير، و37.4% يرون أنها ساهمت في تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل متوسط، مقابل 7.5% فقط يعتقدون أنها لم تُساهم في تعزيز حرية الإعلام في الأردن على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	6	2.4%	سيء جدا
1	13	5.1%	سيء
2	29	11.4%	مقبول
3	66	26%	متوسط
4	87	34.3%	جيد
5	53	20.9%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

03 - باعتقادك؛ أثرت منصات التواصل الاجتماعي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية؟

(حيث أن 0 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي وكبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت إيجابيا وكبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية)

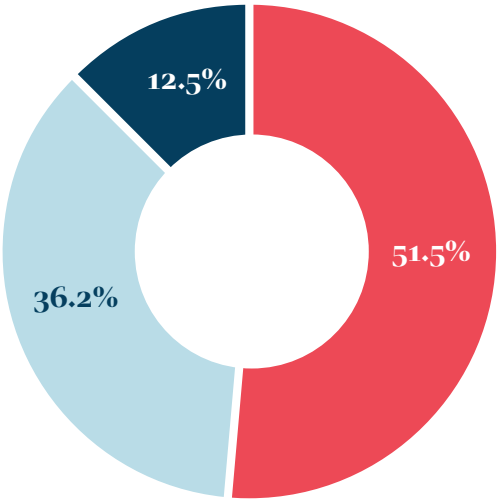

الصحفيون والصحفيات يعتقدون أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية وبنسبة بلغت 51.5%، ويرى ما نسبته 36.2% أنها لم تؤثر لا سلبا ولا إيجابا على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية، مقابل 12.5% يعتقدون أنها أثرت بشكل إيجابي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	73	28.7%	سيء جدا
1	58	22.8%	سيء
2	51	20.1%	مقبول
3	41	16.1%	متوسط
4	22	8.7%	جيد
5	9	3.5%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

04 - باعتقادك؛ أثر ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية؟

(حيث أن 0 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثر على تراجع مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير... و5 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق)

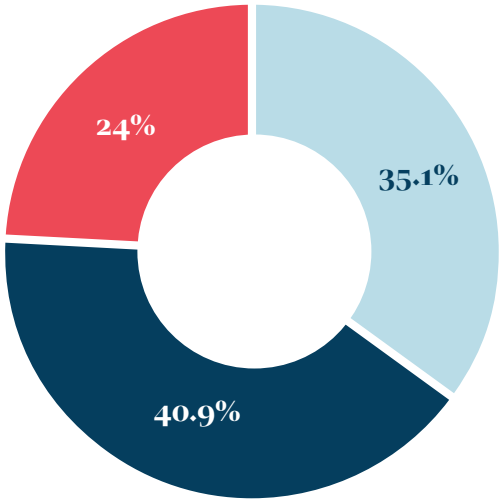

يرى 35.1% من المستطلع آراؤهم أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير، وما نسبته 40.9% يرون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل متوسط، مقابل 24% يعتقدون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر إطلاقا على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	38	15%	سيء جدا
1	51	20.1%	سيء
2	47	18.5%	مقبول
3	57	22.4%	متوسط
4	40	15.7%	جيد
5	21	8.3%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

05 - أثر ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي؟

(حيث أن 0 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثر في تراجع مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير... و5 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر مصداقية منصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق)

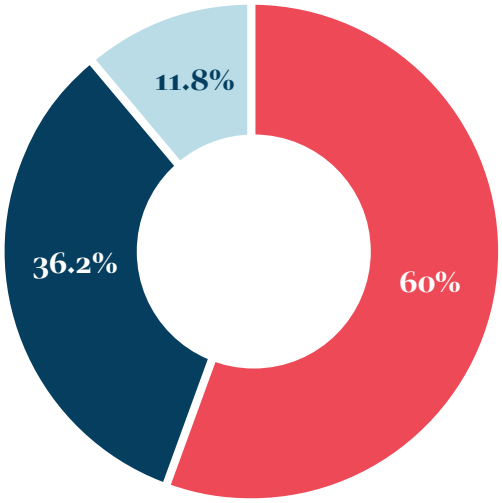

ويرى 60% من المستطلع آراؤهم أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وما نسبته 36.2% يرون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثّر على منصات التواصل الاجتماعي بشكل متوسط، مقابل 11.8% يعتقدون أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر إطلاقا على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	57	22.4%	سيء جدا
1	75	29.5%	سيء
2	50	19.7%	مقبول
3	42	16.5%	متوسط
4	25	9.8%	جيد
5	5	2%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

06 - باعتقادك؛ أثر تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور على مكانة وسائل الإعلام المحلية؟

(حيث أن 0 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور ساهم في تراجع مكانة وسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر على مكانة وسائل الإعلام على الإطلاق

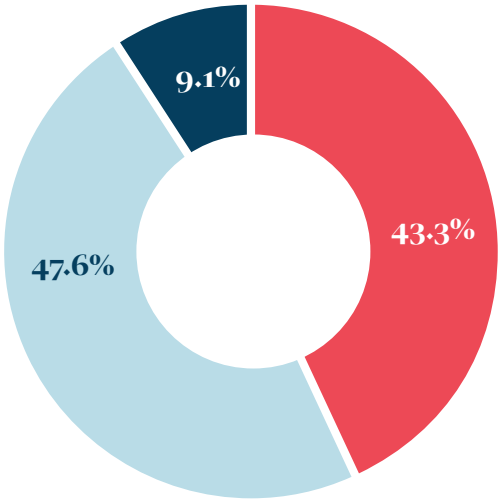

يعتقد 43.3% من الصحفيين والصحفيات أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثّر على مكانة وسائل الإعلام المحلية بشكل كبير، و47.6% يرون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور أثّر على مكانة وسائل الإعلام المحلية بشكل متوسط، مقابل 9.1% يعتقدون أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر إطلاقا على مكانة وسائل الإعلام المحلية.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	32	12.6%	سيء جدا
1	78	30.7%	سيء
2	62	24.4%	مقبول
3	59	23.2%	متوسط
4	19	7.5%	جيد
5	4	1.6%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

07 - باعتقادك؛ يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي؟

(حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير... و5 تعني أن الصحفيون/ات لا يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق)

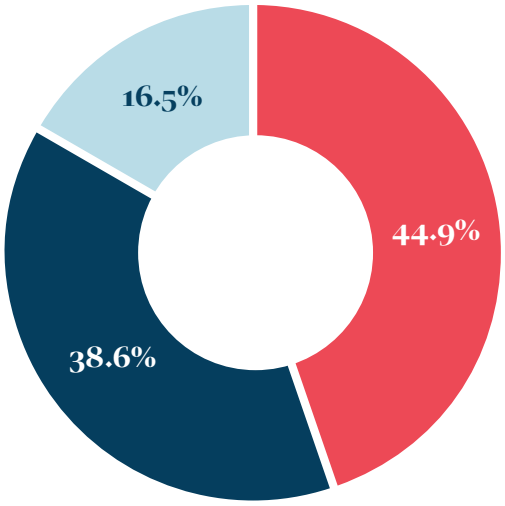

يعتقد 44.9% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير، و38.6% يرون أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل متوسط، مقابل 16.5% يرون أن الصحفيين/ات لايتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	60	23.6%	سيء جدا
1	54	21.3%	سيء
2	59	23.2%	مقبول
3	39	15.4%	متوسط
4	33	13%	جيد
5	9	3.5%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

المحور الرابع

الأمن الوظيفي للصحفيين/ات

مركز حماية وحرية الصحفيين

01 - باعتقادك؛ يشعر الصحفيون/ات أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل؟

(حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل بشكل كبير... و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يشعرون بعدم وجود أمن وظيفي في العمل على الإطلاق)

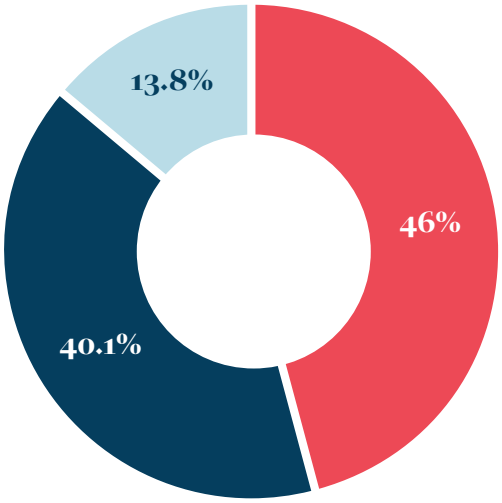

يعتقد 46% من الصحفيين والصحفيات أن الصحفيين/ات يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل بشكل كبير، و40.1% يرون أن الصحفيين/ات يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل بشكل متوسط، مقابل 13.8% يرون أن الصحفيين/ لا يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	72	28.3%	سيء جدا
1	45	17.7%	سيء
2	40	15.7%	مقبول
3	62	24.4%	متوسط
4	23	9.1%	جيد
5	12	4.7	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

02 - باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق)

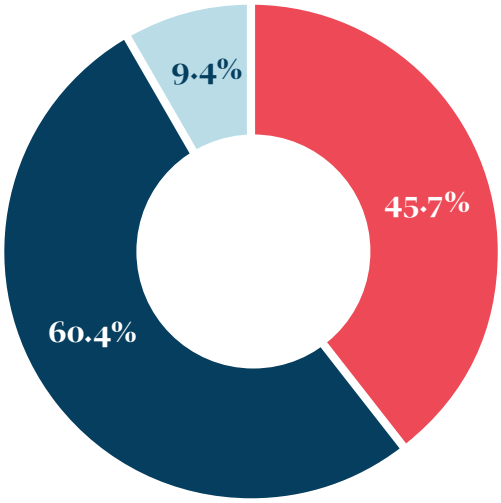

يرى 45.7% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير، و60.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل متوسط، مقابل 9.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يُساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	54	21.3%	سيء جدا
1	62	24.4%	سيء
2	66	26%	مقبول
3	48	18.9%	متوسط
4	23	9%	جيد
5	1	0.4%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

03 - باعتقادك؛ أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تراجع حرية الإعلام؟

(حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر على حرية الإعلام على الإطلاق)

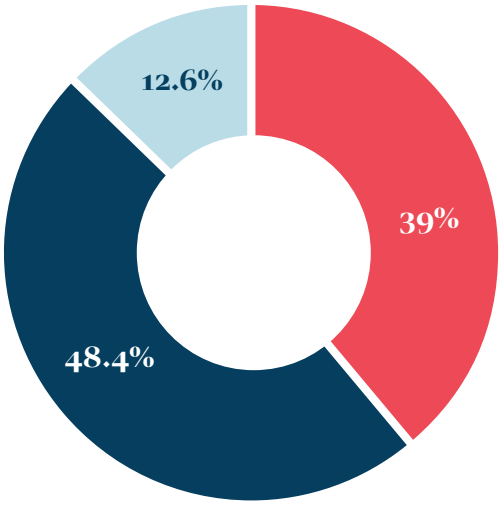

وبنسبة 39% يرى الصحفيون والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام بشكل كبير، و48.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام بشكل متوسط، مقابل 12.6% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع حرية الإعلام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	39	15.4%	سيء جدا
1	60	23.6%	سيء
2	56	22%	مقبول
3	67	26.4%	متوسط
4	28	11%	جيد
5	4	1.6%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

04 - باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات على اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام؟

(حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمام الصحفيين بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر على اهتمام الصحفيين بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام على الإطلاق)

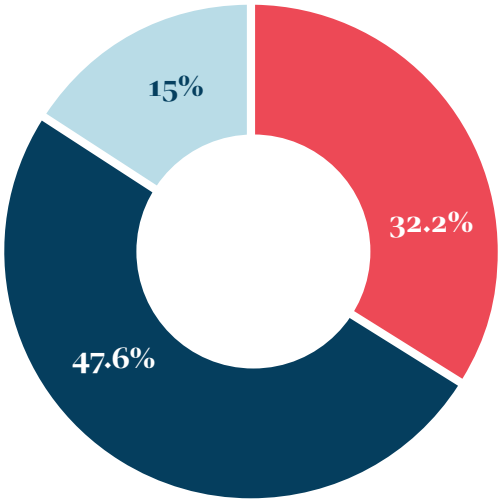

يعتقد 32.2% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام بشكل كبير، و47.6% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام بشكل متوسط، مقابل 15% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر على اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	24	9.4%	سيء جدا
1	58	22.8%	سيء
2	63	24.8%	مقبول
3	71	28%	متوسط
4	35	13.8%	جيد
5	3	1.2%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

05 - باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة؟

(حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق)

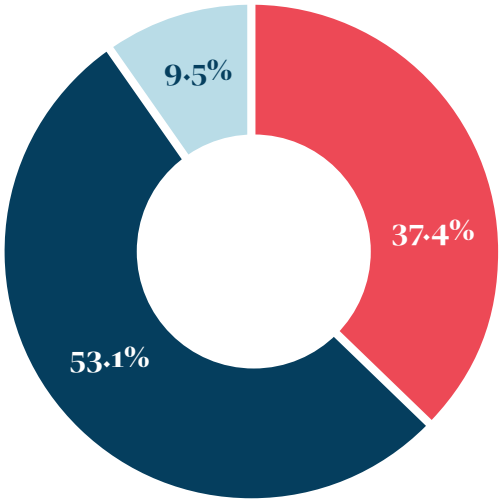

يعتقد 37.4% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير، و53.1% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل متوسط، مقابل 9.5% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	47	18.5%	سيء جدا
1	48	18.9%	سيء
2	61	24%	مقبول
3	74	29.1%	متوسط
4	22	8.7%	جيد
5	2	0.8%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

06 - باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات؟

(حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء الحكومة للصحفيين/ات بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء الحكومة للصحفيين/ات على الإطلاق)

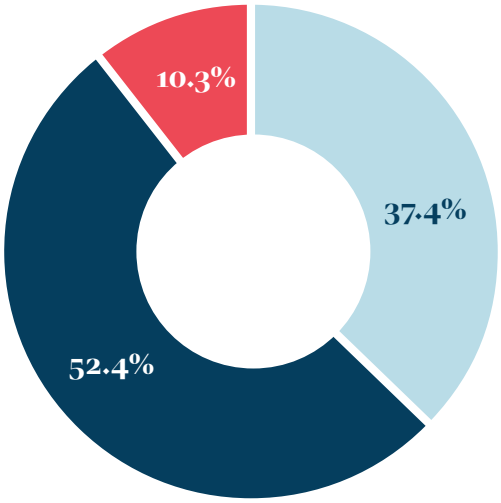

يعتقد 37.4% من الصحفيين والصحفيات أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات بشكل كبير، و52.4% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات بشكل متوسط، مقابل 10.3% يرون أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات على الإطلاق.

وفي الجدول أدناه عدد ونسبة المجيبين/ات على هذا السؤال بشكل تفصيلي.

الدرجة	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين من العدد الكلي	وصف الدرجة
صفر	24	9.4%	سيء جدا
1	71	28%	سيء
2	66	26%	مقبول
3	67	26.4%	متوسط
4	20	7.9%	جيد
5	6	2.4%	ممتاز
الدرجة	**254**	**100%**	

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

المحور الخامس

المضايقات والانتهاكات

مركز حماية وحرية الصحفيين

تعرض حوالي خمس الصحفيين (18%) إلى نوع ما من أنواع المضايقات أو الانتهاكات خلال العام 2023، بينما أفاد 82% بأنهم لم يتعرضوا للمضايقات أو الانتهاكات. وما لفت الانتباه في النتائج هو أن تعرض الصحفيين الذكور للمضايقات والانتهاكات كان أعلى من تعرض الصحفيات الإناث، حيث تعرض 11% من الصحفيات للمضايقات مقابل 21% من الصحفيين الذكور الذين تعرضوا للمضايقات والانتهاكات في عام 2023. الجدول رقم (1).

أظهرت النتائج أن الصحفيين الأعضاء في نقابة الصحفيين كانوا أكثر تعرضًا للمضايقات والانتهاكات خلال عام 2023، حيث بلغت نسبة التعرض لهذه الحوادث 21.7% بين الأعضاء مقارنة بنسبة 13.4% بين الصحفيين غير الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، كان الصحفيون الذين عملوا في مؤسسات إعلامية خارج الأردن أكثر عرضة للمضايقات والانتهاكات خلال العام 2023، حيث بلغت نسبة التعرض لهذه الحوادث 25.7% بين الصحفيين الذين عملوا في مؤسسات إعلامية خارج الأردن مقابل 14.8% بين الصحفيين الذين لم يعملوا في مؤسسات إعلامية خارج الأردن خلال نفس الفترة.

هل تعرضت لأية مضايقات، أو انتهاكات خلال العام 2023؟

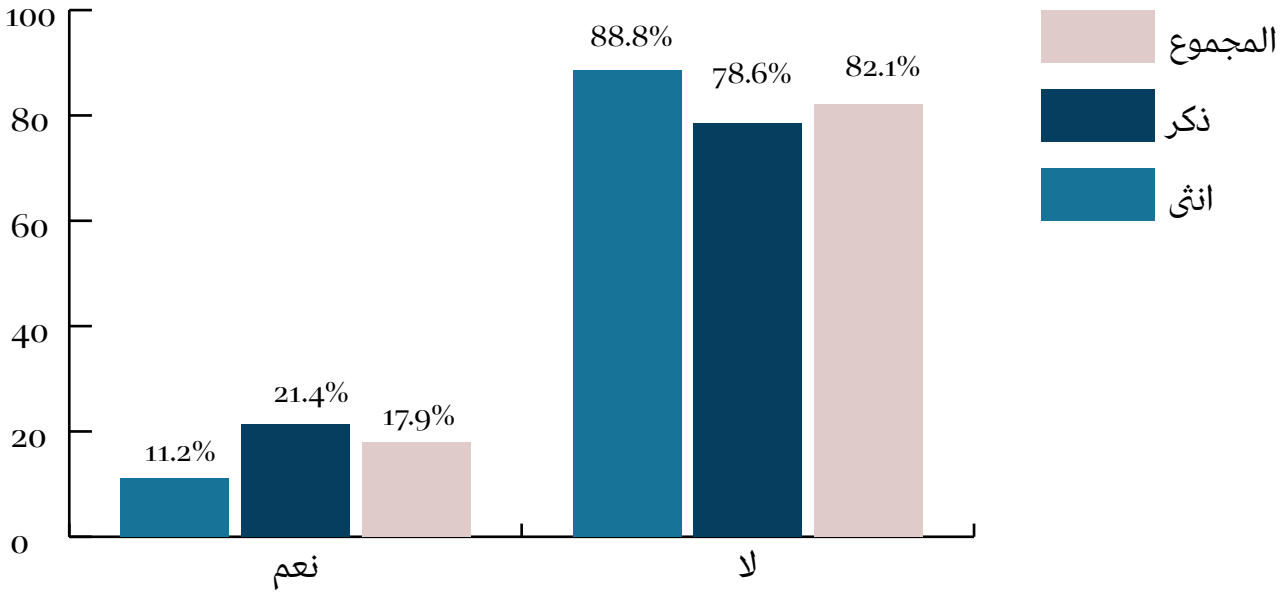

تنوعت أشكال المضايقات والانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون، حيث كان أكثر شكل من أشكال المضايقات هو «الضغوط والمضايقات» بنسبة 21%. وكان منع النشر في المرتبة الثانية بنسبة 12%، تلته الرقابة اللاحقة في المرتبة الثالثة بنسبة 11%، والقدح والذم في المرتبة الرابعة بنسبة 10%. أما التهديد فجاء في المرتبة الخامسة بنسبة 8%، والرقابة المسبقة على المواد المنشورة بنسبة 7%. وجاء حجب المعلومات وحذف المادة المكتوبة أو المصورة في المرتبة السابعة بنسبة 5% لكل منهما.

نوع الانتهاك	التكرار	النسبة
مضايقة وضغوط	21	21%
منع من النشر	12	12%
رقابة لاحقة	11	11%
القدح والذم	10	10%
تهديد	8	8%
رقابة مسبقة	7	7%
حجب المعلومات	5	5%
حذف المادة المكتوبة أو المصورة	5	5%
المنع من البث	3	3%
منع تغطية	3	3%
اعتداء بالضرب	2	2%
الحض على الكراهية والعداوة	2	2%
منع من السفر	2	2%
نقل تعسفي	2	2%
الحرمان من محاكمة عادلة	1	1%
أخرى	1	1%
حبس (بعد صدور حكم قضائي قطعي)	1	1%
حجب موقع	1	1%
حجز حرية (الصحفي/ة دون قرار قضائي)	1	1%
قرصنة الصفحات الشخصية على الإنترنت	1	1%
مصادرة بعد الطبع	1	1%
نشر الأسرار الشخصية أو التهديد بنشرها	1	1%
مجموع	101	100%

وفقًا للدراسة، أفاد حوالي ثلث الصحفيين (29.6%) بأنهم سمعوا عن صحفيين تعرضوا لانتهاك أو مضايقة أثناء أداء عملهم الإعلامي، بينما أكد حوالي 65% من الصحفيين أنهم لم يسمعوا عن أي حالات انتهاك أو مضايقة تعرض لها زملاؤهم في المجال الإعلامي. الشكل رقم (11).

تشير النتائج إلى أن نسبة الصحفيين الذكور الذين سمعوا عن الانتهاكات والمضايقات التي تعرض لها زملاؤهم الصحفيين تبلغ 33.9%، بينما بلغت هذه النسبة 21.3% بين الصحفيات الإناث اللواتي سمعن عن حالات الانتهاك والمضايقة في صفوف زملائهن. الجدول رقم (4).

هل سمعت أن صحفيا/صحفية تعرض/ت لانتهاك أو مضايقة خلال عمله/ا الإعلامي؟

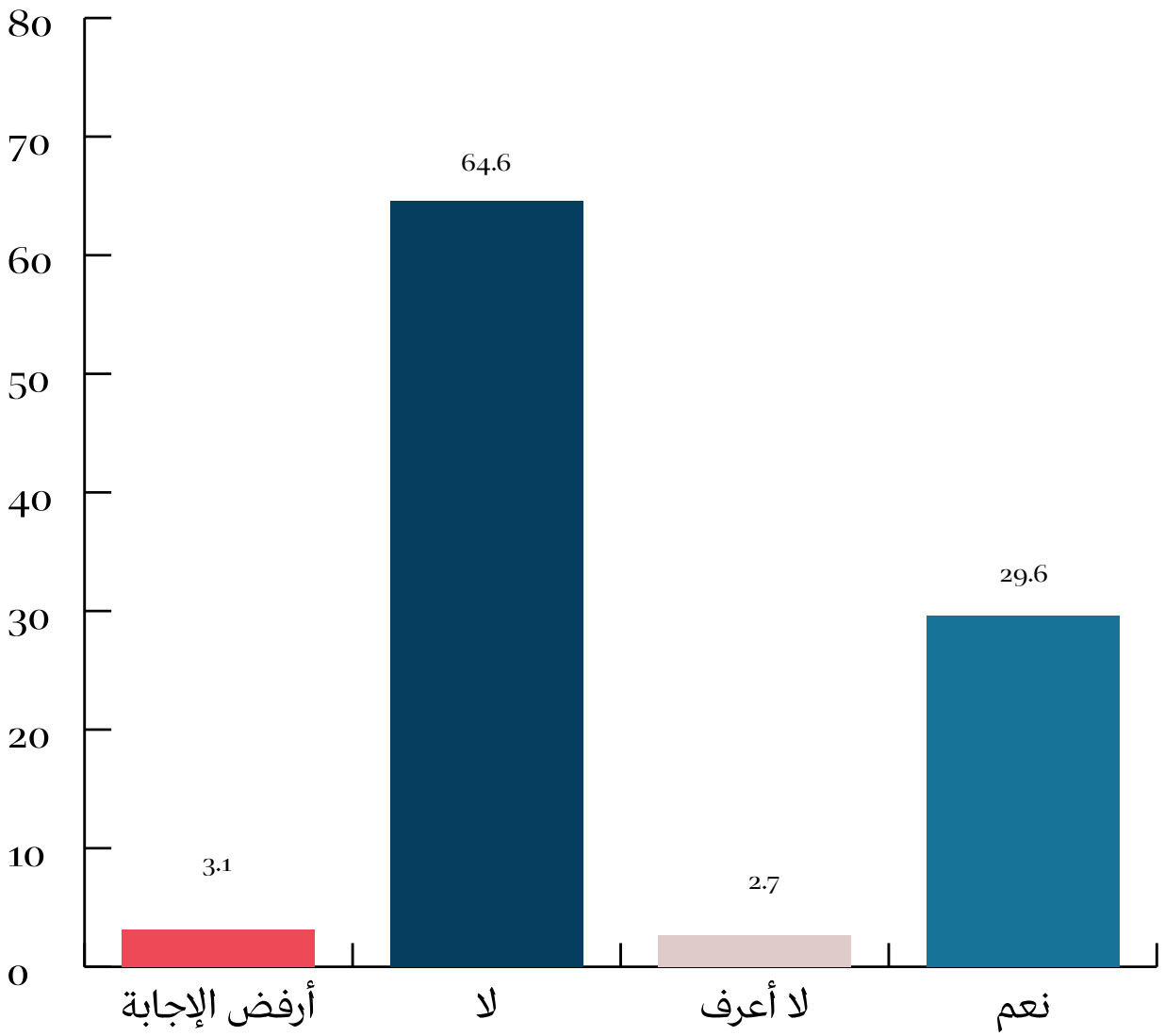

هل سمعت أن صحفيا/صحفية تعرض/ت لانتهاك أو مضايقة خلال عمله/ا الإعلامي؟

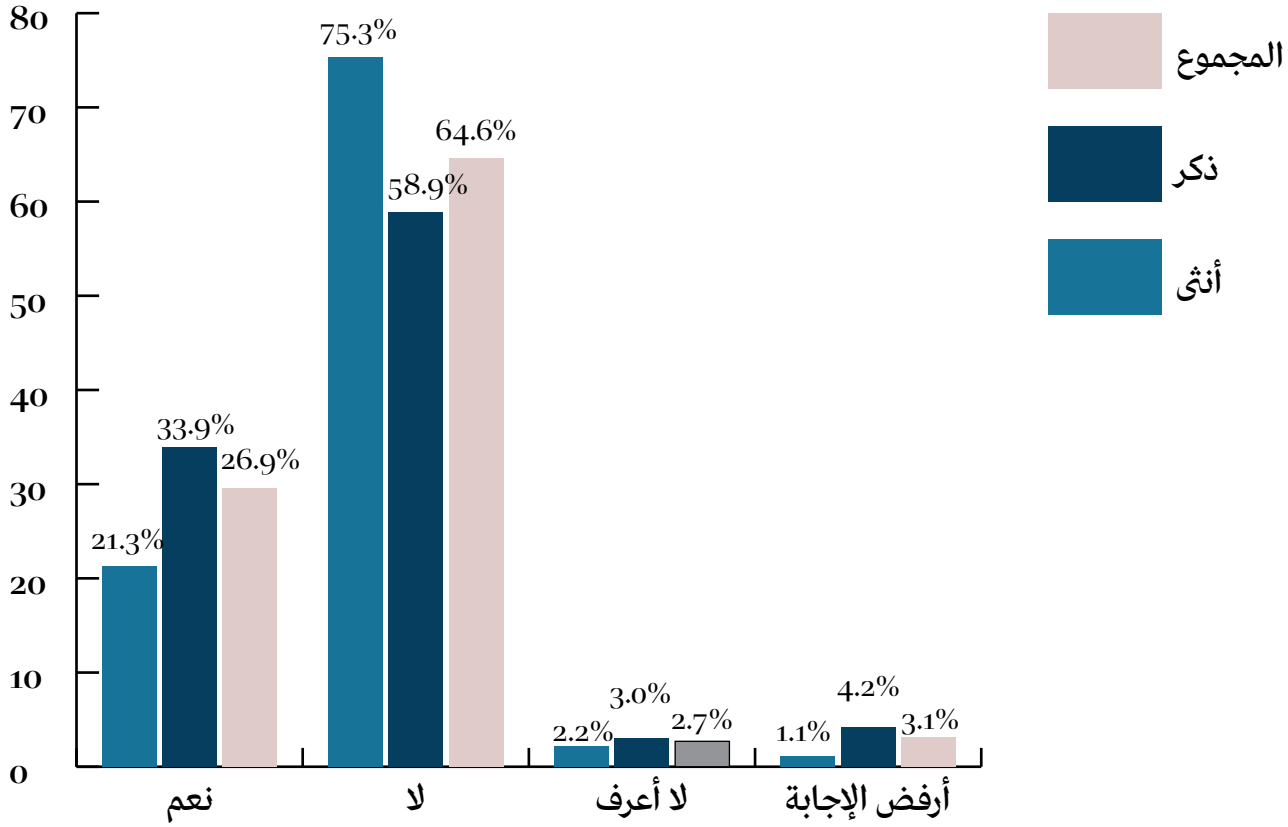

تشير نتائج الدراسة إلى أن 6.6% من الصحفيين تعرضوا لرفع قضايا قانونية نتيجة للمحتوى الذي نشروه أو بثوه خلال عام 2023، بينما لم يواجه 93% من الصحفيين أي اتهامات قانونية، وكانت نسبة الرفض في الإجابة 0.4%.

هل رفعت عليك قضية قانونية بسبب ما تنشره أو تبثه خلال عام 2023؟

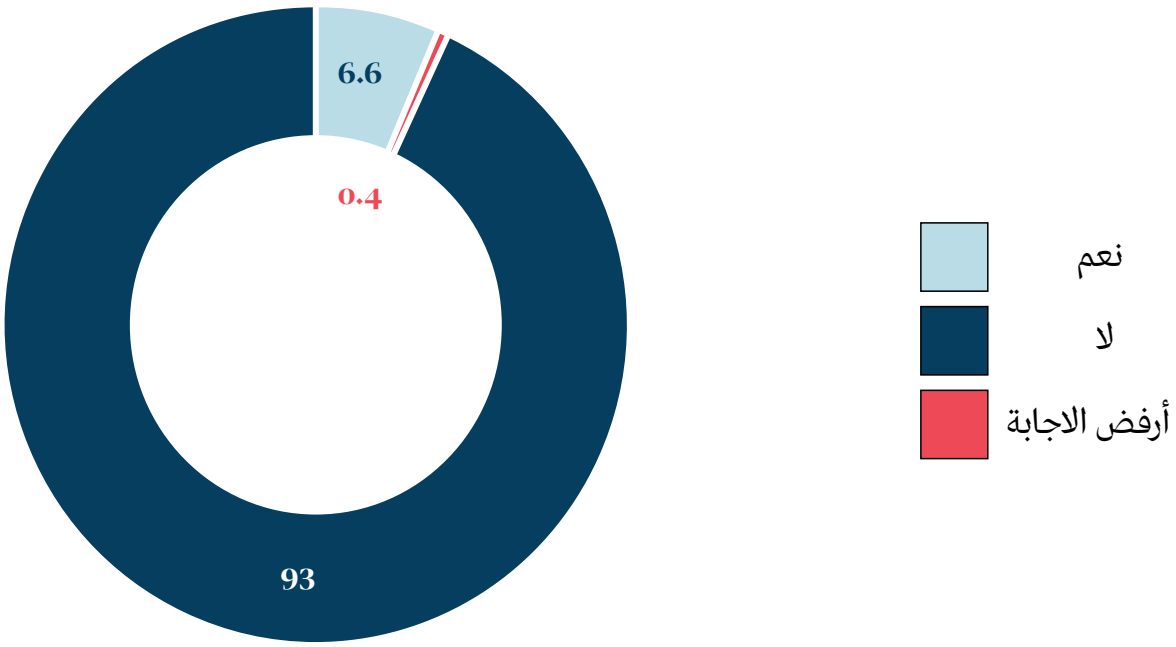

ملحق رقم 1

أولا: أسماء من أجريت معهم مقابلات معمقة لغايات مؤشر حالة الإعلام في الأردن لعام 2023

1. بسام بدارين/ كاتب صحفي.
2. حسن الشوبكي/ مدير مكتب الجزيرة في الأردن.
3. حنان الشيخ/ أكاديمية.
4. خالد الشقران/ رئيس تحرير جريدة الغد.
5. دانا الصياغ/ المدير العام لقناة المملكة سابقا.
6. رانيا الصرايرة/ مدير مشاريع في مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
7. سمر الحاج حسن/ رئيسة مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان.
8. صخر دودين/ وزير الدولة لشؤون الإعلام الأسبق.
9. عامر الرجوب/ إعلامي ومقدم برامج في قناة المملكة
10. عبد الرحمن الحسامي/ مؤسس مكانة 360.
11. عمر عياصرة/ نائب في البرلمان.
12. عمر كلاب/ إعلامي ومقدم برامج.
13. مالك عثامنة/ صحفي وكاتب.
14. ماهر الشريدة/ صحفي.
15. محمد أبو رمان/ وزير الشباب والثقافة الأسبق والمستشار في معهد السياسة والمجتمع.
16. محمد الخالدي/ إعلامي ومقدم برامج في قناة رؤيا.
17. محمد شما/ صحفي وممثل مراسلون بلا حدود.
18. محمد قطيشات/ مدير هيئة الإعلام الأسبق ومحامي مختص بالقضايا الإعلامية.
19. محمد المومني/ عضو مجلس الأعيان ووزير الدولة لشؤون الإعلام الأسبق.
20. مصطفى حمارنة/ عضو مجلس الأعيان والرئيس التنفيذي السابق لمعهد الإعلام الأردني.
21. مكرم الطراونة/ رئيس تحرير جريدة الغد.
22. مهند مبيضين/ وزير الاتصال الحكومي والناطق الرسمي باسم الحكومة.
23. نضال البيطار/ رئيس جمعية إنتاج.
24. نور الدين الخمايسة/ نائبي رئيس تحرير جريدة الغد.
25. هديل غبون/ مراسلة CNN العربية في الأردن.
26. ينال فريحات/ نائب في البرلمان.

ثانيا: أجرى المركز 4 جلسات حوار مركزة، حملت عناوين؛ «البيئة التشريعية للإعلام»، و«الحالة المهنية وتأثيرات التكنولوجيا والمنصات الرقمية على حرية التعبير والإعلام»، و«الصحفيون وتحديات الأمن الوظيفي والمعيشي»، و«واقع الحريات الإعلامية لعام 2023»، وشارك بها كل من:

1. أحكام الدجاني/ صحفية في موقع سواليف.
2. أحمد العلاونة/ ناشط على منصات التواصل الاجتماعي.
3. أحمد عوض/ المدير العام لمركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
4. أسامة الراميني/ ناشر موقع أخبار البلد.
5. أسماء الرواحنة/ نائب في البرلمان.
6. بيان التل/ مستشارة إعلامية.
7. توفيق مبيضين/ ناشر موقع ديرتنا نيوز.
8. حمدان الحاج/ مدير تحرير أسبق في جريدة الدستور.
9. خالد خليفات/ محامي مختص بالقضايا الإعلامية.
10. خضر المشايخ/ مدير عام قناة اليرموك الفضائية.
11. دوواد شاهين/ ناشر موقع الشاهين نيوز.
12. رائد سمور/ خبير رقمي.
13. رضا عليان/ ناشر موقع أنباء الوطن
14. رياض الصبح/ خبير وحقوقي.
15. زينب التميمي/ صحفية في موقع المركب.
16. سعد حتر/ مدير الأخبار في قناة رؤيا الفضائية.
17. سوسن مبيضين/ رئيسة تحرير موقع ديرتنا نيوز.
18. شادي سمحان/ ناشر موقع عمان جو.
19. صخر الخصاونة/ محامي وأستاذ التشريعات الإعلامية.
20. طلال غنيمات/ ناشر موقع صحيفة أخبار الأردن الإلكترونية.
21. عبد الكريم الوحش/ مير التحرير العام في جريدة الغد.
22. عبد الوهاب زغيلات/ نقيب الصحفيين الأسبق ورئيس لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب.
23. علي الصليبي/ محامي في مركز العدل للمساعدة القانونية.
24. غازي الذنيبات/ نائب في البرلمان/ ورئيس اللجنة القانونية.
25. فداء الحمزاوي/ صحفية في جريد الأنباط.
26. محمد الطراونة/ قاضي سابق/ وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان.
27. محمد العرسان/ مدير تحرير موقع عمان نت.
28. محمود حشمة/ مدير مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة.
29. معاذ المومني/ مستشار في معهد القانون والمجتمع.
30. هديل عبد العزيز/ مدير عام مركز العدل للمساعدة القانونية.

ملحق رقم 2
استمارة مؤشر حالة الإعلام في الأردن لعام 2023:

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

(2023)

أولا: حرية الإعلام

.1	باعتقادك؛ تدعم الحكومة وسائل الإعلام بما يعزز حريتها؟ (حيث 0 تعني أن الحكومة لا تدعم وسائل الإعلام إطلاقا.. و5 تعني أن الحكومة تدعم وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.2	باعتقادك؛ تتدخل السلطة التنفيذية بعمل وسائل الإعلام؟ (حيث 0 تعني أن السلطة التنفيذية غالبا ما تتدخل - بشكل كبير - بعمل وسائل الإعلام.. و5 تعني أن السلطة التنفيذية لا تتدخل بعمل وسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

1

.3	باعتقادك؛ تضمن السياسات الرسمية تعددية وتنوع وسائل الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن السياسات الرسمية لا تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أنها تضمن تعددية وتنوع وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.4	باعتقادك؛ تحرص الحكومة على صون استقلالية وسائل الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن الحكومة لا تحرص على صون استقلالية وسائل الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن الحكومة تصون استقلالية وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.5	باعتقادك؛ تطبق الحكومة والمؤسسات العامة قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بشكل فعال؟ (حيث أن 0 تعني أن المؤسسات الحكومية العامة لا تطبق قانون حق الحصول على المعلومات على الإطلاق.. و5 تعني أن المؤسسات الحكومية تطبق القانون بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.6	باعتقادك؛ تسهم العقوبات السالبة للحرية (التوقيف/ الحبس) في الحد من حرية الإعلام؟ (حيث 0 تعني أن العقوبات السالبة للحرية تسهم فى الحد من حرية الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن العقوبات السالبة للحرية لا تسهم فى الحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

2

.7	باعتقادك؛ يتعرض الصحفيون/ـات لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ـات عادة ما يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ـات لا يتعرضون لرقابة مسبقة من خلال إدارات وسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.8	باعتقادك؛ تتعرض وسائل الإعلام لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية؟ (حيث أن 0 تعني أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية بشكل كبير.. و5 تعني أن وسائل الإعلام لا تتعرض لرقابة مسبقة بشكل مباشر وغير مباشر من قبل السلطة التنفيذية على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.9	باعتقادك؛ يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام بإقراره تشريعات تتواءم مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية الصحافة؟ (حيث أن 0 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.10	باعتقادك؛ يعمل مجلس النواب على دعم حرية الإعلام من خلال مساءلة الحكومة إن ارتكبت تجاوزات و/أو انتهاكات بحق الصحفيين/ات، ووسائل الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن مجلس النواب لا يعمل على دعم حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن مجلس النواب يعمل على دعم حرية الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

3

.11	باعتقادك؛ تدعم مؤسسات المجتمع المدني حرية وسائل الإعلام بمناصرتها إن تعرضت للتقييد؟ (حيث أن 0 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني لا تدعم حرية وسائل الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن مؤسسات المجتمع المدني تدعم حرية وسائل الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.12	باعتقادك؛ تدافع نقابة الصحفيين عن حرية الإعلام بفعالية؟ (حيث أن 0 تعني أن نقابة الصحفيين لا تدافع عن حرية الإعلام إطلاقاً.. و5 تعني أن نقابة الصحفيين تدافع عن حرية الإعلام بفعالية وبشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.13	باعتقادك؛ تستخدم الحكومة (الإعلانات الرسمية والقضائية والاشتراكات) كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن الحكومة عادة ما تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في عمل وسائل الإعلام.. و5 تعني أن الحكومة لا تستخدم الإعلانات والاشتراكات كوسيلة للتدخل في وسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

4

.14	باعتقادك؛ يفرض الصحفيون/ـات رقابة ذاتية على أنفسهم خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ـات عادة ما يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيين/ـات لا يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم أثناء قيامهم بواجبهم المهني على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.15	باعتقادك؛ يفرض الصحفيون/ات على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء نشرهم للمحتوى الإعلامي منصات التواصل الاجتماعي؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية أثناء استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.16	باعتقادك؛ تحد أوامر منع النشر القضائية من حرية الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن أوامر منع النشر القضائية تحد من حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن تلك الأوامر لا تحد من حرية الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.17	باعتقادك؛ حرية الإعلام مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟ (حيث أن 0 تعني أن حرية الإعلام والتعبير غير مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق.. و5 تعني أنها مصانة عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

5

.18	باعتقادك؛ يشعر الصحفيون/ات بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون بالقلق من التعرض لمضايقات أو انتهاكات بسبب ممارستهم للعمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنهم لا يشعرون بذلك على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.19	باعتقادك؛ تتعرض الصحفيات للتحرش الجنسي (الجسدي واللفظي) في بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيات يتعرضن للتحرش الجنسي في بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية بشكل كبير.. و5 تعني أن الصحفيات لا يتعرضن للتحرش الجنسي في بيئة العمل في المؤسسات الإعلامية على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.20	باعتقادك؛ يفضل المسؤولون الحكوميون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم؟ (حيث أن 0 تعني أن المسؤولين الحكوميين عادة ما يفضلون إجراء المقابلات والظهور في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم.. و5 تعني أن المسؤولين الحكوميين لا يفضلون إجراء المقابلات في وسائل إعلام معينة بسبب سياساتها التحريرية الموالية لهم على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

6

ثانيا: مستجدات ومتغيرات في بيئة العمل الإعلامي لعام 2023

.1	باعتقادك؛ يفرض قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 الذي أقره مجلس الأمة قيودا على حرية الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 يفرض قيودا إضافية على حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 لا يفرض قيودا إضافية على حرية الإعلام بشكل كبير على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.2	باعتقادك؛ يفرض نص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي "تعاقب بالحبس والغرامة على من نشر أخبارا كاذبة" قيدا على حرية العمل الإعلامي؟ (حيث أن 0 تعني أن المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.3	باعتقادك؛ يفرض نص المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي "تعاقب بالحبس والغرامة على جريمة اغتيال الشخصية" قيدا على حرية العمل الإعلامي؟ (حيث أن 0 تعني أن المادة 16 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

7

.4	باعتقادك؛ يفرض نص المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 التي "تعاقب بالحبس والغرامة على نشر أي ما يدعو لإثارة الفتنة" قيدا على حرية العمل الإعلامي؟ (حيث أن 0 تعني أن المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 تفرض قيدا على حرية العمل الإعلامي بشكل كبير.. و5 تعني أنها لا تفرض أي قيود على حرية العمل الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.5	باعتقادك؛ تسهم التعديلات الجديدة على قانون حق الحصول على المعلومات في تعزيز مساحة حرية الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لا تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام على الإطلاق.. و5 تعني أن التعديلات الجديدة على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات تسهم في تعزيز مساحة حرية الإعلام بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.6	باعتقادك؛ عملت وسائل الإعلام المحلية على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود؟ (حيث أن 0 تعني أن وسائل الإعلام لم تعمل على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام عملت على تغطية العدوان على غزة بحرية ودون قيود بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

8

.7	باعتقادك؛ شكلت وسائل الإعلام الأردنية مصدرا موثوقا للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة؟ (حيث أن 0 تعني أن وسائل الإعلام لم تشكل مصدرا مهما للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة على الإطلاق.. و5 تعني أن وسائل الإعلام مصدرا مهما للجمهور في الحصول على المعلومات عن العدوان على غزة بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

ثالثا: تأثير التحولات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي على الإعلام

.1	باعتقادك؛ ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية التعبير في الأردن؟ (حيث أن 0 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على تعزيز حرية التعبير في الأردن على الإطلاق... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت منصات التواصل الاجتماعي على تعزيز حرية التعبير في الأردن بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.2	باعتقادك؛ ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز حرية الإعلام في الأردن؟ (حيث أن 0 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي لم تساهم على تعزيز حرية الإعلام في الأردن على الإطلاق... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت منصات التواصل الاجتماعي على تعزيز حرية الإعلام في الأردن بشكل كبير)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.3	باعتقادك؛ أثرت منصات التواصل الاجتماعي على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية؟ (حيث أن 0 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل سلبي وكبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية... و5 تعني أن منصات التواصل الاجتماعي أثرت إيجابيا وكبير على متابعة الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.4	باعتقادك؛ أثر ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية؟ (حيث أن 0 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثر على تراجع مصداقية وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير... و5 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام التقليدية على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.5	باعتقادك؛ أثر ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي على مصداقية منصات التواصل الاجتماعي؟ (حيث أن 0 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي أثر في تراجع مصداقية منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير... و5 تعني أن ترويج الأخبار المضللة والكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي لم يؤثر مصداقية منصات التواصل الاجتماعي على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.6	باعتقادك؛ أثر تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور على مكانة وسائل الإعلام المحلية؟ (حيث أن 0 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور ساهم في تراجع مكانة وسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن تقدم منصات التواصل الاجتماعي كمصدر لتلقي المعلومات لدى الجمهور لم يؤثر على مكانة وسائل الإعلام على الإطلاق

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.7	باعتقادك؛ يتعرض الصحفيون/ات للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي بشكل كبير... و5 تعني أن الصحفيون/ات لا يتعرضون للمضايقة (الإساءة) على منصات التواصل الاجتماعي بسبب عملهم الإعلامي على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

رابعا: الأمن الوظيفي للصحفيين/ات

.1	باعتقادك؛ يشعر الصحفيون/ات أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل؟ (حيث أن 0 تعني أن الصحفيين/ات يشعرون أنه لم يعد هناك أمان وظيفي في العمل بشكل كبير... و5 تعني أن الصحفيين/ات لا يشعرون بعدم وجود أمن وظيفي في العمل على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.2	باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات على المحتوى المهني لوسائل الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تراجع المحتوى المهني لوسائل الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.3	باعتقادك؛ أثر فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات على حرية الإعلام؟ (حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تراجع حرية الإعلام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر على حرية الإعلام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.4	باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات على اهتمامهم بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام؟ (حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في عدم اهتمام الصحفيين بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يؤثر على اهتمام الصحفيين بمتابعة قضايا إشكالية تهم الرأي العام على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.5	باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في تجنب انتقاد الحكومة؟ (حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في تجنب انتقاد الحكومة بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في تجنب انتقاد الحكومة على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

.6	باعتقادك؛ ساهم فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات في سهولة احتواء السلطة التنفيذية للصحفيين/ات؟ (حيث أن 0 تعني فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات ساهم في سهولة احتواء الحكومة للصحفيين/ات بشكل كبير... و5 تعني أن فقدان و/أو هشاشة الأمان الوظيفي للصحفيين/ات لم يساهم في سهولة احتواء الحكومة للصحفيين/ات على الإطلاق)

المقياس من 0 - 5					
5	4	3	2	1	0

خامسا: المضايقات والانتهاكات

ملاحظة:

- المضايقات والانتهاكات محصورة في عام 2023.
- المعلومات المقدمة سرية، ولغايات تقرير حالة الإعلام في الأردن.

1. هل تعرضت لأية مضايقات، أو انتهاكات خلال العام 2023؟
   - نعم
   - لا
   - أرفض الإجابة (في حال رفض الصحفي الإجابة على هذا السؤال ينتقل إلى السؤال رقم 5)
2. إذا كانت إجابتك نعم؛ فما هي عدد المرات التي تعرضت فيها لمضايقات و/أو انتهاكات؟

.....

3. إذا كانت إجابتك نعم؛ فأي من المضايقات والانتهاكات التالية تعرضت لها؟ (يمكنك اختيار أكثر من خيار)

□ حجز حرية (الصحفي/ـة دون قرار قضائي)	□ حجب المعلومات	□ مصادرة بعد الطبع
□ توقيف (حجز الحرية بالاستناد إلى قرار من المدعي العام)	□ رقابة مسبقة	□ قرصنة الصفحات الشخصية على الإنترنت
□ حبس (بعد صدور حكم قضائي قطعي)	□ رقابة لاحقة	□ منع من السفر
□ اعتداء بالضرب	□ حجب موقع	□ الفصل التعسفي لسبب يتعلق بالعمل الإعلامي
□ مضايقة وضغوط	□ المنع من البث	□ نقل تعسفي
□ تهديد	□ منع تغطية	□ الإضرار بالأموال
□ الحض على الكراهية والعداوة	□ منع من النشر	
□ القدح والذم	□ رفض ترخيص المؤسسة الإعلامية	
□ نشر الأسرار الشخصية أو التهديد بنشرها	□ حذف المادة المكتوبة أو المصورة	
□ الحرمان من محاكمة عادلة	□ مصادرة أدوات العمل	

أخرى، اذكرها.....

4. من هي الجهة/الجهات المسؤولة عن الانتهاك أو المضايقة التي تعرضت لها؟، اذكرها

5. في أي تاريخ/ تواريخ حدث الانتهاك أو المضايقة التي تعرضت لها؟

.....

6. هل سمعت أن صحفيا/صحفية تعرض/ت لانتهاك أو مضايقة خلال عمله/ا الإعلامي؟
   - نعم
   - لا
   - لا أعرف
   - أرفض الإجابة
7. إذا كانت إجابتك نعم؛ فما هي عدد المرات التي سمعت فيها أن صحفيا/صحفية تعرض/ت لانتهاك أو مضايقة خلال عمله/ا الإعلامي فيها لمضايقات و/أو انتهاكات؟
8. إذا كانت إجابتك نعم؛ فهل يمكنك إخبارنا باسم الزميل/ة الصحفي/ة، الزملاء/ الزميلات الذي تعرض للانتهاك أو المضايقة؟
   - نعم، اسم الزميل/ة .....
   - لا، لا أستطيع ذكر اسمه/ا
9. هل رفعت عليك قضية قانونية بسبب ما تنشره أو تبثه خلال عام 2023؟
   - نعم
   - لا
   - أرفض الإجابة

نبذة عن مركز حماية وحرية الصحفيين

مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسة مجتمع مدني لا تهدف للربح، تأسست في الاردن عام 1998 وتعمل في العالم العربي، ويتمتع المركز بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وسجل كفرع لمؤسسة أجنبية في تونس. يعمل المركز على تعزيز حرية ومهنية واستقلالية وسائل الإعلام العربية، ويدافع عن صون حرية التعبير، وضمان تدفق المعلومات، ويناضل لترسيخ حقوق الإنسان في العالم العربي. يدافع المركز عن الإعلاميين والإعلاميات، والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ويرصد الانتهاكات التي يتعرضون لها، ويوفر الدعم والمساعدة القانونية لهم/ن، ويتحرك لضمان مساءلة كل من ينتهكون حرية التعبير والإعلام ومنع إفلاتهم من العقاب. يسعى المركز إلى ترسيخ بيئة حاضنة لحرية التعبير والاعلام من خلال إقرار سياسات داعمة، وتعديل التشريعات لتتوائم مع الدستور والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

يبذل المركز جهودا ليكون محفزاً للتغيير، وبيت خبرة يدمج الإعلام ويوظفه لخدمة مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب العلاقة المعنيين، ويؤمن بالتحالفات والتشبيك كمنهج في عمله، وينطلق من إيمان عميق بأهمية التشاركية والتعاون مع كل أصحاب العلاقة لتحقيق رؤيته في إعلام حر، ومجتمع تعلو فيه قيم حقوق الإنسان.

خلال 25 عاما، كرس مركز حماية وحرية الصحفيين برامجه ومشاريعه في خدمة وحماية المؤسسات الإعلامية والصحفيين في الأردن والعالم العربي، وساهم بشكل فعال في تحليل البيئات التشريعية والسياساتية المقيدة لعملهم، ورصد ووثق انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها، وأصدر العديد من التقارير والدراسات التي ساهمت في تحليل حالة الحريات الاعلامية في الأردن والعالم العربي. كما وساهم المركز بشكل كبير في الدفاع عن قضايا الإعلاميين أمام المحاكم، ووفر لهم الدعم القانوني، ورفع من قدراتهم القانونية والمهنية، وأنشأ العديد من الشبكات المحلية والإقليمية التي ساهمت في تبادل الخبرات والمعرفة بين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، وساهمت في الضغط على الحكومات من أجل تعديل التشريعات المقيدة للحريات الإعلامية في الوطن العربي.

يسترشد مركز حماية وحرية الصحفيين بإيمان راسخ بمبادئ المساواة والعدالة وحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي، ويتبنى في عمله النهج القائم على حقوق الإنسان لضمان وصون حرية الإعلام والتعبير. من أجل تعزيز هذا النهج، فإن المركز يستخدم مجموعة متنوعة من الآليات والاستراتيجيات التي تمزج ما بين بناء قدرات المؤسسات الإعلامية، والإعلاميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء قدرات صناع القرار، والتأثير عليهم من أجل الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة باحترام القواعد الأساسية لحقوق الإنسان كما كفلتها القوانين الدولية. يقوم المركز بتمكين وحماية الفئات المستهدفة من عمله من خلال أنشطة وبرامج التوعية والتثقيف وبناء القدرات وكسب التأييد، وأنشطة الرصد والتوثيق والمساعدة القانونية، بينما يتم تمكين أصحاب المصلحة وصناع القرار والتأثير عليهم من خلال الشبكات والتحالفات وحملات المناصرة المبنية الحقائق.

رؤية المركز:

حرية مصانة وإعلام مستقل في مجتمع ديمقراطي

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسة مجتمع مدني لا تهدف إلى الربح، تسعى إلى تعزيز حرية التعبير والإعلام والدفاع عنها في الأردن والعالم العربي، من خلال حماية حقوق الصحفيين/ات، وتطوير احترافهم المهني، وضمان حقهم في الوصول إلى المعلومات، وتطوير سياسات وتشريعات وممارسات حاضنة للحريات، وصون حرية التعبير والدفاع عن حرية واستقلالية العمل المدني، وترسيخ النهج القائم على حقوق الإنسان.

أهداف المركز الاستراتيجية:

الدفاع عن الحريات، وتوفير الدعم والحماية لوسائل الإعلام والصحفيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان وضمان حقهم في التعبير والوصول الحر إلى المعلومات.

تعزيز القدرات المهنية والاحترافية لوسائل الإعلام والصحفيين، والعمل على تمكين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ليكونا مساهمين في تعزيز منظومة حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدعوة إلى تعزيز وتطوير البيئة التشريعية والسياسية والممارساتية والاجتماعية والثقافية الحاضنة لحرية الإعلام والتعبير والفضاء المدني.

توظيف خبرات المركز ليكون محفزاً على التغيير من خلال التشبيك والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني واصحاب العلاقة الفاعلين ودعمهم في دمج الإعلام في برامجهم ومشاريعهم.

محاور عمل المركز:

تعتمد برامج المركز ومشاريعه على العمل ضمن المحاور التالية:

- **الحماية**
- **التمكين**
- **المناصرة**
- **محفز للتغيير**

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

**** لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى التواصل عبر رقم المركز (0796060650) او عبر البريد الإلكتروني info@cdfj.org**

مُراوحة

مؤشر حالة الإعلام في الأردن

2023

حرية الإعلام حدودها السماء

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists